

بالعلم نرتقي
مركز الكتاب الأكاديمي

الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية

الدكتور
عبد القادر دندن

الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية

دراسة ميدانية - الصين

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2014 /8 /3626)

327
دندن، عبد القادر محمد
الأدوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية/عبد القادر محمد دندن._عمان: مركز الكتاب الاكاديمي2014
( )ص.
ر.إ.:3626 / 8/ 2014
الواصفات: / العلاقات الدولية السياسية/ /
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى 2015
ISBN978-995-35-109-0 (ردمك)



مركز الكتاب الأكاديمي
عمّان-وسط البلد-مجمع الفحيص التجاري
ص. ب : 11732 عمّان (1061) الأردن
تلفاكس: 9624619511+ موبايل: 962799048009+
الموقع الإلكتروني: www. Abcpub.net
A.B.Center@hotmail.com/ info@abcpub.net

الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية

دراسة ميدانية - الصين

الدكتور
عبد القادر دندن

مركز الكتاب الأكاديمي
ACADEMIC BOOK CENTER

المحتويات

مقدمة

يبين تاريخ العلاقات الدولية حقيقة كونها تفاعلات ديناميكية و متغيرة عبر الزمن، و تحمل معها في طيات تلك الحركية تحولات عميقة تؤثر على هيكلية النظام الدولي السائد و على طبيعة الأطراف المتربعة على قمة هرم القوة و المهيمنة على غيرها من القوى الأخرى، فمن هيمنة الإمبراطوريات الكبرى كالإمبراطورية الفارسية التي زاحمت اليونان في مياه المتوسط المحيطة بدويلاتهم المتفرقة التي تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي، و إمبراطورية الإسكندر المقدوني التي وصلت بجيوشها إلى الهند و مصر و قضت على نظام دولة المدينة عند جيرانها الإغريق، و الإمبراطورية الرومانية التي فرضت منطقها على مساحات واسعة من العالم المعروف آنذاك من الجزيرة البريطانية شمالا إلى شمال إفريقيا جنوبا و من بلاد الشام شرقا إلى شبه الجزيرة الإيبيرية غربا، مرورا ببزوغ فجر الدولة الإسلامية التي مدت نفوذها في شبه الجزيرة العربية و آسيا الصغرى و شمال إفريقيا و عبرت البحر المتوسط لتخضع الأندلس إلى نفوذها و تفتح صقلية و تصل إلى أقصى حدود توسعها في جنوب فرنسا بعد الهزيمة في معركة "بواتييه" أو بلاط الشهداء، لتعود السيطرة بعد زمن إلى أوروبا التي فرضت مفهوم المركزية الأوروبية و كانت بريطانيا صاحبة الريادة في ذلك الوقت، وصولا إلى أيلولة القمة للولايات المتحدة الأمريكية بعد خروجها من سياسة العزلة التي اختارها الرئيس "مونرو" منذ عام 1822، وتفوقها على الاتحاد السوفييتي بعد حرب باردة ميزت العلاقات الدولية لنصف قرن تقريبا.

و كانت كل قوة تهيمن تفرض تصورها للعالم على كل الأطراف و المناطق التي تخضعها و على الزمن الذي سادت فيه و أحكمت عليه قبضتها، فكان السلام الروماني و السلام البريطاني و السلام الأمريكي، و لكن الملاحظ أن القوة لا تستقر في يد طرف معين إلا و تتحول إلى يد طرف آخر في حركة تداولية أشبه بالحتمية

التاريخية لاستحالة دوام الحال و استمرار القوي كذلك بدون منازع، فانتقلت اليونان من حضارة عريقة و صاحبة نفوذ ثقافي بناه تراث أرسطو و أفلاطون وسقراط وغيرهم من الفلاسفة و أثر حتى على الإمبراطورية الرومانية التي أفلحت في غزو الإغريق و لكنها لم تفلح في وقف تأثيرهم الفكري من التغلغل، و لكننا نجدها اليوم تكتب تراجيديا إغريقية بطلها الكساد و التقشف و الإضرابات و الأزمة الاقتصادية، و روما التي بدأت كقرية صغيرة ثم تحولت إلى إمبراطورية عمرت طويلا عادت اليوم لتنحصر في حدود خريطة أشبه بجزمة حذاء فاقدة لإشعاعها العسكري والثقافي والسياسي والقانوني، و لم يعد المسلمين إلا شعوبا متفرقة في مجموعة من الدول الإسلامية عاجزة على أن تشكل معا كتلة حضارية مؤثرة مثلما كانت سابقا.

وهكذا حال القوة في العلاقات الدولية متأرجحة من طرف لآخر بين الصعود و الهبوط، ويذهب المختصون في هذا المجال إلى أن هذه الفترة التاريخية ستكون شاهدة على تبدل في ميزان القوى العالمي، لأن الهيمنة الأمريكية أصبحت محل مساءلة اليوم و لم يعد حتى الكثير من المفكرين و الخبراء الأمريكيين يؤمنون بإمكانية استمرار الهيمنة الأحادية الأمريكية على العالم، مع ما تشهده الساحة الدولية من صعود لعدد من القوى التي تمتلك مقومات تؤهلها لأن تشكل تصورها الخاص لما يجب أن يكون عليه النظام الدولي، و تمكنها من مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق نفوذها و وزنها في المؤسسات الدولية كمجلس الأمن و صندوق النقد الدولي و غيرهما، و هي الدول التي أطلق عليها مصطلح القوى الصاعدة (Rising powers) و التي تتألف من دول تحاول استعادة مكانتها في التاريخ العالمي، مثل الصين وريثة المملكة الوسطى التي هيمنت على شرق آسيا لقرون خلت، و روسيا وريثة الاتحاد السوفييتي التي استعادت عافيتها مع مجيء بوتين للسلطة، و الهند التي تعد وريثة لحضارة عريقة و العاملة على بناء اقتصاد قوي و التطلع نحو دور عالمي، أو الدول الساعية لتسطير اسمها ضمن القوى الكبرى، مثل البرازيل المسلحة بعدد سكانها و موقعها و اقتصادها المتنامي، و جنوب إفريقيا الخارجة من عزلتها الدولية بعد نبذها

لنظام الميز العنصري، و تكتلت هذه الدول معا ضمن ما يعرف بمجموعة دول البريكس (BRICS).

و ينطلق مسار صعود هذه القوى من محيطها الإقليمي المباشر أولا، إذ أن دوائر النفوذ تتسع بشكل يشبه مفعول الحجر المرمي في المياه فيحدث دوائر تبدأ ضيقة لتأخذ بعدها في الاتساع شيئا فشيئا، ولا يمكن لأية قوة تطمح للعب دور عالمي أن تتجاهل محيطها الإقليمي، وليس هنالك في التاريخ مثال عن أية قوة شيدت مجدها دون أن تتمكن من إخضاع جيرانها و جعل جوارها الإقليمي مجالا لنفوذها السياسي و الاقتصادي و حتى الثقافي.

و المتأمل في سياسات مجموعة الدول الصاعدة يلاحظ صدقية ما ذهبنا إليه سابقا، فروسيا مشغولة بحماية مناطق نفوذها المباشرة في آسيا الوسطى والقوقاز و أوراسيا عموما وحتى أوروبا الشرقية، و الهند تخوض صراعا مريرا مع جارتها باكستان و بقية دول جنوب آسيا لتحافظ على موقعها كمهيمن إقليمي في المنطقة، و البرازيل توجه انتباهها لرسم علاقات جديدة مع جيرانها اللاتينيين و كبح النفوذ الأمريكي التقليد هناك، و سعي الولايات المتحدة لدعم الأرجنتين على حساب البرازيل على الرغم من أن وزن الأرجنتين الإقليمي لا يوازي ما تتمتع به البرازيل، و جنوب إفريقيا تبيض صورتها التي شوهتها سنوات من حكم الرجل الأبيض الذي انتهك حقوق السود هناك و في ناميبيا و زيمبابوي، و بسط نفوذها الاقتصادي و السياسي أكثر على جوارها المباشر.

أما الصين و هي موضوع كتابنا هذا فإن قصتها مع الحضارة و المجد طويلة لأنها من أقدم الحضارات عبر التاريخ، و هي اليوم لا يمكن اعتبارها دولة تسعى للعب دور عالمي بارز بقدر ما هي حضارة تحاول إحياء تأثيرها الثقافي و الفلسفي ذو الأصول الكونفوشيوسية وتوظيفه لخدمة تطلعاتها الاقتصادية والسياسية على الصعيد الإقليمي أولا ثم المستوى العالمي لاحقا، و منطقة جنوب آسيا واحدة من المناطق التي

تمثل نظاما إقليميا يحظى باهتمام إستراتيجي صيني كبير نظرا لضمها للهند منافس الصين الرئيسي على الزعامة الإقليمية مع وجود عداوات تاريخية بينهما، ولأنها موطن لقوى يمكن للصين أن تستعين بها هناك مثل باكستان بالخصوص ونزاعها المستعصي مع الهند حول كشمير، و لأن جنوب آسيا أصبحت منطقة حيوية لضمان الصين لأمنها الطاقوي لكونها معبرا بريا وبحريا عبر المحيط الهندي لواردات الصين الطاقوية، ولمواجهة النفوذ الأمريكي على دول المنطقة وتقاربها مع الهند وتخوف الصين من تعرضها لاحتواء في المنطقة، و لتوفر جنوب آسيا على فرص اقتصادية مغرية لتصريف المنتجات الصينية و تنمية أقاليمها المحاذية للمنطقة.

ومن خلال توظيف مقترب "تحول القوة" أو "انتقال القوة" (Power shift) أو (Power transition) نستعرض عوامل صعود و هبوط القوى الكبرى و نحاول فهم الديناميكيات المحركة لهذه العملية الحيوية في النظام الدولي و رصد التحولات المترتبة عنها على مختلف الأصعدة، و للإحاطة بالتفاعلات الإقليمية ذات الطبيعة المتداخلة و المتأثرة بعوامل داخلية و إقليمية و دولية، نستعين بمقترب تحليل النظم (Systems analysis approach)، لميزات هذا المقترب الذي يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل و العكس، و من خلال التدرج في المستويات الثلاثة للتحليل أي مستوى الوحدات الوطنية، و المستوى الإقليمي، و مستوى النظام الدولي، و هذا ما يتناسب مع تحليل موضوع دور القوة الصاعدة الصينية في جنوب آسيا، و التي تتأثر بمقومات الدور الصيني الداخلية ذات الطبيعة المادية و المجتمعية و القيادية، و بطبيعة البيئة الإقليمية في جنوب آسيا و هيكل توزيع القوة فيها، و بميزات البيئة الدولية التي تتفاعل ضمنها الصين و النظام الإقليمي لجنوب آسيا محل الدراسة في هذا الكتاب.

و ينقسم محتوى هذا الكتاب إلى أربعة فصول، يختص الفصل الأول منها في وضع الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة التفاعلات الإقليمية من جهة، ولفهم

ديناميكيات عملية تحول القوة في العلاقات الدولية من جهة أخرى و موقع مجموعة "البريكس" منها بما فيها الصين أحد أهم أضلاع الخماسي المشكل للمجموعة.

ويبين الفصل الثاني العوامل الداخلية و الإقليمية المؤثرة في الدور الإقليمي الصيني في جنوب آسيا، بما فيها مقومات الدور الإقليمي الصيني المتعلقة بالبيئة الداخلية الصينية كالعوامل الطبيعية والجغرافية و السكانية و الاقتصادية و العسكرية و القيادية و عناصر القوة الناعمة التي تتوفر عليها الصين، مع دراسة لبيئة النظام الإقليمي لجنوب آسيا و مستوى القوة و الإمكانات التي تتمتع بها دول النظام لمعرفة طبيعة البيئة الإستراتيجية التي تتعامل معها الصين في تلك المنطقة.

في الوقت الذي يتعمق فيه الفصل الثالث في تفصيل أطوار الدور الذي تلعبه الصين في التفاعلات النزاعية المميزة للعلاقات بين دول جنوب آسيا، حيث يتم تحليل مواقف و تأثيرات الصين على مجرى القضايا النزاعية في جنوب آسيا، و على رأسها النزاعات الحدودية المستعصية بين دولها، والصراع الصيني الهندي على النفوذ و الزعامة والقيادة الإقليمية في الإقليم، و موقفها من مسألة التسلح الصاروخي والنووي في المنطقة، وموقع الطاقة في التوترات الحاصلة في المنطقة وتأثير مسألة أمن الطاقة على علاقات الصين بدول جنوب آسيا.

بينما يخلص الفصل الرابع إلى توضيح دور الصين في تعزيز العلاقات التعاونية مع دول جنوب آسيا، و محاولة إرساء بيئة إقليمية أكثر استقرارا خدمة للمصالح المشتركة و لرغبة الصين في استغلال دول جنوب آسيا المحاذية لها لتنمية المناطق الجنوبية الغربية الصينية التي تعاني من تخلف في الميدان التنموي مقارنة بباقي أجزاء الصين الأخرى خاصة في المناطق الساحلية.

الفصل الأول

تأصيل نظري و مفاهيمي

أولا: تعريف النظام الإقليمي

ثانيا: التحليل في المستوى الإقليمي

ثالثا: جوانب دراسة و تحليل النظم الإقليمية

رابعا: منطلقات تحليل الأدوار الإقليمية

خامسا: القوى الصاعدة و تحول بنية القوة في العلاقات الدولية

الفصـــــل الأول

تأصيل نظـــري

يكتسي الإطار النظري أهمية بالغة بالنسبة لمختلف الدراسات لأنه يعطي بعدا علميا ومنهجيا وتأصيليا للموضوع المراد دراسته، وتقوم دراسة الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة على ثلاثة دعامات نظرية، تتعلق الأولى بالدراسات الإقليمية كحقل معرفي متميز بتوصيفاته و منطلقاته المنهجية و فرضياته وإشكالياته العلمية و المفاهيمية المتعلقة بجانب المصطلحة المتداولة في وصف أدبيات الدراسات الإقليمية، وتحديد المقاربات النظرية المساعدة على تنظيم الكم المعلوماتي والمعطيات المتوفرة عن نظام إقليمي معين.

و تتعلق الدعامة الثانية بنظرية الدور كمرجعية توفر أساسا لدراسة الأدوار الإقليمية، بالاعتماد على أدبيات نظرية الدور في علم الاجتماع و علم النفس لأن نظرية الدور في العلاقات الدولية مستمدة منهما، والتأكد من مدى القدرة على الاستفادة منهما في دراسة الدور على المستوى الإقليمي.

في حين تتمثل الدعامة الثالثة في دراسة تحول القوة في العلاقات الدولية و ما ينتج عن هذه العملية من بروز لقوى جديدة تزاحم القوى التقليدية في سعيها للسيطرة على التفاعلات في المحيط الدولي، و ما ينتج عن هذه العملية أيضا من تغير في هيكلية النظام الدولي.

أولا : تعريف النظام الإقليمي:

تثير محاولة تعريف النظام الإقليمي عدة صعوبات، حيث تتعدد المصطلحات المستعملة للإشارة إلى هذا المفهوم، و يمكن هنا التمييز بين منظورين للتعامل مع مفهوم النظام الإقليمي:

المنظور الأول:

يستعمل مصطلح النظام الفرعي (Sub-system) أو النظام التابع (Subordinate system)، أي أنه يتفرع عن النظام الدولي بمعنى تفكيك النظام الدولي إلى عدة نظم فرعية، والفرضية الأساسية لكون هذا المستوى التحليلي يعد نظاما فرعيا أو تابعا للنظام الدولي، هي أن هنالك أقاليم تتميز بقدر واضح من الانقطاع (Discontinuity) أو التمايز عن النظام الدولي، فبعض الأقاليم حسب "أوران يونغ" (Oran Yong) لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، و لأن كانت هنالك عوامل تأثير دولية موجودة في المناطق أو الأقاليم كافة، إلا أن هنالك أيضا عوامل التأثير الخاصة في كل إقليم.

المنظور الثاني:

يستعمل مصطلح النظام الإقليمي (Regional system)، على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين، بينها من الخصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، أي تجميع لعدد من الدول القومية المتجاورة التي يجمع بينها إطار تفاعلي مميز، و تشكل مرحلة وسطا بين الدول القومية و النظام الدولي، من منطلق وجود قيود بنيوية و نظامية مستمرة على سياسات و خيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد[1].

ونتبنى هنا المنظور الثاني الذي يوظف مفهوم النظام الإقليمي، و الذي سنصنف من خلاله منطقة جنوب آسيا باعتبارها تشكل نظاما إقليميا ذو تفاعلات متميزة.

1- محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 21، 22.

وإذا أتينا إلى مسألة تعريف النظام الإقليمي نجد أنها جد معقدة، بالنظر لاختلاف الصفات المعتمدة لتعريفه، و يوضح "بروس رسيت" (Bruce Russet) ذلك بقوله: إن تعاريف الأقاليم تختلف اختلافا واسعا بناء على الطرق و الصفات التي يستخدمها الأخصائيون في نظرية الإقليم، و مفهوم الإقليمية يوصف بأنه مفهوم متعدد الجوانب، و أنه ليس شيئا واحدا بل أشياء متعددة[1].

نتيجة لذلك ظهرت عدة اتجاهات في تعريف النظام الإقليمي، فقد أورد "هاني إلياس الحديثي" جملة من التعريفات، جاء في التعريف الأول أن النظام الإقليمي هو: "مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تربطها عوامل المصلحة و الولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز و التعاون و التكامل، في مجالات الأمن و الاقتصاد فهو أسلوب للممارسة إذا و التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد"[2].

في هذا التعريف يوجز الأستاذ "الحديثي" شروط قيام نظام إقليمي فيما يلي:

- الجوار الجغرافي.
- وجود مصالح مشتركة تدفع للتكتل و الولاء للتنظيم الإقليمي.
- الشعور بالتميز و الخصوصية النابع من إدراك دول الإقليم لانفراد نظامها الإقليمي بهوية متفردة.

و في تعريفين آخرين لنفس الباحث يؤكد فيهما على عاملي الجوار الجغرافي والدخول في تفاعلات على قدر من التنوع و التعقد بين مجموعة من الدول كشرط

1- فواز جرجس. النظام الإقليمي العربيو القوى الخمس الكبرى: دراسة في العلاقات العربية- الدولية و العربية- العربية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1998، ص 23.

2- هاني إلياس الحديثي. سياسة باكستان الإقليمية 1971- 1994. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1998. ص 24.

لاعتبارها تشكل نظام إقليميا، فيرى من جهة أن النظام الإقليمي هو: "مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا، و تتفاعل مع بعضها، سواء كان ذلك التفاعل عدائيا أو تعاونيا، و بالشكل الذي يؤثر في السياسات الخارجية لغيره من الدول و في خياراتها السياسية الخارجية".

ويرى فيه من جهة أخرى: "تجمعات للدول التي تتفاعل بصورة متناسقة فيما بينها، أكثر مما تتفاعل مع بقية الدول في المجتمع الدولي" [1].

ويذهب "راي ماغوري" (Ray Maghoory) إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة و المتداخلة التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي كشرط أساسي للقول بتشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي، فيكون النظام الإقليمي بناء على ذلك: "الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول يفترض أنه يتسم بنمطية و كثافة التفاعلات، بالشكل الذي يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، و بما يؤدي أو يحمل ضمنيا اعترافا داخليا و خارجيا بهذا النظام كنمط مميز" [2].

أما "ويليام تومبسون" (William Thompson) فقد عدد العناصر التي اعتبرها أخصائيو النظم الإقليمية تشكل صفاته فوجد (إحدى و عشرين صفة أو ميزة) [3].

وعرف "تومبسون" النظام الإقليمي بأنه: "نمط منتظم نسبيا و مكثف من التفاعلات، يكون معترف به داخليا و خارجيا بصفته مضمارا متميزا، و يجري إنشاؤه و الحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر" [4].

1- نفس المرجع السابق. ص ص 22- 24.
2- محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية. مرجع سابق. ص 19.
3- ناصيف يوسف حتي. النظرية في العلاقات الدولية. بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1985. ص 58.
4- فواز جرجس. مرجع سابق. ص 24.

و بذلك يؤكد لكنه (تومبسون) على أربعة شروط أو ميزات أساسية لقيام أي نظام إقليمي، و هي:

- اتسام أنماط التفاعلات بين الوحدات المكونة للنظام بدرجة عالية من الحدة و التكرار، بحيث أن أي تغير في جزء من النظام يؤثر في أجزائه الأخرى.
- وجود تقارب جغرافي بين الوحدات بشكل عام.
- اعتبار المراقب الخارجي للنظام كمنطقة فريدة، أو كمسرح عمليات متميز عن غيره.
- تشكل النظام من وحدتين أو أكثر[1].

و يبدو أن "مالين غينارسو" (Malin Gunnarsson) لا يبتعد كثيرا عن طروحات سابقيه، إذ يؤكد على عنصر التفاعل و الجوار الجغرافي كمعالم أساسية لتعريف أي نظام إقليمي، لكنه لا يحصر التفاعلات الإقليمية بين الدول المشكلة للنظام فقط، بل يوسعها لتتضمن مختلف المؤسسات و التنظيمات المتضمنة في حدود النظام الإقليمي، فيكون النظام الإقليمي عنده: "تفاعل بين فواعل و مؤسسات ضمن منطقة جغرافية محددة"[2].

فيما يقدم الباحثان اللذان يعود لهما الفضل في تطوير الدراسات الإقليمية "لويس كانتوري" (Louis Cantori) و "ستيفن شبيغل" (Steven Spiegel) أحد أكثر التعريفات شيوعا و تفصيلا فيما يخص النظام الإقليمي بوصفه: "النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر تكون متقاربة و متفاعلة مع بعضها البعض، و لها روابط إثنية و لغوية وثقافية واجتماعية و تاريخية مشتركة، يساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال و مواقف دول خارجة عن النظام"[3].

1- ناصيف يوسف حتي. النظرية يف العلاقات الدولية. مرجع سابق. ص 58.

2- Malin Gunnarsson. "Regionalism and security- two concepts in the wind of change". In "www.omu.se/cerum/publikationer/pdfs-1-00-6-1.pdf".

3- ناصيف يوسف حتي. النظرية في العلاقات الدولية. مرجع سابق. ص 57.

المميز في هذا التعريف هو انفراده بإدراج عناصر التماثل و التشابه الثقافي و الانسجام الاجتماعي و وجود قدر من القيم التاريخية و الحضارية المشتركة، لقد لفت "كانتوري" و "شبيغل" الانتباه للجانب الثقافي الذي كان مغيبا في التعريفات السابقة و في تصور الباحثين عموما لما يمكن أن يمثله النظام الإقليمي.

وهذا ما فسح المجال للاهتمام بالبعد الثقافي في دراسة النظم الإقليمية، فالعامل الثقافي يساهم في ازدهار شكل جديد من الإقليمية ألا و هو الإقليمية الثقافية (Cultural regionalism)، و هي الإقليمية القائمة على تعريف رحب للإقليم الثقافي، و يستطيع مهندسو مثل هذا الإقليم أن يستخدموا معايير مختلفة تلائم ما يرمون إليه من تحديد نطاق الإقليم، و يستعان بها في وضع التعريف باللغة و العرق و الحضارة، كما يستعان بها في خلق الوعي الإقليمي و بالتالي الهوية الإقليمية (Regional Identity)[1].

حيث أن تعزيز الإقليمية لا يحتاج فقط إلى التقارب الجغرافي و ازدياد الترابط الاقتصادي، فهنالك عوامل أخرى لا تقل أهمية في دعم التطوير المحتمل لعمليات حل المشاكل الإقليمية، فالتجارب التاريخية، و توزيع القوة، والثروة ضمن و خارج التجمع، والتقاليد الثقافية والاجتماعية والاثنية، والأفضليات السياسية والإيديولوجية، يمكن أن تكون لها أهمية مركزية لفهم السبب و الكيفية اللذين يجعلان مختلف الفواعل يدركون أن الحلول الإقليمية على قدر من الصواب، حيث يقود مزيج من التقاليد التاريخية و الثقافية و الاجتماعية إلى إدراك مشترك للانتماء لجماعة معينة[2].

1- ناصيف يوسف حتي. "الإقليمية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة". في: جميل مطر و علي الدين هلال (محرران). الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح في نصف قرن. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1996، 264.

2- فيونا بتلر. "الإقليمية و التكامل". في: جون بيليس و ستيف سميث (محرران). عولمة السياسة العالمية: دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004. ص 853.

وأمام الاختلاف الملاحظ في تحديد العناصر المشكلة لتعريف النظام الإقليمي بين الجغرافية والمؤسساتية و الثقافية والسياسية، يقترح "جورن هيتن" (Bjorn Hetten) ما يصطلح عليه "مستويات الأقلمة" "Levels of regioness"، بمعنى قدرة الإقليم على توضيح المصالح و الفوائد الناجمة عن ظهور الإقليم[1].

و يميز "هيتن" بين خمسة مستويات "لعملية الأقلمة"، يعكس كل منها عنصرا أو أكثر من العناصر الواردة في مختلف التعريفات:

- **المستوى الأول: الإقليم كوحدة جغرافية**، و تكون محددة بحواجز طبيعية أو خصائص بيئية، مثل "أوروبا من الأطلسي إلى جبال أورال"، أو "إفريقيا جنوب الصحراء" أو "شبه القارة الهندية"، و يمكن اعتبار هذا المستوى الأول بمثابة "الشكل الأولي للإقليم" (Proto- Region) أو "ما قبل المنطقة الإقليمية" (Pre-Regional zone)، ما دام أنه ليس هنالك "مجتمع منظم" (Organized society)، فهذا الإقليم ينبغي له أن يكون مأهولا بسكان بينهم نوع من العلاقات، و هذا ما يقودنا إلى البعد الاجتماعي.
- **المستوى الثاني: الإقليم كنظام اجتماعي**، يقتضي هذا المستوى وجود نوع من "العلاقات العبر- محلية" (Trans-local relations) بين الجماعات الإنسانية، هذه العلاقات تشكل مركب أمني (Security complex)، أين يكون فيها أمن كل جماعة مرتبط بأمن بقية الجماعات و منه الاستقرار في النظام الإقليمي ككل، و نكون بذلك أمام ما يطلق عليه "هيتن" اسم "الإقليم البدائي" (Primitive region).
- **المستوى الثالث: الإقليم كتعاون منظم في الميادين الثقافية و الاقتصادية و السياسية أو العسكرية**، في هذه الحالة يعرف الإقليم بقائمة الدول التي تعد الأعضاء المشكلة للتنظيم الإقليمي في مسألة ما، و هذا الإقليم المنظم يمكن وصفه بـ "الإقليم الرسمي" (Formal region).

1- Malin Gunnarsson. Op. Cit.

- **المستوى الرابع: الإقليم كمجتمع مدني**، يتشكل عندما يسهل إطار العمل التنظيمي و يطور الاتصال الاجتماعي (Social communication) و يقرب القيم عبر الإقليم، و بالطبع فإن الوجود المسبق لتقاليد ثقافية هنا له أهمية حاسمة.
- **المستوى الخامس: الإقليم كموضوع عمل بهوية متميزة**، له قدرة على الفعل وشرعية و هيكل لصنع القرار، و المسائل الهامة للتدخل الإقليمي هي حل النزاعات، و خلق الرفاهية، هذه العملية مشابهة لتشكيل الدولة و "بناء الأمة"، و أما المخرجات الناجمة عنها فيمكن أن تكون الدولة الإقليم (Region state)، التي يمكن أن تقارن من حيث امتداد مجالها بالإمبراطوريات الكلاسيكية، أما من حيث النظام السياسي فهي تمثل تطورا لوحدات سياسية ذات سيادة قومية سابقا إلى مجموعة أمنية فوق قومية أين يضحى بالسيادة لصالح الكل[1].

انعكست صعوبة و ضع تعريف متفق عليه للنظام الإقليمي على مسألة تحديد عضوية النظم الإقليمية و القيام برسم حدودها، إلى درجة ذهب معها "ميشال بانكس" (Michael Banks) إلى أن مسألة عضوية نظام إقليمي ما تعد من المسائل الذاتية، إذ يقول: "إن الأقاليم هي ما يريدها الساسة و الشعوب أن تكون".

إلا أن هذا لا يعني كما يعتقد "تومبسون" عدم إمكانية تجنب الذاتية في هذه المسألة، إذ يؤكد هذا الباحث أنه يمكن استخدام مجموعة من الشروط الضرورية والكافية لتحديد وجود و حدود نظام إقليمي[2].

و من خلال كل ما سبق استنتجنا أربعة معايير أساسية لرسم حدود نظام إقليمي، و هي:

1- Bjorn Hettn. "**Globalization, The new regionalism and East Asia**." In. http://www.edu/unupress/globalism.html.Tucker.html

2- فواز جرجس. مرجع سابق. ص 24.

- وجود جوار و تقارب جغرافي بين وحدات النظام، أي انه متعلق بمنطقة جغرافية محددة، إلا أن هذا لا ينفي وجود تفاعلات مع أطراف خارج النظام.
- دخول هذه الوحدات في شبكة معقدة من التفاعلات، تمس مختلف المجالات سواء كانت ذات طابع تعاوني أو عدائي.
- وجود قدر من التجانس الثقافي و الاجتماعي.
- تشكل النظام من وحدتين أو أكثر.

و إن كانت هذه المعايير المقترحة لا تحسم في الخلاف الموجود إلا أنها يمكن أن تكون منطلقا لمساعدتنا في تحديد عضوية النظام الإقليمي لجنوب آسيا، و كما يقول "إنيس كلود" (Inis Claud): "إن العالم لا ينقسم بسهولة في واقع الأمر وفق خطوط مرسومة بشكل دقيق، إنه من الصعب تثبيت التقسيمات الإقليمية الموضوعة على نحو عقلاني، كما أن الحدود المقررة لخدمة غرض ما ليست بالضرورة مناسبة لخدمة أغراض أخرى، أما الخطوط الفاصلة التي يجري اختيارها بدقة تامة، فهي ذات طريقة غير مناسبة للتفسير أو لتداخل بعضها ببعض"[1].

وخلص "إيفن نيومان" (Evan Newman) إلى أن: "تعريف الإقليم يتغير بصورة مستمرة و يعيد أعضاؤه تعريفه من خلال الخطاب المتواصل"[2].

ثانيا: التحليل في المستوى الإقليمي:

تطرح مشكلة مستويات التحليل (Level of analysis) بحدة في العلاقات الدولية نظرا لخاصية التعقد و الديناميكية التي تميز التفاعلات الدولية، مما يؤدي إلى تعدد العوامل و الأسباب التي تقف وراء حدوث الظواهر الدولية، و هو الأمر الذي يفرض تطوير منهجية تحليلية تحيط بمختلف متغيرات التفسير المؤثرة في حدث معين.

1- نفس المرجع. ص 23.
2- ناصيف يوسف حتي. "الإقليمية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة". مرجع سابق. ص 257.

و في سبيل تحقيق ذلك شهدت فترة الخمسينيات و الستينيات محاولات حثيثة لتطوير أساس علمي يبين مختلف مصادر التفسير (Sources of explanation)، في إطار ما وصف بالثورة العميقة التي مست مجالات الدراسات المتعلقة بتحليل العلاقات الدولية، و من حيث مناهج البحث و من حيث الموضوعات التي تتناولها، و من حيث الأطر النظرية المتداولة بظهور المدرسة السلوكية(1).

لقد أدخلت السلوكية مستويات التحليل إلى حقل العلاقات الدولية، و يعد ثلاثة من الكتاب الأمريكيين مسؤولين عن إدخال مستويات التحليل كموضوع للتفكير في هذا الحقل الدراسي، و هم "كينيث وولتز" (Kenneth N. Waltz) و "مورتون كابلان" (Morton Kaplan) و "ديفيد سينغر" (David J. Singer).

يعد "كينيث وولتز" صاحب أكبر تأثير في تطوير عملية توظيف مستويات التحليل من خلال مؤلفه الشهير "الرجل الدولة الحرب" (Man, The state and the war)، و يبين فيه أن الأدبيات الكلاسيكية حول الحرب يمكن تنظيمها في ثلاثة صور مميزة، كل منها تعد انعكاسا لوضع و نوع مختلف من التفسير، فبعض الكتاب فسروا الحرب بإعادتها للطبيعة الإنسانية، و آخرون نسبوها إلى طبيعة الدولة، بينما أعادها البعض الآخر إلى طبيعة النظام الدولي.

أما "مورتون كابلان" من خلال مؤلفه "النظام و المسار في السياسة الدولية" (System and process in international relations)، الصادر سنة 1957 و الذي يعد فتحا جديدا في نظرية النظم، و قد أخذ شكل محاولات لبناء أشكال النظام الدولي على أساس نماذج لتوزيع القوة و/ أو تشكيل الأحلاف، ثم وضع فرضيات حول السلوك من خلال النتائج.

1- جميل مطر و علي الدين هلال. النظام الإقليمي العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1980. ص 13.

وبينما يفضل "وولتز" مستوى النظام الدولي كأساس للتحليل، يفضل "كابلان" مستوى الدولة، و هذا ما مهد لظهور حوار نظري مازال مستمرا إلى يومنا هذا.

في حين أن "ديفيد سينغر" من خلال مراجعته لكتاب "وولتز" عام 1960 و من خلال مقاله الصادر عام 1961 و المعنون بـ "مشكلة مستويات التحليل في العلاقات الدولية" (The level of analysis problem in international relations)، كان مؤثرا في تحريك الإدراك بهذه المشكلة واستعمال مصطلح مستويات التحليل في صلب الحوار النظري في حقل العلاقات الدولية[1].

وقد كان من بين ثمار التطور الذي أتت به المدرسة السلوكية و بقية الحوارات النظرية حول مستويات التحليل التمييز بين ثلاثة مستويات، و هي:

- **مستوى النظام الدولي:** أي أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، و التي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككل.
- **مستوى النظام الإقليمي:** و يقصد بذلك نظام التفاعلات في منطقة أو إقليم محدد يضم مجموعة من الدول، و التي تحدد على أسس جغرافية أو تفاعلية على الأصعدة الثقافية و الاجتماعية و السياسية.
- **مستوى الوحدات الوطنية:** و يركز على السلوك الخارجي للدول[2].

ويحتل مستوى النظام الإقليمي مركزا وسطا بين المستويين الدولي والوطني، ويعتبر "باري بوزان" المستوى الإقليمي مكونا منطقيا ضمن أي نظام أنطولوجي للمستويات[3].

1- Barry Buzan. "**The level of analysis problem in international relations**". In. Ken Booth and Steve Smith (eds). International relations theory today. Pennsylvania state university press. Second edition. 1997. P. 201.

2- جميل مطر و على الدين هلال. مرجع سابق. ص 14.

3- Barry Buzan. Op. Cit. p. 204.

و يعود تبني النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية إلى عدة تطورات فكرية وأخرى سياسية، فعلى المستوى الفكري الدولة التي يعتبرها الواقعيون الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية و أنه يجب عليها تتبع القوة، و أنه من واجب رجال الدولة أن يحسبوا بعقلانية الخطوات المناسبة الواجب اتخاذها للحفاظ على بقائها في بيئة عدوانية[1]، لم يعد لها نفس المكانة و نفس القبول كفاعل وحيد و عقلاني ومتجانس، فجاء "روبرت كيوهان" (Robert Keohan) و "جوزيف ناي" (Joseph S. Nye) بمنظور جديد للعلاقات الدولية عرفوا من خلاله باسم "التعدديين" (Pluralists)، يركز هذا المنظور بالأساس على العلاقات عبر القومية (Trans-national relations)، و يتمحور حول فكرة الاعتماد المتبادل المركب (Complex interdependence) التي تقوم على ثلاثة فروقات مفتاحية تميزها عن الواقعية، و هي:

- **أولا:** يفترض الاعتماد المتبادل المركب أن هنالك قنوات متعددة للاقتراب بين المجتمعات تتضمن فروعا مختلفة من أجهزة الدولة و فواعل من غير الدولة، و يعترض على افتراض وحدوية الدولة الذي يميز الواقعية.
- **ثانيا:** يفترض الاعتماد المتبادل أنه بالنسبة لأغلب العلاقات على المستوى الدولي ستكون القوة أقل بروزا، كما يعارض الدور المركزي المعطى للقوة في النظرة الواقعية للعالم.
- **ثالثا:** لا توجد تراتيبية (Hierarchy) للقضايا، فأي قضية مجال (Issue-Area) يمكن أن تكون في قمة الأجندة الدولية في أي وقت، بينما يفترض الواقعيون أن الأمن يكون دائما و في أي مكان القضية الأهم[2].

1- Tim Dunne and Brian C. Schmid. '**Realism**'. In: John Baylis and Steve Smith (eds) . Globalization of world politics. New York. Oxford university press. Third edition. 2005. p. 162.

2- Kriss Brown. Understanding international relations. New York. Palegrave publishers. Second editions. 2001. p. p. 38, 39.

كما ظهرت مدارس فكرية أخرى ساهمت في التأكيد على النظام الإقليمي كمستوى للتحليل ينبغي اعتماده في العلاقات الدولية، مثل الإقليمية (Regionalism) و التكامل (Integration)، و برزت الإقليمية في إطار الجدل الذي دار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بين دعاة الإقليمية و العالمية (Universalism)، حول أفضل السبل لحفظ السلام العالمي.

ففي إطار المراهنة على النظم الإقليمية و مؤسساتها لتحقيق السلام العالمي، تحدث "بروس رسيت" عن فكرة "السلام على أجزاء" (Peace by pieces)، للدلالة على ما يمكن أن تحققه الإقليمية من دعم للسلام العالمي من خلال تحقيق السلام الإقليمي، و هي الفكرة التي أيدها "جوزيف ناي" في كتابه (Peace in parts) عام 1971، و لكن "ناي" توسع في إظهار أهمية الإقليمية و المنظمات الإقليمية، فقد أيد وجهة نظر دعاة الإقليمية التي تربط بين المنظمات الإقليمية و السلام، و ذلك لقدرتها على خلق "جزر سلام" (Peace Islands) في النظام الدولي، و خلق مستوى ثالث متوسط بين الدول و قيادة النظام العالمي،لإيجاد منظومة علاقات جديدة يكون لها الفضل في تمكين هذا المستوى الجديد من تغيير منظومة العلاقات التقليدية في السياسة الدولية، و يضيف أنه بفضل التكامل الإقليمي و الفني تكون الدول أقل ميلا لاستخدام قوتها السيادية في صراعات عنيفة، كما يساعد هذا المستوى في ضبط الصراعات و عزلها خاصة الإقليمية منها، لقدرته على فهم و تحليل التفاعلات على المستوى الإقليمي، و إسهامه في إحياء التعددية القطبية، مما يساعد في تحقيق السلام و الاستقرار في النظام الدولي[1].

أما مدرسة التكامل فقد ساهمت الأعمال التي قدمتها في تدعيم حقل الدراسات الإقليمية، و خاصة من خلال "الوظيفية الجديدة" (New Functionalism) التي تناولت التكامل باعتباره عملية أساسها القضايا السياسية و النخب السياسية

1- محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية. مرجع سابق. ص ص 33، 34.

بالدرجة الأولى .. مع التركيز على التكامل في المستوى الإقليمي الذي يتضح من خلال الاهتمام بالتجربة التكاملية الأوروبية[1].

أما على الصعيد السياسي فقد برزت تفاعلات جديدة في نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات، كالهزيمة السوفييتية في أفغانستان و حرب الخليج الثانية و التي أثرت في تنشيط و تفعيل السياسة الإقليمية، بالتزامن مع التطورات التي شهدتها التجربة التكاملية الأوروبية بالانتقال من السوق الأوروبية المشتركة إلى الإتحاد الأوروبي و اعتماد عملة موحدة (اليورو)، و ظهور الإقليمية الجديدة و التي تجسدت خاصة في التكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، مثل منتدى التعاون الآسيوي الباسيفيكي (Apec) و اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (Nafta) و غيرهما[2].

بعد هذه التطورات التي أفرزت الاعتراف بالنظام الإقليمي كمستوى تحليلي لا غنى عنه في العلاقات الدولية، يمكن إيجاز أهمية التحليل في هذا المستوى من خلال ما أورده "أورن يونغ" من خلال تقديمه لـ "نموذج الانقطاع"، للدلالة على مناطق لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، و هناك عوامل التأثير الخاصة في كل منطقة[3].

و فصل "محمد السعيد إدريس" أكثر في أهمية النظام الإقليمي كمستوى تحليل بناء على كونه:

- يقوم بدور وحدة تحليل وسطية بين الدولة القومية من ناحية و النظام الدولي من ناحية أخرى، فدراسة السياسة الخارجية لأية دولة لا يمكن أن فهمها بشكل كامل دون الرجوع إلى البيئة المجاورة التي توجد فيها تلك

1- جيمس دورتي و روبرت بالتسغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة : وليد عبد الحي. الكويت، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1985. ص 271.

2- Bjorn Hettn. Op. Cit.

3- ناصيف يوسف حتي. النظرية في العلاقات الدولية. مرجع سابق. ص ص 55، 56.

الدولة، حيث تؤثر أنشطة أي دولة من الدول الأعضاء في النظام الإقليمي في السياسة الخارجية للأطراف الأخرى في النظام.

- يكتسب تحليل النظم الإقليمية أهميته بوصفه مستوى تحليلي متوسط بين تحليل النظام الدولي و تحليل السياسة الخارجية للدول الإقليمية، من ناحية كونه يهدف إلى الكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الإقليمية في إقليم معين، و التعرف على أنماط و خصائص التفاعلات التي تحدث داخل النظام الإقليمي و العوامل التي تتحكم في تلك التفاعلات.
- إن تحليل النظم الإقليمية بهذا المعنى يساعد على معرفة المدى الذي تتشابه فيه العلاقات الدولية للأقاليم مع بعضها البعض، و لماذا تتمايز العلاقات الدولية بين الأقاليم و داخل الإقليم الواحد من مرحلة تاريخية إلى أخرى.
- يفيد في صياغة منهج للعلاقات الدولية الإقليمية المقارنة، و يساعد على فهم تفاعلات المستويات المختلفة في النظام الدولي و بالذات العلاقة بين النظام الدولي و النظم الإقليمية، و ذلك لفهم حدود الترابط و الاختراق أو التبعية، و أسباب تباين درجة و مستوى اختراق النظام الدولي للأقاليم[1].

و اعتمد البحثين "كانتوري" و "شبيغل" على ستة أسباب تعطي صورة مفصلة لأهمية التحليل في مستوى النظام الإقليمي:

- يساعد مفهوم النظام الإقليمي في تعميق دراسة العلاقات الدولية، من حيث تقديمه مستوى متوسط للتحليل بين المستوى الدولي و مستوى الوحدات الوطنية.

1- محمد السعيد إدريس. النظام الإقليمي للخليج العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000. ص ص 13، 14.

- يساعد هذا المفهوم في تصحيح رؤية الباحثين و الدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام الدولي بشكل عام، بحيث يغيبون عوامل عديدة هامة تتعلق بطبيعة و خصوصية الحدث أو الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي، فهنالك أحداث كثيرة لا يمكن رد أسبابها إلى المستوى الدولي، بل هي نتاج عوامل إقليمية أو ما دون إقليمية.
- يساعد هذا المستوى أخصائيي المناطق الذي يهتمون بدراسة الدول أن يوسعوا مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق، و أن يوسعوا معلوماتهم عن خصوصيات كل منطقة و سماتها الهامة.
- يساعد في دراسة التفاعلات بين المستويات المختلفة في العلاقات الدولية كالتفاعل بين النظام الدولي ونظام إقليمي معين، و في هذا السياق مثلا اختراق القوى الكبرى لنظام إقليمي و تنافسها حوله.
- يساعد التحليل في هذا المستوى على القيام بدراسات مقارنة لسياسة دولة على المستويين الإقليمي و الدولي.
- تساهم الدراسة على المستوى الإقليمي في دمج النتائج التي يتوصل إليها أخصائيو العلاقات الدولية و أخصائيي المناطق في أبحاثهم[1].

ثالثا : جوانب دراسة و تحليل النظم الإقليمية :

ظلت جوانب دراسة و تحليل التفاعلات الإقليمية مثار خلاف في مضمونها و معناها بين الباحثين لفترة طويلة، نظرا لحداثة استخدام النظم الإقليمية كمنهجية لتحليل العلاقات الدولية، و نظرا كذلك لتباين الرؤى المفاهيمية للنظم الإقليمية بين جمهور الباحثين[2].

1- ناصيف يوسف حتي. النظرية في العلاقات الدولية. مرجع سابق. ص ص 55، 56.
2- محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية. مرجع سابق. ص 55.

فهذا "مايكل بريتشر" (Michael Brecher) يعرض أربعة جوانب تحليلية للنظم الإقليمية، ضمن ما أسماه بالمعالم الهيكلية للنظام أو الملامح البنيوية (Structural features) للنظام و تشمل:

- تحليل مستوى القوة (Level of power): ما إذا كانت ضعيفة أم قوية.
- توزيع القوة (Distribution of power): أي ما إذا كانت منتشرة أم متركزة.
- أنماط التكامل السياسي و الاقتصادي و التنظيمي من حيث درجتها و مدى انتشارها.
- تحلي طبيعة الارتباط بين النظام الدولي و النظام الإقليمي[1].

يمكن إدراج الجانبين الأول والثاني من نموذج "بريتشر" ضمن دراسة متغيرات القوة في النظام، و الذي يلعب دورا مركزيا في تحديد مكانة النظام الإقليمي، و تحديد طبيعة العلاقات بين دول النظام من جهة، و بين النظام الإقليمي و النظام الدولي من جهة أخرى، فمستوى القوة يؤثر بشكل كبير على المكانة الإستراتيجية للإقليم ضمن تفاعلات النظام الدولي ككل.

ويمكن إدراك أهمية دراسة مجال توزيع القوة (تكافؤ أو عدم تكافؤ) أن يوضح و يفسر مدى ارتباط طبيعة هذا التوزيع بدرجة الاستقرار السياسي أو اندلاع الصراع داخل النظام الإقليمي، فهنالك عدة نظريات في هذا الصدد إحداها ترى أن التكافؤ في توزيع القوة من شانه تحقيق نوع من الاستقرار النسبي، بينما ترى النظرية الثانية العكس و تعتبر عدم التكافؤ أفضل لأن الدولة الأضعف لن تكون في مستوى يشجعها على شن الحرب، كما أن الدولة القوية لن تحتاج في هذه الحالة للحرب لتحقيق أهدافها[2].

1- محمد السعيد إدريس. النظام الإقليمي للخليج العربي. مرجع سابق. ص 18.
2- محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية. مرجع سابق. ص ص 65، 66.

أما "جافن بويد" (Gaven Boyd) و "وارنر فيلد" (Werner J. Feld) فقدما تسعة جوانب تحليلية تتمثل في:

- - **الاجتماع السياسي:** و الذي يتضمن الأنماط القومية للمعتقدات الاجتماعية و القيم، و مدى التماسك و الانقسام، و عمليات التنشئة السياسية.
- - **علم النفس السياسي:** و هو جانب يختص بدراسة معتقدات النخبة و القيم والإجراءات العملية و المهارات السياسية في النظام.
- **الثقافة السياسية السائدة في النظام:** و مدى تشابهها أو تمايزها و مدى فعاليتها و أشكالها السلوكية.
- **هياكل السلطة و أنماط التأثير:** و التي تغطي العلاقات بين الأحزاب و الحكومات و جماعات المصالح.
- **علاقات الاجتماع المتبادلة داخل الإقليم و خارجه:** و التي تؤثر على السياسات و القضايا.
- **دراسة المؤسسات الإقليمية:** و تتضمن تطورها الذاتي و شرعيتها و مستويات نموها و مخرجاتها المختلفة.
- **دراسة سلوك السياسة الخارجية الإقليمية:** بالاهتمام بمخرجاتها و تطبيقاتها.
- **دراسة التعاون و الصراع الإقليمي:** الناتج عن التفاعل بين سلوكيات السياسة الخارجية لأعضاء النظام الإقليمي.
- **قضايا التنمية:** و التي تشمل النظام بمعنى النمو و التوسع المؤسساتي[1].

ويجمع المختصون في الدراسات الإقليمية على أن أهم إسهام ضمن مقاربات تحليل النظم الإقليمية هي تلك التي قدمها رائدا الدراسات الإقليمية "كانتوري" و "شبيغل"، و لخصاها في أربعة جوانب تحليلية تتمثل في:

1- نفس المرجع السابق. ص ص 55،56.

- **الخصائص البنيوية للنظام:** يقصد بها سمات النظم الإقليمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطبيعة النظم السائدة في هذه النواحي من قبل وحدات النظام، ودرجة التماسك الاجتماعي أي عوامل اللغة و الدين و السلالة، والتماسك الاقتصادي أي مدى التكامل بين الأنظمة الاقتصادية، و التماسك الإقليمي أي مدى وجود مؤسسات إقليمية فعالة، و التماسك السياسي أي مدى التجانس بين تلك النظم السياسية السائدة في النظام الإقليمي.
- **نمط الإمكانيات أو مستوى القوة في النظام:** أي توزيع القوة بين وحدات النظام، و هل يوجد توازن للقوة بينها أو انه يوجد نوع من التراتيبية، أو انه يوجد شكل من أشكال الاستقطاب بين دولتين أو أكثر على قيادة النظام، و تتم دراسة مستوى الإمكانيات لوحدات النظام من خلال:
  - العناصر المادية: و تضم الموقع الجغرافي، و المساحة، و السكان، و المصادر الطبيعية، و البنية الاقتصادية.
  - العناصر العسكرية: تعداد القوات العسكرية، و مدى كفاءتها و تدريبها و تسليحها.
  - العناصر المعنوية: أي مدى استعداد الدولة لاستخدام قدراتها المعنوية، كهيبة الدولة للتأثير في بقية دول النظام.
- **نمط السياسات و التحالفات:** أي طبيعة العلاقة بين أعضاء النظام الإقليمي والسياسات التي تتبعها كل دولة، و التحالفات التي تدخلها في إطار النظام، و تثير هذه النقطة مسألة نمط العلاقات، و هل هو ذو طبيعة تعاونية أو صراعية، و ما هي قضايا النزاع و ما طبيعتها، و أدوات ممارسة هذه السياسات، و شكل التحالفات التي تقوم بين الدول في النظام و الأسس التي تستند إليها، و يرتبط هذا النمط بطبيعة نظام الاتصال السائد في النظام الإقليمي، سواء على

المستوى الشخصي أو الرسمي بين الحكومات و الدول الأعضاء في النظام من خلال المؤتمرات و الندوات.

- **بيئة النظام:** فأي نظام إقليمي لا يتفاعل في فراغ، و لكن في إطار بيئة دولية لها محدداتها، و يجب هنا التمييز بين:
- **دول القلب (Core States):** أي مركز أو قلب النظام و التي تمثل محور التفاعلات السياسية، و تشارك بكثافة في الجزء الأكبر من التفاعلات، و تحدد من خلال ذلك طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام.
- **دول الأطراف (Periphery States):** و هي دول أعضاء في النظام، و لكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام، لاعتبارات مختلفة (كمحدودية قدراتها في مختلف عناصر القوة، و بالتالي ضعف درجة تأثيرها في توجيه العلاقات الإقليمية).
- **نظام التغلغل (Intrusive system):** و يقصد به النفوذ الذي تمارسه الدول الكبرى التي تعد من خارج النظام الإقليمي على وحدات النظام، و الذي قد يأخذ أشكالا سياسية و اقتصادية و عسكرية أو ثقافية، يتم من خلال عدة أساليب كالتحالفات العسكرية و الأنشطة الثقافية الموجهة للدعاية، و هذا ما يؤثر في تماسك الإقليم، و يحدث علاقات ديناميكية بين دول القلب و دول الأطراف من جهة و نظام التغلغل من جهة أخرى، إذ قد يحدث تغيير في الأدوار الإقليمية بفعل هذه الديناميكية كأن تتقهقر إحدى دول القلب لتصبح من دول الأطراف، في حين تصعد دول من دول الأطراف إلى دول القلب[1].

و نتبنى هذه المقاربة في تحليلنا لتفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا و دور الصين فيها، مع محاولة إضفاء مرونة أكبر في التحليل لهذه المقاربة من خلال

1- ناصيف يوسف حتي. النظرية في العلاقات الدولية. مرجع سابق. ص ص18، 19.

الاستعانة بأعمال الباحثين "بيرسون" و "ديفيد مايرز" و التي سيأتي تفصيلها في العنصر الموالي.

رابعا : منطلقات تحليل الأدوار الإقليمية :

أفادت الثورة السلوكية في تمكين العلوم السياسية من استعارة مناهج و مفاهيم مستمدة من العلوم الاجتماعية و الطبيعية وإسقاطها على تحليل واقع السياسة الداخلية والدولية، و من بين هذه المفاهيم "مفهوم الدور" الذي عرف بداياته في علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا و علم النفس.

إذ يلاحظ في كل الجماعات تمييز في الوظائف بين الأطراف الفاعلة يرتبط بتقسيم العمل الاجتماعي، و لكل وظيفة نجد أدوار معينة ترتبط بها، و تتيح تطبيقها و تطابق توقعات من قبل الأطراف الفاعلة الأخرى، و نميز تقليديا بين الأدوار الفطرية و تلك الأدوار المكتسبة، فالأولى هي أدوار طبيعية مرتبطة بالعائلة و الجنس مثل رجل و امرأة أب و أم، بينما الثانية يكتسبها الفاعلون من خلال حياتهم الاجتماعية و المهنية و السياسية(1).

ومع الاختلاف في تحديد مفهوم الدور يمكن تصنيف مختلف التعاريف المقدمة لمفهوم الدور في مجموعتين رئيسيتين:

- **المجموعة الأولى:** تضم التعريفات المرتكزة على العلاقة التفاعلية بين الفرد و الدور، و من بين أهم التعريفات المندرجة ضمنها نذكر التعريف الذي أورده "ساربين" (Sarbin) الذي يعتبر الدور: "نموذج ناتج عن أعمال تعلم، أو أعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية"(2).

1- غي هرميه و آخرون. معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية. ترجمة : هيثم اللمع. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2005. ص 203.

2- Steve. J. Campbell. "Role theory, foreign policy advisors and U.S foreign policy making". International studies association, 40th annual convention, Washington DC. February 16-20. 1999. In: "http://www.ciaonet.org/isa/cas01/".

و بالنسبة لـ "مورينو" (Morino) يمثل الدور: "تجربة خارجية بين الأفراد تفرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي، الدور هو تصرف مزدوج فهو منبه و في نفس الوقت استجابة، و بذلك يحدد تصرفين متتابعين لدى الفرد، إذ أن تعيين الدور يعني تعيين المنبه و الإجابة عنه"[1].

- **المجموعة الثانية:** تضم التعريفات المرتكزة على البعدين الاجتماعي و الأنثروبولوجي و معالجة إشكالية العلاقة بين الدور و المكانة، و من أهم الممثلين لهذا الاتجاه نجد "بيدل" (Biddle) الذي يرى في الدور: "قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير و التوصيفات و القيم و التصورات المحددة لسلوكات شخص أو مكانة اجتماعية"[2].

و يعطي المعجم الحديث للتحليل السياسي تعريفا للدور على أنه: "أنماط السلوك و مجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي، و يتم تمييز (الدور) غالبا عن "الوضع" (Statut)، بحيث أن الثاني يصف المواقف الاجتماعية النسبية، في حين يصف الدور أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف، و يكتسب الأفراد معرفة الأدوار و القدرة على أدائها عن طريق التنشئة الاجتماعية"[3].

وحاول عدد من الباحثين تحقيق نوع من التأليف بين المظاهر المختلفة للدور، و محاولة فهمها ضمن إطار عمل واحد ينظم الجهود الفكرية التي انكبت على دراسة الدور، وهي المحاولات التي أثمرت بظهور ما أصطلح على تسميته في العلوم الاجتماعية بـ "نظرية الدور" (Role Theory).

1- بن عباش حورية. صراع الأدوار لدى المرأة الجزائرية العاملة. رسالة ماجيستير في علم النفس الصناعي، معهد علم النفس، جامعة قسنطينة، 1995. ص 18.

2- Steve. J. Campbell. Op. Cit.

3- جيوفر روبرت و أليستري إدوارد. المعجم الحديث للتحليل السياسي. ترجمة: سمير عبد الرحيم الحلبي. بيروت، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، 1999. ص 399.

و تقوم هذه النظرية على تفسير الدور بافتراض أن الأشخاص هم أعضاء مكانة اجتماعية، و أن لهم توقعات حول سلوكهم و سلوك الآخرين[1].

حيث يتحدد دور الأفراد وفقا لعلاقة تفاعلية (Interactionist relation) بين ثلاثة معطيات رئيسية، و هي:

- **المعطيات الاجتماعية:** و تتمثل في البناء الاجتماعي بكل ما يحتويه من وحدات تكوين المكانة الاجتماعية.
- **المعطيات الأنثربولوجية:** و تتمثل في مجموع الحقوق و الواجبات الخاصة بكل مكانة، و التي تدل على ثقافة معينة و تشمل هذه الأخيرة كل المعارف و العقائد و الأخلاق و العادات و الفنون... إلخ.
- **المعطيات النفسية:** يحتوي الدور على معطيات نفسية، لأن التعبير عن الدور دال على شخصية صاحبه[2].

إن مفهوم الدور له بعد اجتماعي- سيكولوجي بالدرجة الأولى، و هو أمر يتعلق بالفرد و لذلك فإن سحب هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة دول "وحدات" يعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، و حيث أن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة و نموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فإنه ينطوي على صفة الإلزام حيث أن كل دور و كل وضع له صلة بأدوار وأوضاع أخرى[3].

و يتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي و وحداته المختلفة، أن تحدد كل وحدة لذاتها و للآخرين طبيعة موقفها في هذا النسق، و الوظيفة أو الوظائف الرئيسية

1- Steve. J. Campbell. Op. Cit.

2- بن عايش حورية. مرجع سابق. ص 20.

3- صادق الأسود. علم الاجتماع السياسي: أسسه و أبعاده. بغداد، منشورات جامعة بغداد، الطبعة الأول، 1986. ص 81.

التي يمكنها أن تؤديها في إطاره بشكل مستمر، و ماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، و هو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، بهذا المعنى فإن لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي يصبح أحد علامات سياستها الخارجية[1].

و يتضمن دور الدولة ضمن النظام الدولي معنى: "إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي"، و السعي لتحديد القرارات و مختلف الالتزامات و الأحكام و كل الأنشطة المناسبة لدولهم، و للأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية، و لذلك فإن تحديد أو تعريف الدور القومي للدولة يمر عبر المراحل التالية:

- مرحلة استكشاف الموقف.
- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة،في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.
- مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية و المجتمعية لدولة صانع القرار، و يعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف.
- إذا فهم النظام الدولي أو الإقليمي على أنه بناء اجتماعي، فإن كل أمة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو أدوار إقليمية و دولية قياسا على الأمم الأخرى، و بالتالي فإن الدور القومي سيتحدد على ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا و دوليا.

ومن خلال هذه المراحل نلاحظ أن نظرية الدور بدأت تقدم حلولا للعلاقة بين التفسيرات البيئية المتعلقة بالبيئة العملية، و تفسيرات البيئة النفسية المتعلقة

1- محمد السيد سليم. تحلي السياسة الخارجية. بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية، 2001. ص 48.

بمتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار، إذ تعتمد عملية تحديد الدور بشكل كبير على التفاعل بين هذين العاملين[1].

و يتعلق مفهوم الدور عندما يتعلق بسلوك الوحدات الوطنية بالخصائص التالية:

- لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، و لكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما لدور الدولة ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي، بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة.
- إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، و لكنه يشمل أيضا تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، و خاصة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسيون.
- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد و هذا الوضع هو الأكثر شيوعا.
- يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي و دورا آخر على المستوى الإقليمي[2].

و قد حظيت دراسة الأدوار الإقليمية باهتمام الدارسين بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية، و بروز أحداث على الساحة العالمية أظهرت الدور المتعاظم للقوى الإقليمية فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث، و انفرادها في التحكم بالتفاعلات و العلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية.. و الواقع كما يقول "ديفيد مايرز" (David J. Meyers) أن "الانخفاض في قدرة الدول الكبرى على الامتداد بقوتها بصورة موحدة حول العالم، قد سمح للدول الإقليمية ذات النفوذ بأن تمارس

1- هاني إلياس الحديثي. مرجع سابق. ص 43.
2- محمد السيد سليم. تحليل السياسة الخارجية. مرجع سابق. ص ص 49، 50.

تطلعات للهيمنة ظلت مكبوتة منذ أمد طويل داخل ساحات جيوسياسية محلية".. و هكذا فإن دولا كثيرة تسعى الآن للقيام بدور جديد، فهي تريد أن تضع نفسها في موقع جديد على المسرح الجيوستراتيجي المتغير، و نتيجة هذه المحاولات هي زيادة درجة إقليمية دور تلك الدول، و سواء لعبت الدول المهيمنة المحتملة أو القوى الإقليمية المحورية دورا تفريقيا أو تجميعيا، فغنها سوف تبعث دائما ديناميكية جديدة في عمليات التوجه الإقليمي حيثما ظهرت[1].

و يصطلح على السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها بـ"السياسة الإقليمية" (Regional policy)، و يمكن أن تعرف على أنها: "السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية، والتي تعبر عموما عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي، انطلاقا من تركيبة الاهتماماتو المحددات الإقليمية وضمن إطار التفاعل الإقليمي".

و يختلف نمط السياسات الإقليمية حيث أن طبيعة هذا النوع من السياسات بالنسبة لبعض الدول إزاء بعضها قد تأخذ منحى تصارعيا بدلا من أن تأخذ منحى تعاونيا، و ذلك يعود إلى طبيعة القضايا التي يثار الخلاف حولها بين قضايا ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو إيديولوجية.

وفي ضوء استقرار المصالح و القضايا الإقليمية تتحدد أدوات السياسات الإقليمية، و شكل التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم و الأسس التي تستند إليها، و مدى الاستقرار الذي يستند أصلا إلى طبيعة نظام الاتصال السائد بين دول الإقليم من جهة، و بين دول الإقليم و المحيط السياسي الدولي من جهة أخرى.

و من خلال ذلك يمكن تحديد مجال السياسة الإقليمية ضمن مستويين:

1- ناصيف يوسف حتي. "الإقليمية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة". مرجع سابق. ص ص 262، 263.

- **المستوى الأول:** هو السلوك الصادر عن مجموع وحدات أو دول الإقليم إزاء موقف ما سواء داخل الإقليم أو خارجه، معبرا عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم، الذي يمثل آلية صنع القرار الإقليمي
- **المستوى الثاني:** هو سياسة الجزء تجاه الكل أو بعبارة أخرى سياسة دولة ما إزاء الإقليم، حيث تتحدد سياسة الدول الإقليمية وفقا لطبيعة برامج تلك الدول و مبادئها و أهدافها، و طبيعة كل المتغيرات المؤثرة في الموقف، و هنا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعا لاختلاف المبادئ و الأهداف فضلا عن اختلاف الإرادات و القدرات[1].

وحيث أن الدول تختلف عن بعضها البعض من حيث تركيب المصالح و الأهداف، و اختلافها في التكوين و القدرات المادي و المجتمعية و من بين ذلك الموقع الجيوبوليتيكي، فإنها تختلف بالتالي في سلوكها السياسي الخارجي بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو غير ذلك[2].

وتنصرف الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية إلى الاهتمام أساسا بالأدوار التي تلعبها أو يحتمل أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة، و تصنف هذه القوى ضمن دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي، التي تؤثر العلاقات بينها و مستوى قوتها و إمكانياتها و تحالفاتها الإقليمية و الدولية على المناخ السائد في النظام الإقليمي ككل.

وحسب نموذج "ديفيد مايرز" لدراسة الهيمنة الإقليمية فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الفواعل داخل القطاع المركزي (Core sector)، و يصنف أدوار تلك الفواعل على النحو التالي:

1- هاني إلياس الحديثي. مرجع سابق. ص 21.
2- صادق الأسود. مرجع سابق. ص 83.

- **المهيمن الإقليمي Regional Hegemonos أو المتطلع إلى الهيمنة Aspiring Hegemonos**: هو دولة أو دول تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على نظام إقليمي[1].
- **المساوم Bargainer**: هو الفاعل الثاني في النظم الإقليمية المعرضة للهيمنة، و المساومون هم دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفعالية مع الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، و يكون في مقدرة كل واحدة منها جعل نفقات ممارسة الهيمنة باهظة، أو على الأقل يمتلك المساومون قدرة كافية على تحدي القوة المادية و العسكرية و المعنوية للدول المهيمنة أو الساعية للهيمنة.
- **الموازن Balancer**: قد يكون دول أو عددا من الدول التي تعتبر قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي، قد لا تقل من الناحية المادية عن قوة الدولة المساومة، و لكنها من منظور الدور تقوم بمهام مختلفة داخل النظام، كما أنها عرضة لإغراء مستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف، و يتوقف التوازن في النظام الإقليمي بشكل كبير على قوة هذه الدول الموازنة و مدى رغبتها في القيام بمهام الوساطة[2].

في ضوء ما تقدم يأتي الدور الإقليمي في سياق مرتبة الدولة و منزلتها في تصاعد الطبقات الإقليمية، ذلك أن تنوع مراتب القوة السياسية يسمح بوجود الدوائر الإقليمية المتتابعة في داخل النظام الإقليمي، بحيث يعبر هذا الأخير من حيث الواقع عن نوع من التصاعد القيادي ليصل إلى القمة حيث تتمركز الدولة القائد[3].

وبالنظر لإمكانية التحول في مواقع الدول من مركز النظام إلى هامشه أو العكس، فإنه من الطبيعي الذهاب إلى أن حركة تبادل الأدوار ممكنة، حيث تنتقل

1- محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية. مرجع سابق. ص 58.
2- نفس المرجع. ص ص 58، 59.
3- هاني إلياس الحديثي. مرجع سابق. ص 47.

القوى في أداء أدوارها من مرتبة إلى أخرى، تبعا لاختلاف عناصر القوة في الزمن و تأثيرها في طبيعة التوازنات الإقليمية و الدولية[1].

خامسا: القوى الصاعدة و تحول القوة في العلاقات الدولية:

تتباين دول العالم المختلفة فيما بينها على خلفية ما تمتلكه من محددات للقوة بشكليها المادي و المعنوي (الصلبة و الناعمة)، و تدرك كل دولة في ظل البيئة الدولية الحالية التي يحكمها منطق الصراع بالأساس أن حماية حدودها و مكتسباتها الوطنية فضلا عن تحقيق مصالحها القومية، رهن بامتلاك القوة و السعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد مدى ممكن، و ذلك بإضافة مصادر أو طرق أو وحدات إنتاج جديدة للقوة (تحالف، تعاهد، تفوق علمي و عسكري و غيرها)، أو بالعمل على إضعاف الآخرين بشتى الطرق (الحرب، الحرب النفسية، التفريق، التقسيم و غيرها) لخلق التوازن المطلوب لضمان أمنها و صيانة استقلالها[2].

وتختلف القوة من حيث تعريفها في العلاقات الدولية و نظرياتها المتعددة و المفكرين السياسيين عبر التاريخ، إذ يرى "توماس هوبز" على غرار "مكيافيلي" أن: "القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، و العهود أو المواثيق التي لا تظللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان[3].

ويرى رائد الواقعية في القرن العشرين "هانز مورغنتو" أن السياسة الدولية و بالأحرى السياسة ككل بأنها صراع على القوة، و بالتالي تصبح القوة غاية و وسيلة

1- نفس المرجع. ص 48.

2- محمد شفيق علام. **تحول القوة في العلاقات الدولية.. دروس للأمة**. التقرير الإستراتيجي الثامن، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، 2011 .ص 322.

3- جيمس دورت و روبرت بالتيسغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي. الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1985. ص 62.

و هي عنده السيطرة على عقول و أعمال الآخرين، و التاريخ لا يقدم لنا إلا عددا من الدول تتصارع حتى الموت للحفاظ على قوتها، في الوقت الذي يعرف "أرنولد وولفرز" القوة بأنها القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد و منعهم من عمل ما تريد[1].

وقد انحصر مفهوم القوة تقليديا وبمعنى ضيق في ميدان الإستراتيجية العسكرية، غنها تنصرف بهذا إلى القدرة على أن تحظى بما تريد، إما بالتهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا، و لكن "إدوارد هاليت كار" أدخل بما يشبه التطعيم أبعادا اقتصادية و إيديولوجية ضمن صلب المعادلة التقليدية التي يطرحها الواقعيون، و التي يرون من خلالها أن قوة الدولة يساوي حجم قوتها العسكرية.

وقد سعى الواقعيون البنيويون المعاصرون إلى إضفاء المزيد من الإيضاح في مجال المفاهيم لإلقاء الضوء على معنى مفهوم القوة في السياق الواقعي، و قد حاول "كينيث ولتز" التغلب على هذا الإشكال بتحويل التركيز على القوة نحو التركيز على القدرات، وهو يرى أنه يمكن تصنيف القدرات حسب مدى قوتها و رسوخها في الميادين التالية، حجم السكان و المساحة والموارد والطاقة الاقتصادية والقوة العسكرية ودرجة الاستقرار السياسي والكفاءة و غيرها، والفهم الأكثر تعمقا لمعنى القوة وأبعادها يركز على قدرة الدولة على السيطرة على محيطها و التأثير فيه في أوضاع ليست تصارعية بالضرورة[2].

وحاول مفكرون آخرون إبعاد القوة عن الجوانب المادية فحسب و لفت الانتباه لأبعاد أخرى معنوية أو غير مادية و غير ملموسة تنبع من جاذبية أفكار الأمة وثقافتها و مؤسساتها وقيمها ومعتقداتها، و هو ما أسماه "جوزيف ناي" بالقوة الناعمة (Soft

1- نفس المرجع. ص 61.

2- تيموثي دن. "الواقعية". في: جون بيليس و ستيف سميث (محرران). عولمة السياسة العالمية. دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004. ص ص 240، 241.

(power التي يعرفها "ناي" كالآتي: "إن القوة العسكرية و القوة الاقتصادية تشكلان معا مثالا عن القوة الصلبة (Hard power) الآمرة، التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير موقفهم، فالقوة الصلبة يمكن أن تستند إلى محاولات الإقناع (الجزر) و إلى التهديدات (العصي)، غير أن هنالك طريقة غير مباشرة لممارسة القوة، فقد يحصل بلد ما على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية، لأن بلدانا أخرى تريد أن تتبعه معجبة بقيمه فتحذو حذوه و تقتدي بمثاله متطلعة إلى مستواه من الازدهار والانفتاح، وبهذا المعنى فإن القيام بوضع جدول الأعمال في السياسة العالمية و اجتذاب الآخرين إليه له أهمية تعادل تماما أهمية إجبارهم على التغيير باستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة العسكرية أو الاقتصادية، و هذا الجانب من القوة أي جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت أسميه بالقوة الناعمة، فهي تختار الناس بدلا من إجبارهم"[1].

وتعبر القوة الناعمة عن فهم مختلف للقوة و تأثيرها، و يمكن أن نجد ملامحا لها قبل جوزيف ناي عند الواقعيين أنفسهم، فعلى عكس الواقعيين التقليديين الذين اعتمدوا أكثر مما ينبغي على رأي ذي بعد واحد إزاء مفهوم القوة، إلا أن الاتجاه الذي يمثل الجناح الواقعي الأكثر ليبرالية طالما أشار إلى أهمية السعي إلى فهم أكثر ذكاء للقوة، باعتبارها رمزا للمكانة و الهيبة بعبارة أخرى القدرة على أن تحظى دولة ما بما تريد دون التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا، بل من خلال النفوذ أو السلطة الدبلوماسيين[2].

و بالطبع تتصل كل من القوة الصلبة و القوة الناعمة كل منهما بالأخرى و يمكن أن تقويها، فكلتاهما من جوانب القدرة على تحقيق أغراضنا بالتأثير على سلوك الآخرين، و تستطيع مصادر القوة نفسها أحيانا أن تؤثر على طيف السلوك كله من القسر إلى الاجتذاب، فالبلد الذي يعاني من انحطاط اقتصادي و عسكري يحتمل أن

1- جوزيف س. ناي. مفارقة القوة الأمريكية. ترجمة : محمد توفيق البجيرمي، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2003. ص 38.

2- تيموثي دن. مرجع سابق. ص 240.

يفقد قدرته على تشكيل جدول الأعمال العالمي و كذلك جاذبيته، و لكن القوة الناعمة ليست مجرد انعكاس للقوة الصلبة، فالفاتيكان لم يفقد قوته الناعمة الطرية عندما فقد ولاياته البابوية في إيطاليا في القرن التاسع عشر[1]، و ربما كانت الدول المعنية تتمتع بالنفوذ لكنها تتمتع بقوة حقيقية (مادية)، و هذا هو الشعور الذي جسده "ستالين" بتساؤله ذي الدلالة الواضحة "كم فرقة عسكرية تحت إمرة البابا؟"[2].

إن القوة مفهوم معقد و متعدد الجوانب و من المفيد التفكير بهذا المصطلح من خلال ثلاثة عناوين، مع الأخذ بعين الاعتبار دائما أن الفئات الثلاث التي ستتولد عن ذلك مترابطة ترابطا وثيقا، فتكون للقوة ثلاثة أبعاد:

1- القوة نعت أو وصف:

أي أنها شيء يمتلكه الشعب أو الجماعات أو الدول أو يمكنهم الوصول إليه، و هو في متناولهم لبسطه في العالم، و بعبارة أبسط فإن فكرة أن القوة هي نعت أو وصف للدول مفهوم مألوف جدا في الأوصاف التقليدية للعلاقات الدولية، و تتضمن مختلف مؤلفاتها قائمة بمكونات القوة الوطنية، و هي سمات تؤهل بلدا ما ليكون قوة كبرى أو متوسطة أو قوة عظمى.. و قد تتضمن هذه النعوت، حجم و نوعية قواتها المسلحة، و قاعدة مواردها من حيث المواد الأولية و موقعها ونطاقها الجغرافي و قاعدتها الإنتاجية و بنيتها التحتية وعدد سكانها و مهاراتهم، وفاعلية مؤسساتها الحكومية و نوعية زعاماتها.

2- القوة علاقة:

إن مختلف النعوت أو السمات و الخصائص المذكورة أعلاه، لا يتم الاهتمام بها بشكل منفرد بل من حيث القدرة على توظيفها للتأثير في الآخرين، و هنا نهتم بالقوة بوصفها "مفهوما علائقيا" (Relational concept)، فجميع النعوت المدرجة

1- جوزيف س. ناي. مرجع سابق. ص 40.

2- تيموثي دن. مرجع سابق. ص 240.

أعلاه لا يكون لها معنى إلا عند وصفها في سياق علائقي، و هكذا فإن القوة العلائقية تعود بنا إلى مفهوم النفوذ، و قد عبر "روبرت دال" عن القوة العلائقية بصياغة مميزة حين قال: "إن القوة هي القدرة على جعل فاعل آخر يقوم بعمل ما لم يكن ليعمله، أو جعله لا يقوم بعمل ما كان سيفعله بخلاف ذلك"، و يمكن تسمية العلاقة الأولى "إجبارا" و الثانية "ردعا"[1].

ويعد الموقع الريادي أو القيادي مرهونا بمدى ما تمتلكه الدولة من عناصر قوة وقدرتها على توظيفها لاكتساب نفوذ عالمي، و نستشف ذلك من تعريف "روبرت جارفيس" للريادة: "أن تكون أقوى من أية دولة أخرى وفقا لمعايير القوة الخام والمعهودة مثل الناتج الإجمالي الداخلي، حجم القوات المسلحة و غيرهما، و هذا بدوره يعني أن الدولة تمتلك قدرة أكبر من أي منافس للتأثير على مدى واسع من القضايا و عدد كبير من الدول"، و هي تمكن حسب رأيه أيضا الدولة الرائدة من وضع قواعد اللعبة التي تدار وفقها السياسة الدولية، و المعايير التي يحكم من خلالها على مدى شرعية التصرفات المنتهجة، و يوافق "هنتنغتون" على أن القيادة العالمية معناها كون الدولة أقوى من بقية الدول الأخرى، و أنها لا تسمح لتلك الدولة بتشكيل البيئة الدولية بما يحمي مصالحها و أمنها فحسب، بل تسمح لها أيضا بـ: "ترقية قيمها بين الشعوب الأخرى و تشكيل البيئة الدولية لتكون انعكاسا لقيمها"[2].

3- القوة مرتبطة ببنية أو فاعل معين:

هذا البعد يعتمد على مفهوم مفاده أنه لا يمكن ممارسة القوة إلا من خلال فاعل أو وكيل، فالقوة هي خاصية من خصائص بنية ما[3].

1- كريس براون. فهم العلاقات الدولية. ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، 2004. ص ص 101، 102.

2- Eric S. Edelman. Understanding America's Contested Primacy. Center for Strategic and Budgetary Assessments, USA, 2010. p. 10.

3- كريس براون. فهم العلاقات الدولية. ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، 2004. ص ص 101، 102.

و حتى إن كان مفهوم القوة محل خلاف لحد الآن، إلا أن المتفق عليه هو أنه من ميزات القوة في العلاقات الدولية التحول و عدم الثبات حيث تنتقل من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، و يصاحب ذلك تغيرا في هيكلية النظام الدولي أي سلم توزيع القوة بين فواعل النظام، و هنا تتعدد صورة النظام الدولي من حيث توزيع القوة بين نظام أحادي القطبية و ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب، كأنماط رئيسية معبرة عن كيفية توزيع القوة في قمة النظام، و تسمى هذه الوضعية بتحول القوة في النظام الدولي أو في العلاقات الدولية التي تعد من خصائص التفاعلات الدولية بأفول قوى تقليدية وبروز قوى جديدة في حالة تحول جذري للقوة، أو حدوث توازن نسبي في القوة بين مهيمن قديم و متحدين جدد في حالة تحول للقوة أقل تطرفا و راديكالية من سابقه.

ولكي يحدث تحول للقوة فإنه يتعين على هذا القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة أو على الأقل يحدث تعادلا مع المقدرات القومية للدولة القائد الآفلة أو الآخذة في الأفول، و هذا يعني أنه يتعين على القادم الجديد أن يحاول اللحاق بالدولة القائد بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من التساوي، و يبين مفهوم تحول القوة أن الدولة المهيمنة أو المسيطرة تبدأ في فقدان سيطرتها لصالح متحد صاعد جديد، و هذا التحول و الفقدان في ميزان القوة من طرف لصالح طرف آخر، يحدث بالأساس بسبب التغيرات التي تطرأ على الإمكانات القومية لكل من القوتين الآفلة و الصاعدة، شريطة أن توجد حالة من عدم الرضا الشديدة عن الوضع الدولي القائم من قبل القوة الصاعدة، و من ثم فإن احتمالية نشوب حرب بين القوتين تبقى قيد الاحتمال[1].

ومن ثم يمكن القول أن ظاهرة صعود و هبوط القوى الكبرى تاريخيا إنما ترجع إلى مجموعة من العناصر المتداخلة يتعلق بعضها بممارسات تلك القوى و تفاعلاتها

1- مصطفى شفيق علام. مرجع سابق. ص 322.

على الساحة الدولية، في حين يتعلق البعض الآخر بالأطراف المناوئة لتلك القوى الرافضة لممارساتها و إستراتيجياتها الإمبريالية أو التوسعية، و التي تتحين اللحظة التاريخية لإسقاط تلك القوى بل ربما محاولة إرث دورها العالمي أو الإقليمي، استنادا إلى سنة التداول التي تحكم حركة البشرية منذ بدء الخليقة و إلى أن يرث الله الأرض و من عليها، لقوله تعالى: "و تلك الأيام نداولها بين الناس" (آل عمران 140)[1].

ومنذ فجر التاريخ و صعود و هبوط القوى الكبرى في تواتر مما جعل المختصين يصنفون ذلك ضمن الحتميات التاريخية و سنن الكون التي لا محيد عنها، ومن دون سبر أغوار التاريخ الضاربة بجذورها في العلاقات الإنسانية و ما تحمله من علاقات قوة على مستوى الجماعات و الإمبراطوريات وصولا إلى الدول القومية، نركز على مرحلة حساسة في تاريخ العلاقات الدولية و تحول القوة بنهاية الحرب الباردة، فبعد حقبة عمرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية سقوط جدار برلين و ميزها الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي و الغربي، و توزع القوة حينها بين القوتين العظميين آنذاك الإتحاد السوفييتي و الولايات المتحدة الأمريكية في عالم ثنائي القطبية ، شهدت بداية التسعينيات تحولا عميقا في هيكل القوة في النظام الدولي بتفكك الإتحاد السوفييتي و بروز الولايات المتحدة كقوة رئيسية في العلاقات الدولية، تمتلك مختلف مقومات القوة من عسكرية واقتصادية وتكنولوجية و ثقافية، و وظفت ذلك في صياغتها لمفهوم النظام الدولي الجديد بعد حرب الخليج الأولى، و سيطرتها على المؤسسات المالية الدولية من صندوق النقد الدولي إلى البنك العالمي و بعدها المنظمة العالمية للتجارة، و هيمنتها بشكل كبير على مجلس الأمن الدولي و على الأمم المتحدة باعتبارها الممول الأول لها، و رعايتها لمفاوضات السلام بين الإسرائيليين و الفلسطينيين، وغيرها من المؤشرات الأخرى التي دفعت عددا كبيرا من المحللين للحديث عن تشكل عالم أحادي القطبية، و بداية قرن من الهيمنة الأمريكية و السلام

1- نفس المرجع. ص 223.

الأمريكي قورنت بالهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر أو هيمنة روما منذ قرون خلت.

ورغم ذلك إلا أن السيادة الأمريكية على العالم و مدى استمرارها كانت محل جدل بين الأمريكيين أنفسهم منذ نهاية الحرب الباردة، بين مفكرين مثل "صامويل هنتنغتون" الذي يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت "الريادة" (Primacy) أو ما أسماه "تشارلز كروثامير" "لحظة أحادية قطبية" (a unipolar moment)، و لكن إلى متى ستدوم هذه اللحظة ذلك ما كان موضوع جدل، و ذهب دارسون للعلاقات الدولية من المدرسة الواقعية أمثال "كينيث وولتز" و "جون ميرشايمر" و "كريستوفر لاين" و آخرين، إلى أن بنية العلاقات الدولية و الاتجاه المتزايد لعدد من الدول لموازنة القوة الأمريكية سيؤدي إلى فترة هيمنة أمريكية قصيرة نسبيا[1].

وشهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين جدلا أكبر داخل الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية والغربية بل والعربية أيضا، حول مستقبل القوة الأمريكية ودورها في نظام ما بعد الحرب الباردة الذي بدأ في التشكل، مع انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن المنصرم، و يتركز هذا الجدل حول جملة التحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الأمريكية من جهة، والتحولات والتغيرات في موازين القوي على الصعيد الدولي من جهة أخرى[2].

وهنالك إدراك متزايد أن القوة تعرف تحولا في السياسة العالمية، و بأن القوى الصاعدة تأخذ شيئا فشيئا دورا أكثر قوة ونشاطا و أهمية، و في هذه الحالة يمتاز النظام العالمي بانتشار القوة لدول تدخل ضمن القوى الصاعدة و الإقليمية.. وهنالك دلائل

1- Eric S. Edelman. Op. Cit. p. 01.

2- عمرو عبد العاطي. "اللاقطبية: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية". عن الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية، في:

"http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/2061/%D9%85%D9%86-"

قوية على أننا نشهد أقوى التحديات لحد الآن للنظام العالمي الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لبنائه ضمن معسكرها أثناء الحرب الباردة و عولمته في فترة ما بعد الحرب الباردة، و الكثير من تلك التحديات تطرح أسئلة أيضا حول الوضعية المهيمنة للنظام العالمي الأنجلوأمريكي و الأوروبي منذ منتصف القرن التاسع عشر، و الذي تبلورت في ظله العديد من مفاهيم و ممارسات نظام القوى السياسية، و النظام القانوني الدولي، و الحكم الاقتصادي العالمي[1].

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال القوة الأكبر عالميا من حيث القوة العسكرية والاقتصادية و الثقافية، غير أن هنالك قوى أخرى مثل الصين و الهند والإتحاد الأوروبي و اليابان وروسيا إضافة إلى البرازيل و جنوب إفريقيا تبرز بشكل سريع كفواعل هامة، و يبدو أن الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية تتقلص، وأن العالم يتجه الآن نحو التعددية القطبية، أو ما أطلق عليه أحد الخبراء وصف "ما بعد أمريكا" (Post-America).. و يعود هذا التطور أساسا إلى تغيرات بنيوية عميقة في توزيع و نشر القوة عالميا استغرق تشكلها سنوات إن لم تكن عقودا من التبلور، و ليس معنى هذا أن تفقد الولايات المتحدة الأمريكية قوتها بمعناها المطلق، و لكن الصعود السريع لبقية القوى يخلق علاقات تنافسية مع أمريكا أقل قوة مما كانت عليه في سنوات سابقة[2].

و تساهم حالة عدم الرضا عن وضع القوة في العلاقات الدولية في دفع القوى الصاعدة لتحدي الفاعل المهيمن و محاولة زحزحته عن مكانته، إذ يصنف "أورجانسكي" (Organsky) الفاعلين الدوليين إلى أربعة فئات طبقا لمعياري المقدرات و

1-Andrew Hurrell and Sandeep Sengupta. "**Emerging powers, North–South relations and global climate politics**." International Affairs: **88**, 3 (2012). p. 463.

2- Michael Schiffer. **The U.S. and rising powers.** G r e a t D e c i s i o n s 2 0 0 9. In: "www.greatdecisions.org".

درجة الرضا عن الموقع في النسق الدولي السائد وهي: دول قوية و راضية، دول قوية و غير راضية، دول ضعيفة و راضية، دول ضعيفة و غير راضية، و يرى أورجانسكي أن الفئة الثانية التي تضم الدول القوية و غير الراضية هي الأكثر تهديدا للقوى المهيمنة في النظام الدولي، و هي الأكثر حرصا على تحويل القوة لصالحها في التفاعلات الدولية، و مثلت ألمانية النازية في حقبة ما بين الحربين هذا النوع من القوى[1].

ويذهب المختصون اليوم إلى وضع عدد من القوى الصاعدة ضمن الفواعل غير الراضية عن الهيكلية الحالية للنظام الدولي التي تهيمن فيها الولايات المتحدة على المشهد الدولي، و نجد من ضمن تلك القوى روسيا و الصين و قوى أخرى كالهند و البرازيل و حتى جنوب إفريقيا، و أصبحت هذه القوى الخمس تعرف دوليا باسم دول البريكس التي أصبحت مرادفا لمصطلح القوى الصاعدة في الكثير من أدبيات العلاقات الدولية.

شكلت تلك الدول معا تكتلا عرف باسم مجموعة دول "بريكس" (BRICS)، وهو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع في "يكاتيرينبرغ" الروسية في حزيران/ يونيو 2009 حيث تضمن الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية، وعقدت أول لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول "بريك" في يوليو/ تموز عام 2008، وذلك في جزيرة هوكايدو اليابانية حيث اجتمعت آنذاك قمة "الثماني الكبرى". وشارك في قمة "بريك" رئيس روسيا "دميتري مدفيديف" ورئيس جمهورية الصين الشعبية "هو جين تاو" ورئيس وزراء الهند "مانموهان سينغ" ورئيس البرازيل "لويس ايناسيو لولا دا سيلفا"، و اتفق رؤساء الدول على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية، بما فيها التعاون في

1- مصطفى شفيق علام. مرجع سابق. ص 323.

المجال المالي وحل المسألة الغذائية، و انضمت دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة عام 2010، فأصبحت تسمى "بريكس" بدلا من "بريك" سابقا، و تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة، وعدد سكانها يقارب 40 ٪ من سكان الأرض، و يعتبر الاقتصادي الألماني "جيم أونيل" من مجموعة "غولدمان ساكس" الألمانية أول من صاغ مصطلح "بريك" سنة 2001 ليتطور بعدها إلى "بريكس"[1].

هذه الدول الخمس بينها رابط ثقافي هام، وهو أنها لا تنتمي إلى "دائرة الحضارة الغربية"، بل تشكل مزيجاً متميزاً من حضارات مختلفة، حيث قمة الحضارة الشرقية العريقة: الهندوسية في الهند والبوذية في الصين، والحضارة السلافية الأرثوذكسية المتميزة عن الشرق والغرب معاً في روسيا، والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل التي يتميز شعبها بثقافة وفنون متميزة كثيرا حتى عن الدول المحيطة بها، والحضارة الإفريقية في جنوب إفريقيا، لكن المؤكد أن الرابط السياسي الذي يربط هذه الدول الخمس، والذي على أساسه نشأت هذه المجموعة، هو رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، هذه الهيمنة التي تسببت في إغراق الاقتصاد العالمي في أزمات يعاني الكثير من أجل الخروج منها[2].

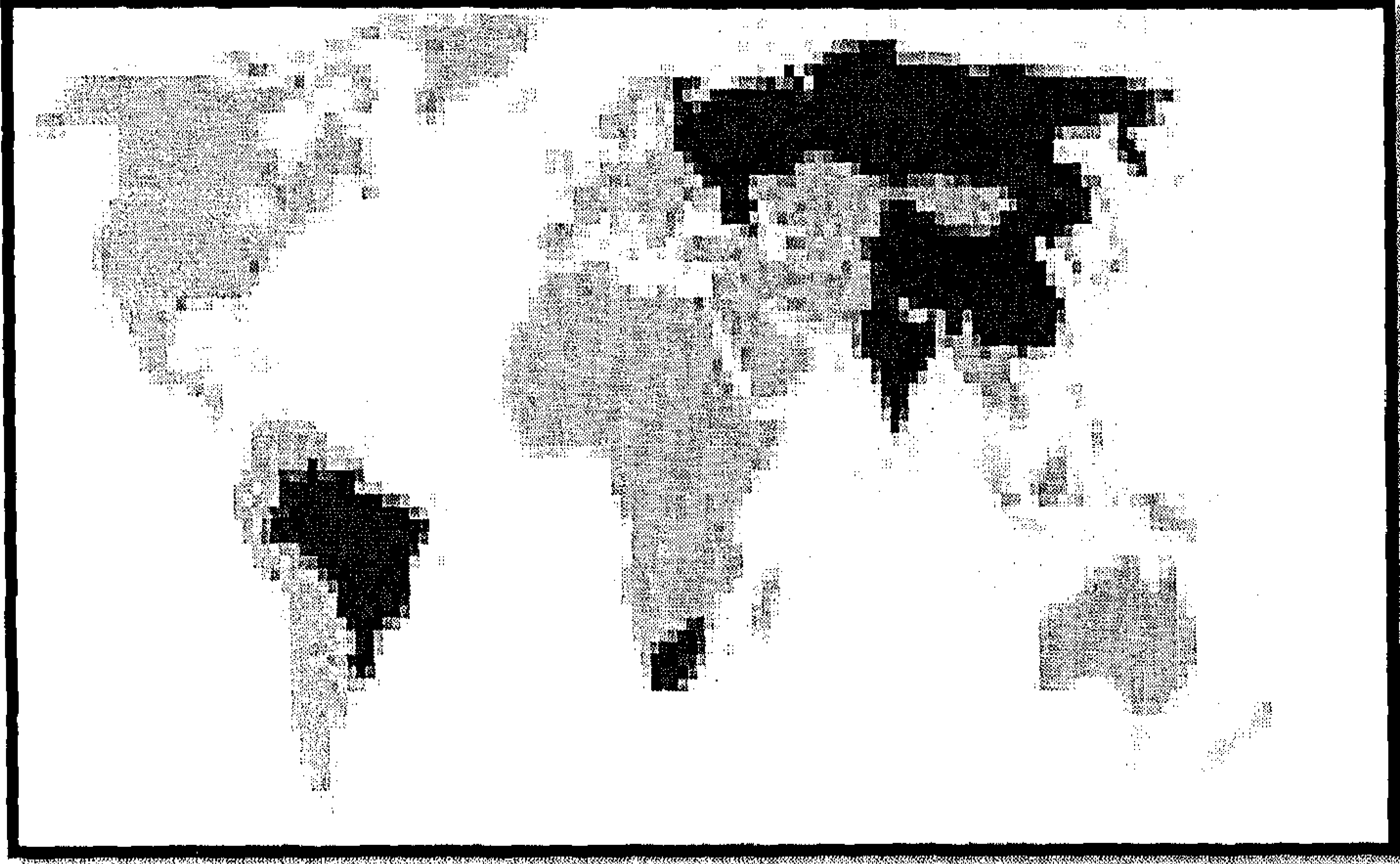
1- دول البريكس. في ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 11 ماي 2013، في:

"http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3

2- جيهان أبو اليزيد. "البريكس قصة نجاح تكتبها دول ناهضة". عن مجلة أعمال، في:

".http://www.businesstendersmag.com/ar/

خريطة رقم (01): توزيع دول البريكس على خريطة العالم



و تمثل دول "البريكس" مجتمعة قوة هائلة من حيث مختلف عناصر القوة، فمن الناحية الجغرافية تغطي البرازيل 8.5 مليون كم^2 (الخامسة عالميا)، فيما تمسح أراضي روسيا ضعف مساحة البرازيل تقريبا بـ 17 مليون كم^2 (الأولى عالميا)، و تأتي بعدها الصين بمساحة 9.6 مليون كم^2 (الرابعة عالميا)، في حين تبلغ مساحة الهند 3.3 مليون كم^2 (السابعة عالميا)[1]، أما جنوب إفريقيا فهي الأقل مساحة بـ 1.221.037 كم^2 (الخامسة و العشرين عالميا)[2]، لتكون المساحة الإجمالية لدول المجموعة قرابة 40 مليون كم^2.

بينما تتفاوت دول المجموعة من حيث عدد السكان الضخم عموما، تتقدمها في ذلك الصين بـ 1.3 مليار نسمة (الأولى عالميا)، متبوعة بالهند بـ 1.1 مليار دولار (الثانية عالميا)، متبوعة بالبرازيل و بفارق كبير بـ 193 مليون نسمة، و بعدها روسيا

1- مصطفى شفيق علام. مرجع سابق. ص 324.

2- **South Africa.** Wikipedia the free encyclopedia, In: http://en.wikipedia.org/wiki/.

بـ 142 مليون نسمة[1]، و أخيرا جنوب إفريقيا ذات 50.59 مليون نسمة[2]، ليكون عدد سكان المجموعة حوالي مليارين و 800 مليون نسمة.

وإذا استمرت دول هذه المجموعة في تحقيق معدلات نموها وتوسعها الحالي فستصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم، وفي غضون مدى زمني أقصر نسبيا مقارنة بتاريخ النمو الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية التقليدية، فمن حيث الحجم يقطن مجموعة دول البريكس حوالي نصف سكان العالم، وهي من هذا المنطلق تمثل أكثر دول العالم كثافة من الناحية السكانية، الأمر الذي يجعل منها أكبر أسواق العالم من حيث أعداد المستهلكين، ومن ثم فإنه من المتوقع مع استمرار ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل في هذه الدول إلى المستويات العالمية أن تصبح أيضا أكبر أسواقه الاستهلاكية، الأمر الذي سيمنح هذه الدول فرصا أكبر للنمو، فمن المعلوم اقتصاديا أن هناك علاقة قوية بين حجم السوق وفرص النمو الاقتصادي الكامن، فكلما ازداد حجم السوق كلما ازدادت معدلات النمو بسبب توفر أسواق تصريف السلع المنتجة، ولذلك ينظر إلى أكثر دول العالم سكانا حاليا على أنها ستكون أكثرها نموا من الناحية الاقتصادية في المستقبل، وهناك دعوات حاليا للاستثمار الأجنبي المباشر للتوجه نحو أكثر دول العالم سكانا[3].

أما اقتصاديا فأهم ميزة لدول المجموعة هو نموها السريع الذي جعلها قوة عالمية لا يستهان بها، فوفقا لما ذكر صندوق النقد الدولي فإن التقديرات تشير إلى أن المجموعة الخماسية التعاونية حققت ناتجا محليا إجماليا اسميا مجمعا يقدر بحوالي 13,6 تريليون دولار أمريكي عام 2011 أي 19.5% من إجمالي الناتج الإجمالي العالمي،

1- مصطفى شفيق علام. مرجع سابق. ص 324.

2- **South Africa.** Wikipedia the free encyclopedia. Op. Cit.

3- محمد إبراهيم السقا. "**هل تغيّر دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي؟**". الاقتصادية: 17 إبريل 2012، العدد 6763، في:

".http://www.aleqt.com/2012/04/17/article_647816.html"

وقد نمت التجارة فيما بين دول البريكس بمتوسط سنوي نسبته 28% من 2001 إلى 2010 ووصلت إلى 239 مليار دولار في 2010، لتمثل نسبة أكبر بكثير من التجارة الدولية .

وذهب "يوري موسيكين" نائب عميد معهد الاقتصاد والأعمال العالمية في موسكو إلى أن: "البريكس تجذب رؤوس الأموال (الساخنة) من المناطق الأخرى، حيث لا تستطيع تلك الموارد المالية إيجاد موطئ للاستثمار، وتعتبر أسواق البريكس أكثر جذبا للشركات بسبب تمتعها بقوة عمالة أرخص"، و أضاف أن "الأحداث الأخيرة تظهر أن نمو البريكس يؤثر على الاقتصاديات الغربية على نحو أكثر مباشرة، وتعمل البريكس على زيادة حصصها في صندوق النقد الدولي".

ووفقا لما ذكرته "رويترز" حول آفاق الاستثمار التي عقدت في ديسمبر 2010، قد تصبح البريكس بحجم مجموعة الدول السبعة الأكثر تصنيعا في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وكندا و إيطاليا) بحلول عام 2027، وتظهر التوقعات طويلة الأجل أن البريكس ستسهم بقرابة 50 في المائة من أسواق الأسهم العالمية بحلول 2050، وسيتجاوز ناتجها الإجمالي المحلي المجمع مثيله في الولايات المتحدة بحلول عام 2020[1].

ورغم أجواء الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعصف بالدول الغربية خصوصا نجد أن دول البريكس مازالت تحقق نسب نمو معتبرة مقارنة بالاقتصاديات القوية التقليدية. في حين تقتصر على نسبة أقل من 2% في العديد من الاقتصاديات الغربية، (أنظر الجدول رقم 01).

ويبدو أن الاقتصاديات القوية التقليدية تعتمد أكثر على الأسواق الصاعدة لإنعاش أسواقها و مواجهة الركود الحاد، فالولايات المتحدة الأمريكية اليوم و كذلك اليابان والاقتصاديات الأوروبية الأساسية تعتمد على التصدير نحو الصين و الأسواق

1- جيهان أبو اليزيد. مرجع سابق.

الصاعدة الأخرى لدفع معدلات نموها نحو الأمام، و جعل الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" للصادرات مخطط مركزي في إستراتيجيته للنمو الأمريكي سنة 2010، و بالمثل قام القادة الفرنسيين و البريطانيين و الألمان بخطوات نحو الصين و الهند لإنقاذ طلبيات التصدير الرئيسية الجديدة، و أعلنت بريطانيا عن دبلوماسية تجارية جديدة تضع تحسين دخول السلع البريطانية للسوق الصينية و الأسواق الصاعدة الأخرى على رأس أولوياتها(1).

جدول رقم (01): الناتج الداخلي الإجمالي و نسب النمو في دول البريكس 2010-2012

الدولة	الناتج الداخلي الإجمالي	نسبة النمو 2010 (%)	نسبة النمو 2011 (%)	نسبة النمو 2012 (%)
البرازيل	1,910,090 ترليون دولار	7.5	4.1	3.6
روسيا	1,50708 تريليون دولار	4.0	4.8	4.5
الهند	1,367 تريليون دولار	10.4	8.2	7.8
الصين	5,364,465 تريليون دولار	10.3	9.6	9.5
جنوب إفريقيا	329 مليار دولار	3.0	3.4	3.8

Source: M zukisi Qobo. Emerging Powers and the Changing Global Environment: Leadership, Norms and Institutions. The South African Institute of International Affairs.Occasional paper N° 9 1, September 2011. p. 7.

1- Robin Niblett. **The Economic Crisis and the Emerging Powers: Towards a New International Order?.** 20/02/2012, real instituto Elcano, In: www.chathamhouse.org/publications/papers/.../18242...

كما يتعين على الدول المتقدمة الآن أن تواجه الحقيقة وهي أن المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي قد تغير، وأن النظام الاقتصادي التقليدي يفسح الطريق أمام نظام جديد أكثر عدلا وتوازنا ومعقولية، وقد أخذت مجموعة البريكس طابعا مؤسسيا بالتدريج عبر تنظيم قمم سنوية وتوسيع العضوية وتعميق التعاون، وتطورت من مجرد مفهوم اقتصادي إلى آلية متعددة الأطراف للتعاون لا يمكن تجاهل قوتها، وأظهر تقرير "غولدمان ساكس" في 2009 أنه منذ بداية الأزمة المالية العالمية عام 2007، أصبح 45% من النمو العالمي يأتي من البريكس، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة بصرف النظر عن تأثير الأزمة المالية العالمية، وصل إلى 7,1% في عام 2012[(1)].

وذهبت دول البريكس أبعد من ذلك عندما أعلن زعماء الدول الخمس في قمة "ديربان" بجنوب إفريقيا في مارس 2013 عن تأسيس "مصرف للتنمية"، سيركز على مشاريع البنية الأساسية في الدول النامية، التي هي على حد قولهم مقيدة بفعل "عدم كفاية التمويل الطويل الأجل والاستثمار المباشر الأجنبي"، وتعهدوا بتقديم مساهمة رأسمالية أولية في المصرف، وستكون هذه المساهمة "مستدامة وكافية لتعزيز فاعلية المصرف في تمويل البنية الأساسية"، مع إطلاق مبادرة ثانية لإنشاء مرفق احتياطي بقيمة 100 مليار دولار للتعامل مع "ضغوط السيولة القصيرة الأجل"[(2)].

ويساهم مثل هذا المصرف في تحقيق استقلالية لدول البريكس عن المؤسسات المالية الدولية، ويفترض أن يجهز المصرف الجديد الذي ترغب جنوب أفريقيا في استضافته في البداية برأسمال قدره 50 مليار دولار أي 10 مليارات لكل بلد، وقد تضع أيضا مجموعة بريكس في الاحتياط قسما من احتياطياتها الهائلة من العملات

1- جيهان أبو اليزيد. مرجع سابق.

2- داني رودريك. "ماذا يحتاج العالم من دول البريكس؟". نقلا عن صحيفة الاقتصادية السعودية، 15 أفريل 2013، في:

"http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2013/04/15/.

(4400 مليار دولار في مجموعها، تملك الصين ثلاثة أرباعها) لمساعدة بعضها البعض إذا دعت الحاجة، ويقدر الاحتياطي المشترك على الأرجح بـ240 مليار دولار يسمح لها بتفادي الاستعانة بصندوق النقد الدولي، وتريد دول البريكس إنشاء مؤسسات وآليات مشتركة تسمح لها بتجنب النظام العالمي الذي يهيمن عليه حاليا الغرب وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مرورا بوكالات التصنيف الائتماني، ومن مشاريع الدول الخمس أيضا تأسيس وكالة تصنيف ائتماني تكون بمثابة آلية تأمين ومجلس لرجال الأعمال، كما يجري الحديث أيضا عن كابل تحت البحر يسمح بنقل معطيات من البرازيل إلى روسيا عبر جنوب أفريقيا والهند والصين وهو مشروع تقدر كلفته بـ 1.2 مليار دولار[1].

و رغم طغيان الاهتمامات الاقتصادية حاليا على انشغالات دول البريكس، إلا أن لها تطلعات سياسية أيضا لا تقل أهمية عن نظيرتها الاقتصادية، فهي تشترك في كونها غير راضية عن الوضع الدولي السائد خاصة في قمة النظام و السعي الأمريكي لإبقاء العالم ساحة للهيمنة الأحادية من واشنطن، و هذا لخلفية دول المجموعة التي تناهض الهيمنة الأمريكية قبل حتى أن تتكتل في هيكل تنظيمي موحد.

وبدأ هذا الاتجاه في التبلور قبل سنوات من تأسيس مجموعة "البريكس" و تجلى بصفة واضحة في فكرة "المثلث الإستراتيجي"، و التي تعود لوزير الخارجية الروسي الأسبق "يفغيني بريماكوف" الذي يمثل اتجاه تعدد الأقطاب، وهو أحد الاتجاهات الإستراتيجية التي ظهرت في الفكر الإستراتيجي الروسي بعد الحرب الباردة، إلى جانب الاتجاه التقليدي المتشدد أو المحافظ، و الاتجاه البراغماتي الذي يدعو لارتباط روسيا بالغرب، و قد تمكن "بريماكوف" من صياغة فلسفة متناغمة سميت بـ "مبدأ تعدد الأقطاب"، تؤمن ببناء تحالف جيوسياسي مرن يطلق عليه "المثلث الإستراتيجي" أو

1- جريدة الشرق الأوسط، العدد 2712538، مارس 2013.

"المثلث الكبير" يضم الصين و الهند و روسيا، بحيث يشكل ثقلا موازنا للولايات المتحدة و حلف الناتو[1].

وتعتمد القوى الصاعدة على إستراتيجية متدرجة في سعيها لأخذ مكانة متميزة ضمن سلم توزيع القوى العالمي و التفوق أو على الأقل الموازنة النسبية للهيمنة الأمريكية، و قوام هذه الإستراتيجية هو تركيز تلك القوى بداية على تحضير نفسها اقتصاديا و سياسيا و حتى نفسيا لمواجهة أعباء و تحديات عملية الصعود، و البدء في مد نفوذها تدريجيا من مجالها الإقليمي أو الجغرافي القريب منها و بعدها التمدد شيئا فشيئا نحو مدى أوسع من النفوذ، والتأمل في تاريخ صعود القوى الجديدة يبين صحة هذا الافتراض أو السيناريو.

ولقد شهد التاريخ صعودا لقوى الكبرى ظهرت في بقع جغرافية بعينها قبل أن تتوسع في جوارها الجغرافي لتعبر البحار و القارات حتى تمدد سيطرتها إلى أقصى حيز ممكن، و هو مثال تكرر عبر التاريخ منذ عصر الإمبراطورية الرومانية، مرورا بالإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، وصولا إلى الولايات المتحدة في عصرنا الراهن[2].

وفي أوقات انتقال القوة و وقوعها طور التبلور في العلاقات الدولية كما هو حاصل حاليا يزيد من حالة الاستقطاب الإقليمي، فتوزيع القوة في النظام العالمي الذي يتشكل الآن والاتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب زاد من التنافس على زيادة النفوذ من جانب العديد من الأقطاب الإقليمية القائمة و المحتملة، و سعي كل قطب إلى إنشاء أو وضع حدود للإقليم الخاص به، وإحدى جوانب هذه المحاولة رسم خطوط فاصلة جديدة على يد القوى الإقليمية، بل إن هنالك اتجاها عاما بين القوى

1- مروى صبري الإمام. "التوجهات المختلفة في الفكر الإستراتيجي الروسي". قراءات إستراتيجية: المجلد التاسع 2006، العدد التاسع، سبتمبر 2006، في:
"http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RE1D43.HTM".

2- مصطفى شفيق علام. مرجع سابق. ص 322.

الإقليمية الكبرى لاعتبار منطقتها كمجال نفوذ لها.. و هكذا فإن دولا كثيرة تسعى الآن للقيام بدور جديد، فهي تريد أن تضع نفسها في موقع جديد على المسرح الجيوستراتيجي المتغير[1].

ودول البريكس تتبع هذا النهج و هي حتى إن كانت تدعو إلى عالم متعدد الأقطاب إلا أنها تسعى لذلك بطريقة مرنة و متدرجة و لا يحتمل أن تتبنى في صعودها منحى عدوانيا شبيها بذلك الذي اعتنقته ألمانيا النازية، و هي من جهة أخرى قوى إقليمية بالدرجة الأولى فالبرازيل فاعل رئيسي في أمريكا اللاتينية، وجنوب إفريقيا لها تاريخ طويل من الهيمنة في جوارها الإقليمي (ناميبيا، زيمبابوي، زامبيا)، و تدخلت في الحرب الأهلية في أنغولا، و بعد نهاية نظام الميز العنصري فيها نجدها تمتاز بديناميكية في التفاعلات الإفريقية الثنائية و متعددة الأطراف مثل دورها في الإتحاد الإفريقي والمبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، والهند هي القائد الإقليمي في جنوب آسيا و تسعى لمد نفوذها نحو آسيا الوسطى و حتى شرق آسيا، و روسيا ما تزال تعتبر آسيا الوسطى و القوقاز ساحة خلفية لها، و الصين تمد نفوذها في محيطها الإقليمي في جنوب آسيا و آسيا الوسطى و شرق وجنوب شرق آسيا، مستعينة بنجاح نموذجها الاقتصادي و قوتها البشرية و جيشها الشعبي و قوتها الناعمة، و هذا ما يجعل فهم صعود القوى الجديدة مرهونا بفهم ديناميكياتها الإقليمية وإستراتيجياتها في التعامل مع جوارها الإقليمي، و هو ما ينطبق على الصين في علاقاتها بالأقاليم المجاورة لها و منها النظام الإقليمي لجنوب آسيا محل اهتمامنا في هذا الكتاب.

1- ناصيف يوسف حتي. "الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة". مرجع سابق. ص ص 362، 363.

الفصل الثاني

المحددات الداخلية والإقليمية المتحكمة في الدور الإقليمي الصيني في جنوب آسيا

أولا: مقومات الدور الإقليمي الصيني

- المقومات المادية
- المقومات المجتمعية
- المقومات القيادية

ثانيا: تحليل بيئة النظام الإقليمي لجنوب آسيا

- تحديد المجال الجيوسياسي لجنوب آسيا
- مستوى القوة و الإمكانيات في النظام

الفصل الثاني

المحددات الداخلية و الإقليمية المتحكمة

في الدور الإقليمي الصيني في جنوب آسيا

يعتبر صعود القوة الصينية من أهم التطورات الإستراتيجية في العلاقات الدولية مع نهاية القرن العشرين و مطلع القرن الحادي والعشرين، ويترافق هذا الصعود مع تنامي الطموحات الصينية للعب أدوار إقليمية فاعلة و تتويجها بدور بارز و مؤثر على الساحة العالمية ككل، و تتحكم في الدور الإقليمي الصيني في قارة آسيا عموما و في جنوب آسيا بالخصوص جملة من المحددات، منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية الصينية و أخرى تتعلق بطبيعة بيئة النظام الإقليمي لجنوب آسيا، و هو ما يدفع إلى تحديد مقومات الدور الإقليمي الصيني في جنوب آسيا داخليا و إقليميا.

أولا : مقومات الدور الإقليمي الصيني :

يعتمد الدور الذي تلعبه الدولة إقليميا و دوليا على تفاعل مجموعة من المحددات أو المقومات ذات الطبيعة المادية و غير المادية، و تمثل في مجملها عناصر قوة الدولة التي تساهم في تشكيل المقومات الأساسية للدور، و التي تعكس قوة الدولة وتعطي إمكانية توقع الدور الذي تسعى للعبه كل وحدة وفقا لمستوى قوتها وإمكانياتها، و هذا ما ينطبق على حالة الصين التي تعتمد في لعب دورها الإقليمي على جملة من المقومات.

- **المقومات المادية:** وتضم عناصر القوة ذات الطبيعة المادية مثل المتغيرات الجغرافية و الطبيعية و الاقتصادية و العسكرية.
- **جغرافيا:** تشغل الصين المساحة الأكبر من قارة آسيا باحتلالها للمرتبة الأولى بامتدادها على 9.572.678 كم^2، بما يعادل 20% من مساحة القارة

الآسيوية، و بما أهلها لاحتلال المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من روسيا و كندا[1].

يبلغ أقصى امتداد للصين من الشرق إلى الغرب 3100 ميل (أكثر من 5000 كم)، و 3400 ميل من الشمال إلى الجنوب، و تمتد سواحلها على طول 8700 ميل، و تبلغ حدودها البرية 12400 ميل، لها حدود مع 14 دولة لتكون أول دولة في العالم من حيث كثرة الدول التي ترتبط معها بحدود، يحدها شمالا منغوليا و روسيا، و من الشمال الشرقي كوريا الشمالية، و من الشرق البحر الأصفر و بحر الصين الشرقي، ومن الجنوب الشرقي بحر الصين الجنوبي، أما فيتنام و لاوس و بورما والهند وبوتان و نيبال فتحدها جنوبا، و من الجنوب الغربي باكستان، في حين تجاورها أفغانستان و طاجكستان و قيرغستان و كازاخستان من الغرب[2].

جدول رقم (02): قائمة الدول ذات الحدود البرية مع الصين

الدولة	طول الحدود (كم)
أفغانستان	**76**
بوتان	**470**
كوريا الشمالية	**1416**
الهند	**3380**
كازاخستان	**1533**
قيرغستان	**858**
لاوس	**423**

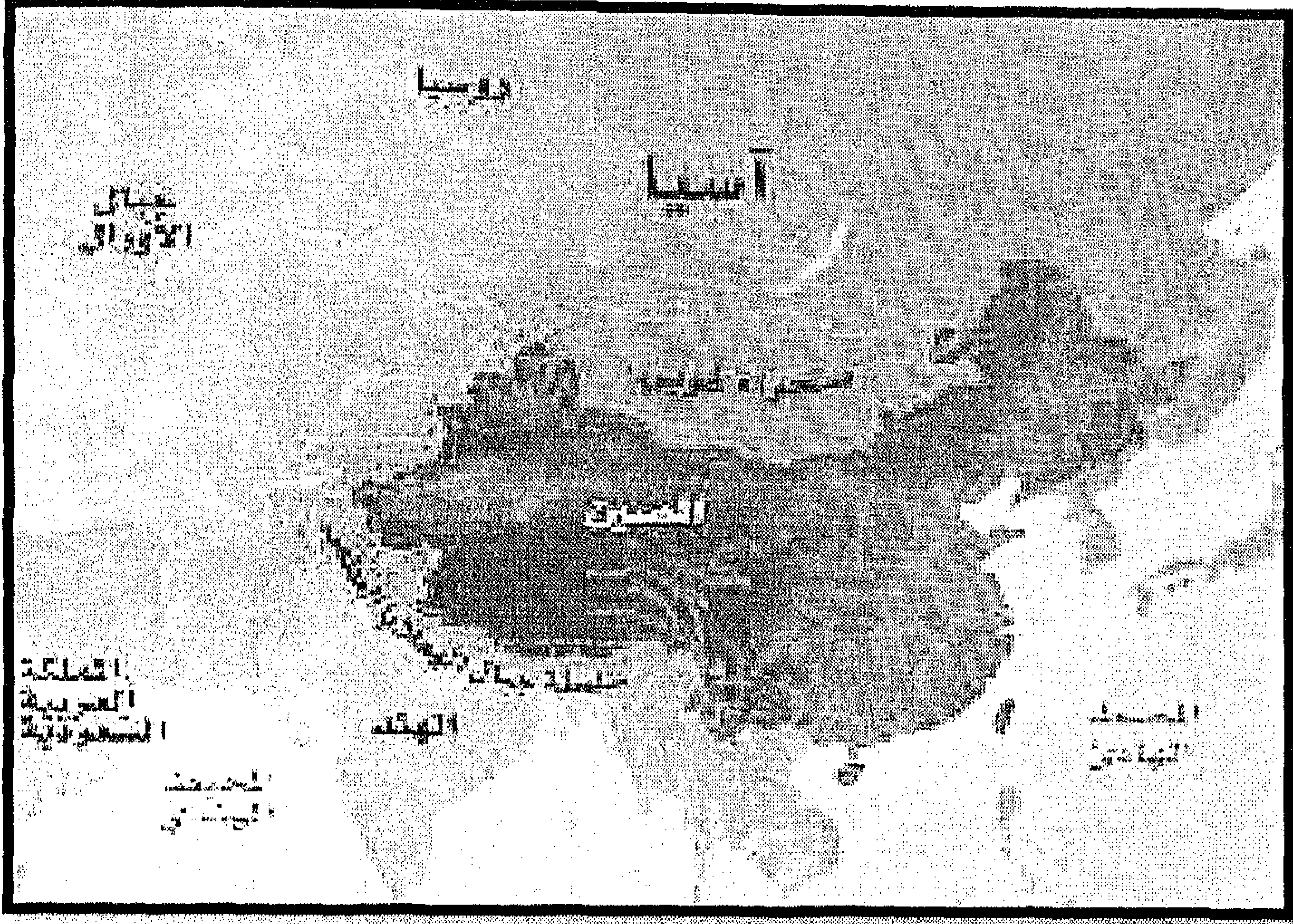
1- **الموسوعة العربية العالمية**. الجزء رقم 15. الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 1999. ص 265.
2- Encyclopedia Britanica. Vol. 16, London. Fifteenth edition 2005. p. 36.

منغوليا	4677
بورما (ميانمار)	2185
نيبال	1236
باكستان	523
روسيا	3605
طاجكستان	414
فيتنام	1281

Source: Lionel Vairon. Défis Chinois: Introduction à une géopolitique de la Chine. Ellipses édition marketing. Paris. 2006. P. 22.

وسمحت هذه الخصائص الجغرافية للصين بالتميز بعمق إستراتيجي كبير، و تعدد الأقاليم المناخية و النباتية، والإشراف على طرق مواصلات برية و بحرية هامة، مثل طريق الحرير التجاري العريق الذي ربط منذ القدم الشرق بالغرب، وإشرافها على طرق نقل بحرية في بحر الصين الجنوبي و الشرقي و الأصفر و مضيق تايوان.

خريطة رقم (02): الموقع الجغرافي للصين



Source:
https://www.google.dz/search?hl=fr&site=imghp&tbm=isch&source=hp&biw=1152&bih=698&q=%D8%AE%D8

اقتصاديا:

عرفت الصين قفزة اقتصادية عملاقة خلال فترة زمنية قصيرة بدأت منذ عام 1978 الذي اتبعت فيه البلاد سياسة الانفتاح الاقتصادي، و يمكن تقسيم مسيرة التنمية الاقتصادية في الصين إلى مرحلتين أساسيتين:

- **المرحلة الأولى:** و هي مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، تمتد من تاريخ تأسيس جمهورية الصين الشعبية إلى غاية 1978، تبنت الصين خلالها النموذج الستاليني، ثم تحولت بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، و منه إلى نظام الخطط الخماسية مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية مع استخدام مكثف للقوى العاملة في الفترة ما بين 1958- 1972،

لتنتهج بعدها نموذج التنمية الاقتصادية المعتمد على الكفاية الإنتاجية و الاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات[1].

- **المرحلة الثانية:** دخلت الصين بداية من.عام 1978 مرحلة الإصلاح الاقتصادي و التحديث، حيث بدأت القيادة الصينية – و لأول مرة منذ الخمسينيات- تحدد مهامها و مستقبل الأمة وفقا لحاجات النمو الاقتصادي على قاعدة واسعة بدلا من الحملات السياسية و العقائد الإيديولوجية[2].

وأدركت القيادة الجديدة و على رأسها الرئيس الأسبق "دنج كسياوبنغ"، أنه لم يعد النجاح في رفع مستوى معيشة الشعب و توسيع سلطات الدولة مجرد هدف براغماتي نفعي، بل أصبح تحقيق أهداف التنمية أمرا ضروريا لإثبات أحقية هذه الصفوة الحاكمة في الاستمرار في السلطة، معتمدة على عناصر حيوية لتحقيق ذلك النجاح متمثلة في الاستثمارات الأجنبية و التجارة الدولية[3].

جلبت الصين بفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي استثمارات خارجية كبيرة، مستفيدة من يدها العاملة الكثيفة و الرخيصة و مرونة قوانين الاستثمار، و جاءت معظم الأموال المستثمرة من تايوان و هونغ كونغ اللتان ساهمتا فيما نسبته 40% من

1- نجلاء الرفاعي البيومي. "الصين". في: محمد السيد سليم و نيفين مسعد (محرران). العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا. القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى. 1997. ص 126.

2- دانييل بورشتاين و أرنيه دي كيزا. التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد و العشرين. ترجمة: شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة، عدد 271، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الطبعة الأولى. 2001. ص 14.

3- توماس ويلبورن. السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الإستراتيجي الصين- اليابان- الولايات المتحدة الأمريكية. سلسلة دراسات عالمية، عدد 12، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1997. ص 20.

مجموع 45.5 مليار دولا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 1998، واستثمارات أخرى مصدرها اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص[1].

استفادت الصين من مضاعفة الصينيين المقيمين فيما وراء البحار من استثماراتهم في بلدهم الأم بعد عام 1989، فقد كانت شركاتهم تمتلك فائضا هائلا من السيولة بعد حالة الانتعاش الاقتصادي في تايوان و هونغ كونغ و بقية دول جنوب شرق آسيا.. و كان لابد من تصدير الأموال الفائضة لاستثمارها في الصين بعد توفر فرص الاستثمار بدلا من استثمارها في الولايات المتحدة و الدول الغربية كما كان يتم سابقا خوفا من مخاطر الاستثمار في الصين.

و هكذا اتجهت غالبية الصناعات ذات الإنتاج الكبير في هونغ كونغ إلى فتح منافذ لها في الصين، و انتقلت عملية التصنيع إلى الصين بينما بقيت أعمال التصميم و التسويق و الوظائف التجارية في هونغ كونغ[2].

ودلت إحصائيات وزارة التجارة الصينية على وصول الاستثمارات الأجنبية المستخدمة فعليا في الصين إلى 54.263 مليار دولار ما بين جانفي و نوفمبر 2006، و تقديم 37019 إجازة لإقامة مؤسسات أجنبية، و في شهر نوفمبر 2006 بلغت الاستثمارات الأجنبية المستخدمة فعليا 5.687 مليار دولار بزيادة قدرها 20.59% مع الموافقة على إقامة 3951 مؤسسة أجنبية في ذات الشهر[3].

1- طوني سايش. "العولمة و الحكم و الدولة السلطوية: الصين". في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو (محرران). الحكم في عالم يتجه نحو العولمة. ترجمة: محمد الشريف الطرح. الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2002. ص 292.

2- دانييل بورشتاين و أرنيه دي كيزا. مرجع سابق. ص 72.

3- زيادة الاستثمارات الأجنبية المستخدمة فعليا في الصين. تقرير وزارة التجارة الصينية، صحيفة الشعب اليومية الصينية، 17/ 12/ 2006. في:

"http://arabic.peopledaily.com.cn/2006/12/17/ara20061217.html"

و سجلت الاستثمارات الأجنبية رقما قياسيا عام 2012 حيث بلغت 196 مليار دولار في تلك السنة، و هي أكبر حجم من الاستثمارات تتلقاها دولة واحدة في ذلك العام، متفوقة على الولايات المتحدة التي طالما احتلت المرتبة الأولى في هذا المجال، و لكن مجموع ما وصلها من استثمارات في تلك السنة كان 168 مليار دولار أي أقل بـ 28 مليار دولار عما تلقته الصين، و في شهر جوان 2013 لوحده تلقت الصين 14 مليار دولار أي أكبر بأكثر من 20% عما تلقته في نفس الفترة من سنة 2012، و حيازتها على أكبر احتياطي عالمي بحجم 3 تريليون دولار[1].

وشهد العام 2010 حدثا هاما على مستوى الاقتصاد العالمي، تمثل في احتلال الصين للمرتبة الأولى عالميا من حيث مساهمتها في الصادرات العالمية متجاوزة ألمانيا، وتحولها إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية و متجاوزة اليابان لأول مرة، وذلك بفضل تحقيقها لمؤشرات اقتصادية مميزة، حيث سجل الناتج الداخلي الخام نموا بـ 10.1% بفضل ناتج قدر بـ 9.854 تريليون دولار[2].

ساهم التقدم الاقتصادي الصيني في التأثير على المشهد العام للبلاد، حيث عرفت الصين منذ 1978 تحولات في خريطتها الاجتماعية و واقعها الاقتصادي، فبفضل هذه السياسة انتقل ما يقارب من 150 إلى 200 مليون صيني –أي ما يعادل نصف سكان أوروبا الغربية– من دائرة الفقر المطلق، وتضاعف متوسط الدخل الفردي لما يقارب ثلاثة أرباع سكان البلاد، وازداد دخل سكان المدن بوجه خاص[3].

1- تقرير تلفزيون الصين المركزي الناطق بالعربية. تاريخ البث 16/ 07/ 2013.

2– **China economy overview.** From CIA factbook 2011. January 2011. http://www.theodora.com/wfbcurrent/china/china_economy.html

3– السيد أمين شلبي. التسعينيات أسئلة ما بعد الحرب الباردة. القاهرة، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، 2001. ص 131.

و لكن هذا التحول العميق لم يكن ليمر دون تسجيل سلبيات و تحديات، والتي تجلت خصوصا في ظهور الفوارق الاجتماعية و تعمق الهوة بين المدن و الأرياف و بين المناطق الساحلية والداخلية، وبدأت تظهر التكلفة الباهظة لعملية التنمية الاقتصادية المتسارعة.

فقد ازداد تركز الاستثمار الأجنبي المباشر من عدم المساواة بين الأقاليم، حيث استأثرت المناطق الساحلية الشرقية بمعظم الثروة، ففي سنة 1998 تلقت "غوانغ دونغ" وحدها 26.5% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر، و تلقت البلديات الثلاثة الكبرى (شنغهاي، بكين، تيانجين) 17.5% من تلك الاستثمارات، فيما حصلت مقاطعة "جيانغسو" 11.6%، و بالمقابل تلقت تسعة مقاطعات و بلدية واحدة في الجنوب الغربي و الجنوب الشرقي من الصين 3% فقط من كل الاستثمار الأجنبي.

وبينما كان معدل نمو دخل الفرد في المناطق الريفية للصين ككل يقدر بـ 4.71% ما بين 1988- 1985، بلغ هذا المعدل 11.6% في "جيانغسو"، و 9.33% في بيجين، و 7.11% في "غوانغ دونغ"، أما في الجنوب الغربي فكان أقل بكثير حيث شهدت "غويزو" معدل 0.72% و 0.2% إلى "سيشوان" و 1.26% في "يونان".

وعلى العموم فقد كان معدل نمو الدخل الفردي سنة 1998 في المناطق الساحلية ضعف المعدل في الجنوب الغربي، و أحدث هذا التفاوت هجرات داخلية كبيرة من الأرياف و المناطق الأضعف من حيث مستويات الدخل، للبحث عن فرص العمل في البلديات الكبرى و على طول الساحل، و قدرت أعداد المتدفقين على مراكز جذب الاستثمارات الأجنبية ما بين 80 و 120 مليون مهاجر[1].

كما أدى الانفتاح الاقتصادي إلى أزمة مالية خانقة في قطاع المشاريع المملوكة للدولة، التي عجزت عن المنافسة في ظل تفوق شركات الاستثمار الأجنبية و الخاصة من حيث الكفاية الإدارية في التسيير، و استعمال التكنولوجيا الحديثة، و توفرها على

1- طوني سايش. مرجع سابق. ص ص 301، 302.

سيولة ضخمة، فأصبحت تلك المشاريع التي كانت عماد التنمية الاقتصادية في البلاد قبل بداية الإصلاحات تشكل عبئا كبيرا على الدولة، خصوصا وأن عدد هذه المشاريع يفوق 100 ألف مشروع تشغل أكثر من 125 مليون عامل[1].

كما أن النمو الاقتصادي الكبير جر معه البلاد إلى الوقوع في أزمة طاقوية لأن استهلاك البلاد من مختلف الموارد الطاقوية أصبح أكبر بكثير من الناتج الداخلي من النفط و غيره من مصادر الطاقة، فقد تمكنت الصين إلى غاية 1992 من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال النفط، أين بلغ الإنتاج المحلي 142.10 مليون طن في حين بلغ الاستهلاك المحلي 133.54 مليون طن، غير أنه بداية من عام 1993 بدأت الصين في اللجوء إلى استيراد النفط من الخارج[2].

وتبرز المشاكل البيئية من جهة أخرى و هو ما من شأنه أن يؤثر على مستوى الأداء الاقتصادي مثل تناقص الأراضي الزراعية و التلوث، و الملاحظ أن تناقص الأراضي الزراعية و تضاؤل الموارد الطبيعية و الزيادة السكانية و التلوث، كل ذلك يخلق ضرورة لا محيص عنها و يهيئ دوافع جديدة تحث على فكرة التنمية المستدامة،و و يتضح أن المسألة هنا مسألة توازن دقيق، حيث أن صحة التنمية الاقتصادية و المناخ السياسي المستقر، هما فقط ما يساعد على البقاء و الاستمرار[3].

و هنالك تخوفات من تأثير الأزمات المالية العالمية مثل أزمة 2008 و أزمة دول منطقة اليورو على معدلات النمو في الاقتصاد الصيني، فطبقًا لبيانات صندوق النقد الدولي بلغ معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الصيني عام 2007 ما نسبته 14.2٪، ثم سرعان ما تراجع هذا المعدل إلى 9.6 ٪ عام 2008، ثم إلى 9.2 ٪ عام 2009، ثم

1- دانييل بورشتاين و أرنيه دي كيزا. مرجع سابق. ص 248.
2- خديجة عرفة محمد. الصين و أمن الطاقة.. رؤية مستقبلية. السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006. ص 56.
3- دانييل بورشتاين و أرنيه دي كيزا. مرجع سابق. ص 58.

ارتفع إلى 10.4٪ عام 2010 ليتراجع إلى 9.3 ٪ في 2011، وهوى إلى 7.8 ٪ في العام الماضي 2012، ومن المتوقع أن يبلغ 8٪ خلال عام 2013.

وقد بدأ تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد الصيني في خضم هذه الأحداث طبيعيًا للغاية، مع تراجع الصادرات الصينية لأسواق الدول المتقدمة التي كانت تستوعب السواد الأعظم من هذه الصادرات، ورغم هذا التباطؤ فإن معدلات النمو الصينية منذ بداية الأزمة المالية العالمية ما زالت تفوق بكثير نظيراتها لدى القوى الاقتصادية التقليدية الكبرى، فحسب بيانات صندوق النقد الدولي من المتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة 1.2٪ فقط خلال العام الحالي، وهو نفس المعدل الذي حققته هذه الدول خلال العام المنصرم، ويعني هذا الأمر أنه على الرغم من تباطؤ مسيرة العملاق الصيني بفعل الأزمة إلا أن بكين ظلت تلعب حتى الآن دورًا محوريًا في مساعدة الاقتصاد العالمي على التعافي، وفي الحفاظ على معدلات نموه الحالية، حتى وإن كانت هشة[1].

عسكريا:

تعتبر الصين من الناحية الإقليمية قوة عسكرية كبرى، إذ يضم التنظيم القتالي لجيش التحرير الشعبي من الوحدات و الأفراد و الدبابات و الطائرات أكثر مما لدى أية مؤسسة عسكرية في آسيا.. و الميزانيات الدفاعية الصينية آخذة في الارتفاع و جهود التحديث فيه مستمرة، مما يسهم في زيادة القدرات العسكرية الصينية و تطوير و نشر قدراتها[2].

1- محمد فاوي. "تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني والرؤية الجديدة للنهوض". من تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 22 جويلية 2013. في:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/20137228019798472.htm

2- توماس ويلبورن. مرجع سابق. ص 51.

وكما تفيد التقارير فإن النفقات العسكرية السنوية للصين في تزايد مستمر، حيث أن موازنة عام 1996 زادت بنسبة 11% عما كانت عليه موازنة 1995، في حين زادت موازنة 1997 بنسبة 13% عما كانت عليه موازنة 1996[1].

وتعد الصين أول قوة نووية في آسيا حيث أعلنت في 16 أكتوبر 1964 عن نجاح تفجير أول قنبلة ذرية.. و فجرت قنبلتها الذرية الثانية في 14 ماي 1965، و فاجأت العالم بتقدمها السريع في الميدان و تقدمها على فرنسا هيدروجينيا بسرعة.. و قامت الصين بإجراء أكثر من 44 تفجيرا نوويا، و وتعمل جاهدة على تطوير "نظم إيصال" (Delivery systems) قادرة على حمل رؤوس نووية، خاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل صاروخ DF-4 الذي يبلغ مداه 7000 كم، و صاروخ DF-5 الذي يستطيع أن يحمل رأسا نوويا طاقته التدميرية 5 ميغاطن[2].

وتشير تقديرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (Sipri) إلى امتلاك الصين لحوالي 400 سلاح نووي، صالحة للإطلاق بواسطة طائرات حربية و صواريخ باليستية ذات قواعد برية و منصات متحركة، و صواريخ باليستية بحرية، و أيضا بواسطة أنظمة غير إستراتيجية بما فيها المدفعية[3].

1- دانييل بورشتاين و أرنيه دي كيزا. مرجع سابق. ص 152.

2- عبد العزيز حمدي. "قوة الصين النووية و وزنها الإستراتيجي في آسيا". السياسة الدولية: عدد 145، جويلية 2001. ص ص 78، 79.

3- شانون كايل و هانس م. كريستنسن. "القوى النووية العالمية 2005". في: التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي. الكتاب السنوي 2005، تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. ترجمة: حسن حسن و آخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر 2005. ص 842.

جدول رقم (03): توزيع الرؤوس النووية الصينية حسب نظم الإيصال

إجمالي رؤوس العمليات الحربية	مقذوفات القواعد الأرضية	مقذوفات الغواصات	مقذوفات القاذفات الجوية	مقذوفات غير إستراتيجية
400	113	12	150	125

Source: News week, May 25, 1998.

أما من حيث القوات التقليدية فتتكون القوات البرية الصينية من 2.2 مليون جندي منظمين في 104 فرقة، لكنها تعمل على خفض هذا العدد لإعطاء جيشها أكثر مرونة و قدرة على التحرك و الانتشار.. و من حيث القوة الجوية فإن الصين تمتلك حوالي 5 آلاف طائرة، من بينها ألف طائرة قاذفة محققة بذلك التفوق الجوي في قارة آسيا ككل، و لكنها لم تمتلك القدرة بعد لحد الآن على خوض عمليات جوية واسعة(1).

وتعمل الصين على تدعيم قوتها البحرية بزيادة قدرتها على التدخل عبر البحار ولدعم مطالبها في جزر سبراتلي وباراسيل و تايوان، وموازنة القوة الأمريكية في المحيط الهادي، و في هذا الإطار اعتمدت الصين على إستراتيجية بحرية تقوم على التطور المتدرج عبر ثلاثة مراحل:

- **المرحلة الأولى 2000- 2010:** تهدف لإرساء الصين لسيطرة على المياه الواقعة ضمن السلسة الجزرية الأولى التي تربط أوكيناوا و تايوان و الفيليبين.

1- أحمد فارس عبد المنعم. **تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا**. في: محمد السيد سليم (محرر). آسيا و التحولات العالمية. القاهرة. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى. 1998. ص 123.

- **المرحلة الثانية 2010- 2020:** تهدف فيها الصين لفرض السيطرة على السلسلة الجزرية الثانية التي تربط سلسلة جزر "أوقازاوارا" (Ogasawara)، "غوام" (Guam) و أندونيسيا.
- **المرحلة الثالثة 2020- 2040:** و هي المرحلة النهائية التي تطمح فيها الصين لوضع حد للسيطرة الأمريكية في المحيطين الهادي و الهندي، و استعمال حاملات الطائرات كمكون أساسي في قوتها العسكرية البحرية[1].

و تحقيقا لذلك شهدت البحرية الصينية عملية تحديث واسعة و ملحوظة.. فقد تجاوز التقدم الصيني في المجال البحري جيرانها من حيث عدد أو نوعية الغواصات و المدمرات و قوارب الدوريات والفرقاطات، و هو ما مكن الصين من السيطرة على المناطق المتنازع عليها.. و منذ عام 2007 أثار بناء الصين لقاعدة بحرية في "سانيا" بجزيرة "هاينان" التوتر في المنطقة، خاصة مع توضيح صور الأقمار الصناعية لوجود غواصة صينية من فئة "094 جين"، و وجود هذا النوع من الغواصات يمثل "أول نشر دائم لأسطول الصين الجنوبي"[2].

وسرعت الصين من عملية تطوير أسطول غواصاتها، بالموازاة مع امتلاكها لغواصات روسية قادرة على القيام بعمليات لمسافات طويلة، كما قامت بتوسيع قاعدة غواصاتها في جزيرة هاينان[3].

2- Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. IPCS Special Report, n° 132, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, August 2012. In "http://www.ics.org/special-report/china/south-china-sea-emerging-security-architecture-132.html".

3- Pham Quang Minh. "**The South China sea issue and its implications: perspective from Vietnam**".A paper presented for the 6th Berlin conference on Asia security (BCAS), **The U.S and China in regional security: implications for Asia and Europe**. Berlin, June 18-19, 2012.
.p. 13.

1- Mikkal E. Herberg. "**China's search for energy security: The implications for Southeast Asia**". In: Evelyn Goh and Sheldon W. Simon (eds). China, the United States and Southeast Asia. Routledge, New York and London, 2008. p. 82.

وهذا ما جعل من قوة الغواصات الصينية العنصر الأساسي في الخطط طويلة المدى لتطوير القوات الصينية، و تحتل قوة الغواصات الصينية حاليا المرتبة الثالثة عالميا رغم أن أغلبها يبقى أقل تقدما تكنولوجيا، و رغم افتقاد الصين للخبرة في مجال قتال الغواصات.. إلا أن غواصاتها المطورة محليا حديثا و المتمثلة في فئة "مينغ 035" و "سونغ 039" تتميز بأنها أسرع و أكثر فاعلية، كما أن غواصات "سونغ 039" قادرة على إطلاق صواريخ حديثة مضادة للسفن من تحت الماء، إضافة إلى امتلاك الصين لأسطول مكون من 12 غواصة روسية من نوع "كيلو" (Kilo) تمثل التقدم الرئيسي في قدرات غواصاتها على توجيه الضربات، و يمكن مقارنة غواصات "سونغ" و "كيلو" التي تمتلكها الصين بالغواصات الغربية التي يمتلكها جيران الصين الآسيويين مثل أندونيسيا و كوريا الجنوبية وتايوان و ماليزيا و سنغافورة والهند، و لكنها أقل تقدما من نظيراتها في اليابان و أستراليا[1].

وبعد حوالي عقدين من التحديث و التطوير أصبحت الصين أكبر قوة بحرية في آسيا، و تتوفر على ثلاثة أساطيل و هي: أساطيل البحر الشمالي و البحر الجنوبي والبحر الشرقي، و تمتلك الصين 27 مدمرة و 51 فرقاطة و 27 سفينة إنزال كبيرة و 54 أخرى صغيرة، و تمتلك حاليا أكبر أسطول غواصات في آسيا يتكون من 8 إلى 10 غواصات تعمل بالطاقة النووية و 48 تعمل بالديزل، و شملت عمليات التطوير أسلحة أخرى مثل الصواريخ العابرة للقارات، والصواريخ المضادة للسفن و الغواصات و أنظمة الاستطلاع البحري.. و في سنة 2011 بدأت تجريب أول حاملة طائرات لها، و جاء في الورقة البيضاء للدفاع لسنة 2011 أن: "القوة الوطنية الشاملة للصين قد دخلت مرحلة جديدة"[2].

2- Amitav Acharya. **Seeking Security In The Dragon's Shadow: China and Southeast Asia In The Emerging Asian Order.** A paper presented to the Asian Security Conference 2003, 27-29 January 2003, Organized by the Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi. p. 13.

3- عبد الرحمان المنصوري. "الملفات الساخنة في العلاقات الصينية اليابانية". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري 2013. ص 3. في:

"http://studies.aljazeera.net/issues/2013/02/201326101050324ll.htm ».

المقومات المجتمعية:

تمتاز الصين بكونها أكثر دول العالم سكانا، إذ أن أكثر من خمس الجنس البشري هم صينيون، أين قدر تعداد سكان الصين حسب آخر الإحصائيات بـ 1.4 مليار نسمة[1].

و تعد الصين دولة متعددة القوميات بضمها لـ 56 قومية، تتقدمها قومية "الهان" أكبر المجموعات العرقية والتي تشكل 93% من مجموع السكان، و لا يشكلون أقلية في بقية المقاطعات و مناطق الحكم الذاتي الصينية، ما عدا حالة إقليمي "كسينجيانغ" و "التبت"، و يتقاسمون نفس الثقافة و التقاليد و نفس اللغة المكتوبة.. و توجد قوميات أخرى مثل "المانشو" و "الهوي" و "التبتيون" و "الويغور" و "المنغوليون" و أقليات أخرى[2].

وتمتاز الصين بخصائص اجتماعية و حضارية فريدة من نوعها إذ ترتكز البنى القيمية السائدة على التقاليد الكونفوشيوية العريقة التي وضعها المعلم كونفوشيوس، و الواقع أنها لا تمثل دينا بالمعنى المتعارف عليه، إنما هي نظام أخلاقي و كذا رؤية للعالم أكدت على مبادئ عامة، مثل التزام الحكام بإطار أخلاقي، ثم طاعة الشعب لهم، و احترام الوالدين و الأكبر سنا، و الالتزام الأسري، و تجنب الصراع و التأكيد على ثقافة الاتفاق، و الولاء و الانتماء للجماعة، وشيوع قيم النظام، و التأكيد أيضا على أهمية التعليم[3].

وللصينيين اعتزاز كبير بإرثهم الحضاري و تاريخهم العريق حيث يسمون بلدهم "تسونغوا" وتعني البلد الأوسط، و تعود هذه التسمية لاعتقاد أهل الصين قديما

1- نادي النمور الاقتصادية العالمي. عن موسوعة ويكيبيديا الحرة. مارس 2007. في:
"http:// ar.wikipedia.org/wiki/".

2- Encyclopedia Britanica. Op. Cit. p. 50.

3- نصر عارف. "البعد الثقافي في التجارب الآسيوية التنموية: دراسة في إشكالية الخصوصية و العالمية". في: محمد السيد سليم و نيفين مسعد (محرران). العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا. القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1997. ص 57.

أن بلادهم تتوسط الكرة الأرضية، و أنهم الشعب الوحيد الذي يمتلك حضارة، ويعود تاريخ الحضارة الصينية لأكثر من 3500 سنة وهي من أعرق الحضارات، ويتحيز الصينيون لحضارتهم بشكل كبير إذ يعتبرون أنفسهم أول من طور البوصلة وورق الكتابة و الخزف و الملابس الحريرية[1].

وعبارة "المملكة الوسطى" هي الترجمة الحرفية للخصائص الصينية التي تعني الصين، و لم يكن معنى الوسطى عند الأقدمين أن الصين مجرد أمة محصورة بين مملكة و أخرى، و إنما العكس تماما إنها تعني و لا تزال إلى حد ما لحد الآن في عقول الصينيين أن الصين هي مركز العالم و أرقى الحضارات[2].

إن الصين الحديثة هي حضارة أكثر منها "أمة" أو "إدارة حكم"، و لا يوجد أي مجتمع في العالم لديه مثل هذا التاريخ من حيث قدره و دراميته، و تعقيده و استمرارية شعاراته و أصدائه و تأثيره في الحاضر[3].

إذ يرجع أول تاريخ مكتوب للصين إلى عام 1766 قبل الميلاد أي وجدت مخطوطات مدونة داخل أوعية برونزية، و في عام 100 ق.م قام المؤرخ "سيما كيان" بكتابة تاريخ الصين[4].

إن مجموع القيم التاريخية و الحضارية شكلت ولا تزال جانبا مهما من جوانب مكانة الصين و هيبتها، و قدرتها على التأثير في محيطها الإقليمي خصوصا والعالمي عموما و مثلت عنصرا فعالا في زيادة قوتها الناعمة.

فالكنفوشيوسية الصينية هي الثقافة السائدة في العديد من البلدان الآسيوية و منها اليابان وكوريا وتايلندا و هونغ كونغ و سنغافورة[1]، و الفن و اللغة و

1- الموسوعة العربية العالمية. الجزء رقم 15. مرجع سابق. ص 265.
2- دانييل بورشتاين و أرنيه دي كيزا. مرجع سابق. ص267.
3- نفس المرجع. ص ص 226، 227.
4- الموسوعة العربية العالمية. الجزء رقم 15. مرجع سابق. ص 284.

الأدب و المعرفة الصينية لها أثر بارز في حياة اليابان و كوريا و بلدان آسيوية أخرى[2].

وقد برعت الصين في تطبيق إستراتيجية تعزز مفهوم "التنمية السلمية" من خلال تنظيم المعارض الفنية في العديد من دول العالم، كما أسست معاهد كنفوشيوسية لتعليم اللغة الصينية داخل الجامعات الكبرى في شرق آسيا، و ساهمت النشرات الدولية التي تقدمها الإذاعة الصينية في توسيع نشر اللغة الصينية بالمنطقة، و من الأمثلة الأخرى قيام الصين بتشجيع طلاب مدارس اللغات ذوي الأصول الصينية في كمبوديا على تلقي منح دراسية، و نتيجة لذلك تسارعت شعبية اللغة والدراسات الثقافية الصينية، مع ارتفاع عدد الطلاب الأجانب في الجامعات الصينية[3].

وطورت الصين نموذجا تنمويا فريدا أصبح علامة مميزة لها، فتجربة الصين التنموية تتخطى البعد المادي المتمثل في نسب النمو و حجم الاستثمارات و غيرهما، بل يكمن جوهرها في محاولة الصين صياغة منظومتها الخاصة التي تختلف عن نموذج التنمية الغربي، كي تحافظ على روح حضارتها الممتدة إلى الألف العاشر قبل الميلاد، وتكتشف جذورها في ضوء الأحوال الموضوعية التي تمر بها في الوقت الحاضر، وسعيها لاختيار نموذج التحديث الخاص بها في حذر شديد[4].

1- نصر عارف. مرجع سابق. ص 55.

2- الموسوعة العربية العالمية. الجزء رقم 15. مرجع سابق. ص 265.

3- جوسوا كورلانتزك. "**قوة الصين الناعمة.. مقاصدها و أخطارها**". ترجمة: عمرو فرحات. موجز لدراسة أعدها معهد كارنيجي للسلام الدولي، بتاريخ 5/ 7/ 2006. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/strategies/topic_04/2006/07/01.shtml"

4- وو بن. الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي. الجزء الأول، ترجمة: عبد العزيز حمدي. سلسلة عالم المعرفة، عدد 210، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الطبعة الأولى. 1996. ص 9.

فالصين ترفض أن تقلد النموذج الغربي تقليدا كاملا، ذلك أن كل دولة تختلف من حيث ظروفها التاريخية و البيئية و الجغرافية و الثقافة التقليدية، و ما يسمى بـ "التحديث ذي الخصائص الصينية" يعني الانطلاق من أحوال الصين الواقعية والتحديث وفقا للشروط العملية الملائمة للصين، والتجربة الصينية واحدة من التجارب الإنسانية العملاقة التي تركت بصمتها على مسيرة العالم[1].

وقد استغلت الصين مزاياها الاقتصادية إلى جانب قيمها الثقافية والحضارية لتحقيق تفاعل بين عناصر قوتها الصلبة و عناصرها المعنوية القيمية، و ذلك لتعظيم قدرتها على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة ثقافية و دبلوماسية و اقتصادية، فضلا عن مشاركتها في المنظمات متعددة الأطراف[2].

المقومات القيادية:

إن مجرد امتلاك مقومات القوة سواء كانت ذات طبيعة المادية أو غير المادية ليست كافيا لوحده لتمكين الدولة من لعب دور إقليمي فاعل، فحتى تستطيع الدولة أن تؤدي هذا الدور يجب أن تمتلك تلك الدولة القائدة إرادة القيادة، فعندها لن تكون أمامها فرصة حقيقية من أجل القيام بالدور المطلوب لقيادة هذا النظام[3].

فهنالك علاقة تفاعلية بين مقومات الدولة المادية و المجتمعية و دورها على الصعيد الخارجي عبر مستوى القوة الذي تكتسبه، غير أن ذلك يرتبط و يتحدد بدرجة كبيرة بالكيفية التي يدرك بها صانع القرار السياسي تلك العلاقة بين مصادر القوة المادية و غير المادية، و توظيفه لقدرات دولته آخذا بالاعتبار المتغيرات الخارجية.

و ما فتئت القيادة الصينية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 تطور تصوراتها لسياستها الإقليمية و العالمية بحسب تطور الظروف الداخلية و

1- نفس المرجع. ص 10.

2- جوسوا كورلانتزك. مرجع سابق.

3- محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية. مرجع سابق. ص 30.

الإقليمية و الدولية، و بحسب طبيعة شخصية القيادات المتعاقبة على البلاد من "ماو تسيتونغ" المؤسس إلى "مرورا بـ"دنغ كسياوبينغ" و"جينغ زيمين" و"هو جنتاو".

فقد استطاع "ماو تسيتونغ" في عز قوة الفكر الماركسي اللينيني أن يقدم فكرا مختلفا، إذ أعطى لمفهوم الثورة الدائمة مدلولا يختلف عن المدلول السوفييتي، و أسند للفلاحين دورا مركزيا في الثورة على خلاف الدور المركزي للعمال في الفكر الماركسي[1].

بينما شهد "دنج كسياوبنغ" نقلة نوعية بعد أن كان من ضحيا عملية التطهير التي قادتها الثورة الثقافية، و عاد للسلطة عام 1978 و بدأ قيادة الصين في مسارها الجديد المعاكس للمسار للقديم، ليخالف سياسات الماضي اللاعقلانية و يعمل على تطبيق نظام اقتصادي رشيد يهدف لتحديث الصين، فقد تمتع "دنج" بنزعته العملية البراغماتية الصريحة و حماسه لإجراء إصلاح اقتصادي[2].

ساهم "دنج" في وضع الصين على مسار التحديث و الإصلاح وواصل المسيرة من بعده القيادي البارز "جيانغ زيمين" ليعبر عن تكيف الصين الإيجابي مع المتغيرات الحاصلة بعد نهاية الحرب الباردة و أحداث الميدان السماوي (ربيع بكين) عام 1989، فزار الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث مرات، و زار الدول الغربية الهامة في أوروبا، و قام بجولات في إفريقيا و آسيا و الشرق الأوسط، ولعله أكثر القادة الصينيين تعبيرا عن الانفتاح الحقيقي على الثقافات والحضارات، وخطابه عن الإسلام و دور حضارته الذي ألقاه في زيارته للعربية السعودية عام 2000 يعكس حرصه على استيعاب تلك الحضارة العظيمة، و في زيارته لعدد من دول أمريكا

1- محمد نعمان جلال. "تسليم الراية في القيادة الصينية: الأبعاد و الدلالات". السياسة الدولية: عدد 152، أفريل 2003. ص 26.

2- دانييل بورشتاين و أرني هدي كيزا. مرجع سابق. ص ص 65- 67.

اللاتينية ألقى خطاباته باللغة الإسبانية، إضافة لامتلاكه خبرة واسعة في الحضارة و اللغة الروسية، و تحدثه الإنجليزية بكل طلاقة[1].

و تمت عملية انتقال السلطة في 2002- 2003 بسلاسة و هدوء عكس التوقعات بعدم الاستقرار بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و تزامنها مع تحضير "جيانغ زيمين" لانسحابه من السلطة و تسليمها لجيل جديد لم يشارك في الثورة الشيوعية و لا في تأسيس الدولة الاشتراكية، و بدا أن كلا من "هو جنتاو" الرئيس الجديد للبلاد و الأمين العام الجديد للحزب الشيوعي و رئيس وزرائه "ون جياباو"، يظهران الكثير من الاعتدال و الثقة و الكفاءة لقيادة الصين في مطلع القرن الحادي و العشرين[2].

واختتم المؤتمر العام الثامن عشر للحزب الشيوعي المنعقد ما بين 8- 15 نوفمبر 2012، باختيار "شي جين بينغ" رئيسا جديدا للحزب و ليرأس البلاد بدءا من مارس 2013 خلفا لـ"هو جنتاو"، و الملفت للانتباه في هذا الحدث هو تمكن "شي جين بينغ" من الحصول على تأييد الجماعات الرئيسية الثلاثة في الحزب، و هي مجموعة "شنغهاي" بقيادة الرئيس الأسبق "جيانغ زيمين"، و "مجموعة عصبة الشبيبة الشيوعية" بقيادة المنتهية ولايته "هو جنتاو"، وما يعرف بـ "مجموعة الأمراء" و هم ممن ورثوا السلطة والنفوذ عن آبائهم و ذويهم و في مقدمتهم الرئيس المختار "شي جين بينغ"، و استطاع أن ينتزع كافة السلطات من سلفه "هو جنتاو" بما في ذلك رئاسة "اللجنة العسكرية المركزية"[3]

1- محمد نعمان جلال. مرجع سابق. ص 27.

2- Wang Jisi. "**China's changing role in Asia**". The Atlantic council of The United states: Asia programs. January 2004. In: "http://en.internationalpolitik.de/archive/2003/fall2003/china-s-changing-role-in-Asia.html".

2- عزت شحرور. "**مؤتمر 2012 للحزب الشيوعي الصيني: قراءة في أهم النتائج**". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 8 جانفي 2013، ص ص 3، 4. في: http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/1/8/201318950139 07734Conference%20of%20Chinese%20Communist%20Party.pdf.

إن ما يميز عملية انتقال السلطة من جيل لآخر في الصين هو الطابع السلمي من جهة و الحفاظ على التواصل بين الأجيال من جهة أخرى، ففلسفة الثقافة و النظام و الذهنية الصينية فريدة من نوعها، فـ"ماو تسيتونغ" عندما بلغ به الكبر ترك كثيرا من الأمور للقائد الصيني المتواضع و البالغ الكفاءة "شوان لاي"، و لم يمانع أيضا في إعادة الاعتبار لقائد صيني آخر هو "دنغ كسياوبنغ"، وهذا الأخير أيضا عندما بلغ به الكبر ترك القيادة لـ"جيانغ زيمين" و اكتفى بمنصب شرفي و هو رئيس اللجنة العليا للرياضة، و لكنه بقي بمثابة الأب الروحي للقيادات الجديدة، و عندما واجه "جيانغ زيمين" نفس الاختبار اكتفى فقط برئاسة اللجنة العسكرية المركزية، و ترك القيادة الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين في بداية القرن الحادي و العشرين[1].

و يجمع بين القادة الصينيين الجدد و إطارات الحزب الشيوعي و المثقفين و طوائف الشعب الصيني، بوضع بلادهم و دورها و حضارتها و أنها مستهدفة في القرن الحادي و العشرين في إطار السياسة العالمية، و لذلك فإن حركتها محسوبة بدقة و مراقبة بدقة في نفس الوقت[2].

هذا الوضع جعل الصينيين يبحثون عن عامل يوحدهم و يشكل نقطة التقاء بينهم، و يبدو أن "القومية الصينية" هي المحرك الأساسي لسياسات الصين الخارجية، و يرتبط التمسك بالقومية الصينية كعامل حيوي لتوحيد الصينيين بثلاثة متغيرات رئيسية تمثل في مجملها الأهداف و الأولويات المحورية في أجندة القادة الصينيين، و هذه المتغيرات هي:

التمسك بالسيادة و وحدة الأراضي و سلامتها:

تمثل التحديات المتعلقة بالسيادة و الحفاظ على وحدة الصين و سلامة أراضيها قضية كبرى في تاريخها، فالقادة الصينيون يكشفون باستمرار عن سمات موروثة

1- محمد نعمان جلال. مرجع سابق. ص 28.
2- نفس المرجع. ص 29.

لمشاعر عدم الأمان و هم يعلمون شأن أسلافهم أنه سوف يحكم عليهم المستقبل، و أساس ذلك الحكم هو مدى نجاحهم في الحفاظ على وحدة المملكة الوسطى، و نجد أن من بين إنجازات "ماو" الخالدة أنه وحد البلاد في الحقبة الحديثة، و ورثت القيادة الحالية عقيدة تؤمن بأن الوحدة القومية شيء يتعين غرسه و الدفاع عنه عن الدوام، و يتلاحم مشروع الدفاع عن سلامة أراضي الصين مع نزعة قومية حادة، تدعمها قيادة حريصة على البحث عن أدوات كفيلة بالمحافظة على المجتمع الصيني في أعلى درجات الوحدة[1].

و هذا ما يفسر وجود تصور عام مشترك بين الكثير من الصينيين، يرى أن نهضة الأمة الصينية سوف تكون من غير معنى و من دون قيمة حقيقية، إذا فشلت في تحقيق الوحدة مع تايوان لذلك يسود اعتقاد مفاده أن سياسات الصين الإقليمية يجب أن تخدم هذا الهدف القومي[2].

زيادة الرفاهية و التنمية الاقتصادية:

لم تعد تصرفات الصفوة الحاكمة في الصين تستمد شرعيتها من إيديولوجيا مثالية فاضلة، و لم يعد النجاح في رفع مستوى معيشة الشعب مجرد هدف براغماتي نفعي، بل أصبح تحقيق أهداف التنمية ضروريا لإثبات أحقية هذه الصفوة في الاستمرار في السلطة[3].

فالحكومة الشيوعية يف الصين تعتمد على إنجازاتها لإضفاء الشرعية على تواجدها في الحكم، لذلك فإنه عندما تسوء الأحوال الاقتصادية أو عندما تنخفض مستويات المعيشة، و تزداد البطالة و ترتفع معدلات التضخم، فإن استياء العمال و الفلاحين سيرفع إلى حد بعيد من الاضطرابات الشعبية، و لذلك فسيعمل الحزب

1- دانييل بورشتاين و أرني هدي كيزا. مرجع سابق. ص 266.
2- Wang Jisi. Op. Cit.
3- توماس ويلبورن. مرجع سابق. ص 20.

الشيوعي وقياداته على تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية من اجل الاستمرار في السلطة[1].

تعزيز مكانة الصين إقليميا و عالميا:

يعبر مثقف صيني كبير في حجم "شو ينج" الذي كان يشغل منصب نائب المدير العام لمكتب مجلس الدولة للإعلام عن الاعتقاد السائد بين الصينيين حول المكانة التي تستحقها بلادهم في قوله: "إننا نعتقد بقوة في مفهوم أن العالم متعدد الألوان، و الصين نفسها بلد متعدد الألوان قوميا و دينيا، و أي مجتمع في العالم غير الصين هو أيضا متعدد الألوان، و على النظام العالمي أن يعكس هذا التنوع و لا يلغيه لصالح طرف معين، أما عن طبيعة السياسة الصينية الدولية فهي سياسة واقعية و مستقلة عن القوى العظمى الأخرى، و نحن مستقلون لأن حضارتنا لها جذورها العميقة في التاريخ، و نظرتنا للعلاقات الدولية هي انعكاس لطبيعة الشخصية الصينية"[2].

ويرجع "ستيفين ليفين" تشكل آراء معظم صناع السياسة و المفكرين في الصين إلى ما يسميه "الإيديولوجيا غير الرسمية"، أو "صورة العالم" و تشتمل تلك الإيديولوجيا أو الصورة الصينية للعالم على ستة مقولات، هي:

- الصينيون شعب عظيم و الأمة الصينية أمة عظيمة.
- تستحق الأمة الصينية وضعا أفضل بكثير مما أتيح لها في العالم الحديث.
- يتعين على القوى التي أهانت الصين أو آذتها في الماضي أن تعوضها عما اقترفته في حقها.

1- إكرام بدر الدين. "اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا". في محمد السيد سليم (محرر). آسيا و التحولات العالمية. مرجع سابق. ص 245.

2- حسن أبو طالب. "رؤية من بكين: الصينيون و الدور الخارجي لبلادهم". السياسة الدولية: عدد 164، افريل 2006. ص 228.

- تحتل الصين باعتبارها أمة عظيمة موقعا أساسيا في الشؤون العالمية و يجب معاملتها كقوة عظمى.
- يجب احترام السيادة القومية للصين احتراما مطلقا، مما يعني عدم قبول أي انتقاد لسياساتها الداخلية من جانب أطراف أجنبية.
- تتمتع الصين بسمة خاصة في الشؤون الدولية، و هي أن سياستها الخارجية لا تقوم على النفعية، وإنما على مبادئ ثابتة تعبر عن قيم راسخة مثل العدل والمساواة[1].

ويتجلى تأثير هذه المبادئ على تصورات القادة الصينيين ميدانيا، من خلال اختلاف خطاباتهم فيما فيما يخص مكانة بلدهم، فبدلا من اعتبار الصين ضمن الدول النامية المقهورة في ظل ولاية "ماو" و "دنج"، فقد أصبحت الصين تعبر عن نفسها حاليا في ظل القيادات الجديدة كإحدى القوى العظمى الصاعدة ذات المصالح المتعددة[2].

وأكدت القيادة الصينية على أهداف سياستها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي في الورقة البيضاء حول الدفاع القومي الصيني لسنة 2004، و التي تضمنت الأهداف التالية:

- منع التقسيم و التجزئة و دعم توحيد تايوان و الدفاع عن السيادة الوطنية.
- الحفاظ على النظام العام الداخلي و على الاستقرار الاجتماعي.
- الحفاظ على التنمية الوطنية و ترقيتها.
- تشكيل البيئة الدولية لتتماشى مع خدمة المصالح الصينية.

1- توماس ويلبورن. مرجع سابق. ص 19.

2- شيماء عاطف الحلواني. "دبلوماسية الصين الجديدة". قراءات إستراتيجية: المجلد الثامن 2005، العدد الخامس، ماي 2005. في:

"http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1/read 155.htm"

- تحديث جيش التحرير الشعبي على خطى تطور الجيوش الأخرى في العالم[1].

ثانيا : تحليل بيئة النظام الإقليمي لجنوب آسيا :

يمثل النظام الإقليمي لجنوب آسيا المنطقة المستهدفة من طرف الدور القوة الصاعدة الصينية في هذا الكتاب، و عليه لابد من التعرف على المقصود من جنوب آسيا في هذه الدراسة جغرافيا من حيث الامتداد الطبيعي للإقليم و الدول المدرجة ضمنه، و استراتيجيا من خلال التعرف على أهم القوى المشكلة له و طبيعة توزيع ميزان القوى في النظام، وحتى ثقافيا و اجتماعيا من حيث معرفة مدى وجود تجانس أو تشابه ثقافي و اجتماعي بين دول النظام و أهم ما بينها من تمايزات في هذا المجال.

تحديد المجال الجيوسياسي لجنوب آسيا :

من الناحية الجيوبوليتيكية يطرح تحديد المدى الجغرافي والإستراتيجي لجنوب آسيا مسألة خلافية بين المختصين في الدراسات الإقليمية، نظرا لعدة عوامل متعلقة بالتداخل الجغرافي و الثقافي و التاريخي في المنطقة، و الدور الذي تلعبه مصالح الدول و القوى الكبرى في تحديد الإطار الجيوسياسي لهذه المنطقة بما يتماشى مع أهدافها الإستراتيجية، و تميز التفاعلات الإقليمية في جنوب آسيا كما هو الحال في غيرها من الأقاليم بالديناميكية، مما يجعل من عنصر "التفاعل" (Interaction) و المشاركة الكثيفة في العلاقات الإقليمية واحدة من العوامل المؤثرة في تحديد الدول المعنية بالانتماء جيوبوليتيكيا لجنوب آسيا.

وتبرز التباينات بين المختصين في تحديد المقصود بجنوب آسيا في تعدد التعاريف والمعايير المستعملة لتحديد الإطار الجيوسياسي للمنطقة، فجاء في "موسوعة ويكيبيديا"

1- Kristen Gunnes. "**China's military diplomacy in an era of change**" A paper prepared for the national defense university. June 20, 2006. "http://www.ndu.edu/inss/symposia/pacific2006/Gunesspaper.pdf".

أن جنوب آسيا (South Asia) المعروفة أيضا بآسيا الجنوبية (Southern ASia) هي: "المنطقة الجيوبوليتيكية الجنوبية من القارة الآسيوية التي تضم أقاليما في شبه القارة الهندية (Indian subcontinent) أو قريبة و مجاورة لها، محاطة من الغرب إلى الشرق بغرب آسيا و آسيا الوسطى و شرق و جنوب شرق آسيا"، و تخلص الموسوعة إلى أن إقليم جنوب آسيا يتشكل من الدول التالية: الهند، باكستان، بنغلاديش، نيبال، سريلانكا نيبال و بوتان، و هي نفس الدول الأعضاء في "رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي" (South Asian association for regional cooperation) المعروفة اختصارا باسـم (SAARC) [1].

والملاحظ على هذا التحديد هو اعتماده على معيار العضوية في الهيكل المؤسساتي للإقليم، والمتمثل في منظمة "سارك" كأساس لتعريف و ضبط حدود منطقة جنوب آسيا، و هو نفس المعيار الذي اتبعه الخبير في الدراسات الآسياوية "محمد السيد سليم"حين عرف جنوب آسيا بأنه الإقليم الذي يضم الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي[2].

ولكن هذا المعيار يطرح إشكالية دخول أعضاء جدد للمنظمة، فقد انضمت أفغانستان للمنظمة في القمة الثالثة عشر المنعقدة ما بين 12 و 13 نوفمبر 2005 في بنغلاديش، على أن ينظر الأعضاء لاحقا في انضمام الصين و اليابان كأعضاء ملاحظين[3].

1- **South Asia.** From Wikipedia the free encyclopedia, 13 June 2007. In: "http://en.wikipedia.org/wiki/South_Asia".

2- محمد السيد سليم. "العرب و التطورات الإستراتيجية في جنوبي آسيا". في: وليد عبد الحي (محرر). آفاق التحولات الدولية المعاصرة. عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع و مؤسسة عبد الحميد شومان، الطبعة الأولى، 2002. ص 65.

1- **The UE and South Asia association for regional cooperation**. Directorate general external relations. January 2006. In: "http://ec.europa.eu/external_relations/saarc/intro/index.htm".

وهذا يبين عدم صلاحية العضوية في الهيكل التنظيمي للإقليمي كمعيار لتحديد عضوية إقليم جنوب آسيا، وقد دأب البنك العالمي في مختلف تقاريره السنوية، حول المؤشرات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، على الإشارة إلى جنوب آسيا باعتبارها المنطقة التي تضم ثمانية دول هي: الهند، باكستان، سريلانكا، بنغلاديش، المالديف، نيبال، بوتان وأفغانستان.

وأدخلت العديد من مراكز الدراسات المتخصصة في شؤون جنوب آسيا منطقة التبت كجزء من إقليم جنوب آسيا لأسباب ثقافية رغم كونها تابعة للصين رسميا، و من بين مراكز الدراسات التي تبنت هذا التصنيف نجد، مركز دراسات جنوب آسيا (Center for South Asia studies) التابع لجامعة كاليفورنيا، و مركز جنوب آسيا التابع لجامعة "ماديسون" و مركز موارد اللغة في جنوب آسيا (South Asia language resource center) التابع لجامعة شيكاغو.

كما تبرز في منطقة جنوب آسيا خاصية انتماء دولة ما لأكثر من نظام إقليمي أو دائرة إقليمية في نفس الوقت، ففي تحليله لمسألة الامتداد الإقليمي لكل من أفغانستان و باكستان توصل "بروس رسيت" (Bruce russet) في دراسته الصادرة سنة 1967 و الموسومة بـ: "الأقاليم الدولية و النظام الدولي: دراسة في البيئة السياسية" (International regions and international system: study in political ecology)، إلى أن البلدين المذكورين أي أفغانستان و باكستان يعدان عضوين في النظامين الإقليميين أو منطقتي جنوب آسيا و الشرق الأوسط في آن معا[1].

و تذهب دراسات أخرى إلى تصنيف أفغانستان ضمن منطقة آسيا الوسطى، و لكن هناك عوامل عديدة ترجح انتماءها بالدرجة الأولى لجنوب آسيا، منها روابطها الاجتماعية و السياسية و التاريخية والإثنية مع الجارة باكستان[2].

3- محمد السعيد إدريس. مرجع سابق. ص 46.

1- **South Asia.** From Wikipedia the free encyclopedia. Op. Cit.

حيث يتواجد "الباشتون" الذين تنحدر منهم غالبية سكان أفغانستان بكثافة في باكستان خاصة في إقليم "بلوشستان"، بسبب خلفيات تاريخية تعود للفترة الاستعمارية الإنجليزية و بالضبط لسنة 1893 بعد التقسيم الذي ألحق الإقليمين المذكورين بما كان يعرف بشبه القارة الهندية قبل انفصال باكستان عن الهند رغم أنهما في الأصل يعودان إلى أفغانستان(1).

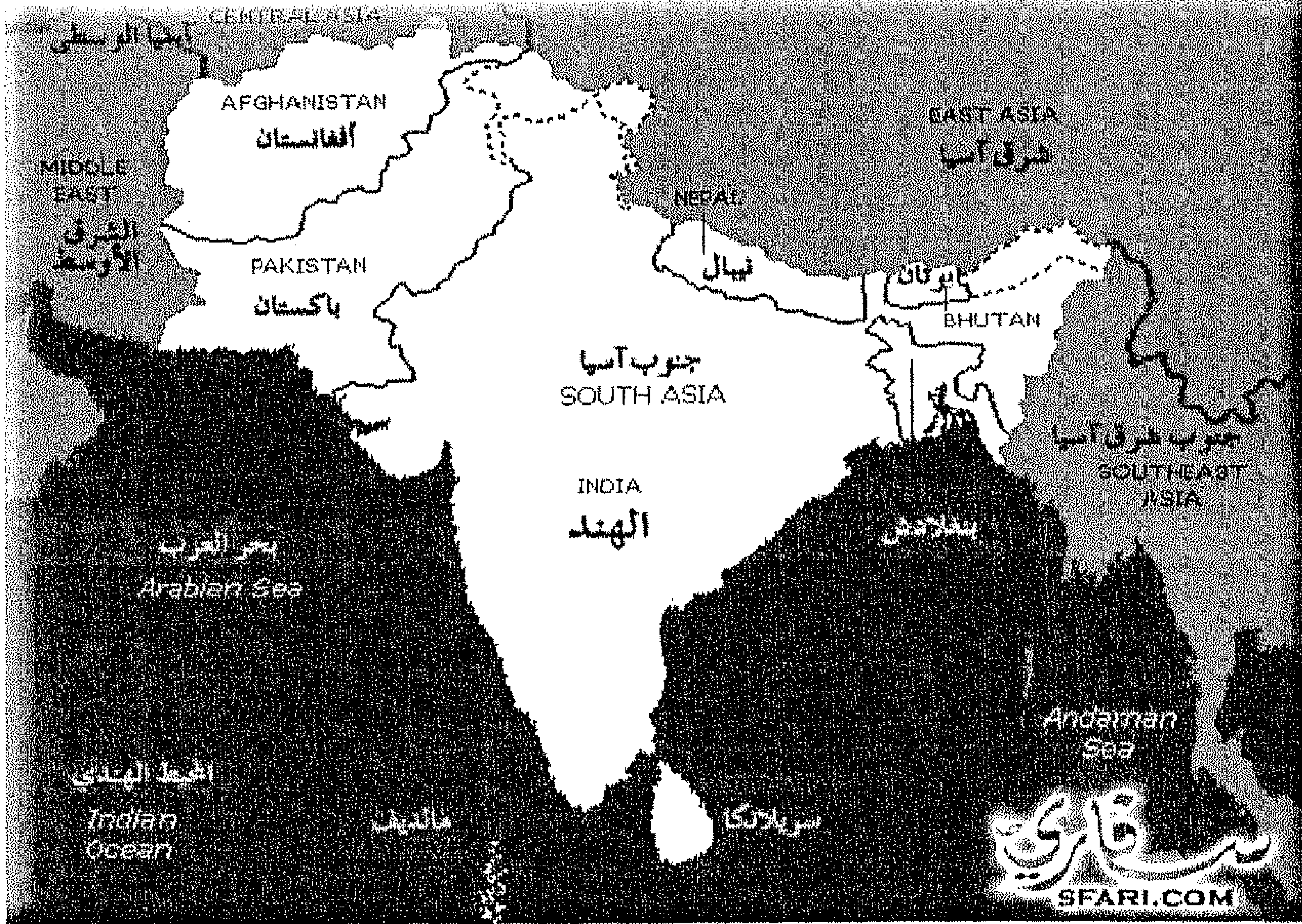
وميزة جنوب آسيا أنها و بسبب طبيعة موقعها الجغرافي تضم أجزاء من مناطق مختلفة، و هو ما أكد عليه المختص في شؤون جنوب آسيا الباحث "جورج باركوفيتش" (George Perkovich)، حين عرف جنوب آسيا بأنها الإقليم الذي يضم أجزاء من شبه القارة الهندية و أجزاء من الصين و آسيا الوسطى و الشرق الأوسط(2).

و نخلص من كل ذلك إلى اعتماد تعريف للنظام الإقليمي لجنوب آسيا باعتباره المنطقة الجغرافية التي تشمل كلا من الهند و باكستان و سريلانكا و بنغلاديش و أفغانستان و نيبال و بوتان و المالديف.

2- هاني إلياس الحديثي. مرجع سابق. ص 83.

3- George Perkovich. "**A nuclear third way in South Asia**". Foreign policy: n°9, summer 1993. p. 85.

خريطة رقم (03): دول النظام الإقليمي لجنوب آسيا



Source:
http://www.google.dz/search?hl=fr&site=imghp&tbm=isch&source=hp&biw=1152&bih=698&q=%D8%AE%D8%B1%D

* **مستوى القوة و الإمكانات في النظام:** يعد النظام الإقليمي لجنوب آسيا من أضخم النظم الإقليمية وأهمها، إذ يحتل مكانة جيوسياسية هامة باعتباره يحتل موقعا جغرافيا مميزا يربط بين غرب آسيا ووسطها و جنوب شرقها، و يطل على المحيط الهندي الهام في حركة الملاحة البحرية التجارية العالمية، ولكونه يضم قوتين نوويتين متجاورتين و ذات عداء تاريخي و هما الهند و باكستان، ولكونه موطن للهند إحدى القوى الصاعدة في العلاقات الدولية و ذات الاقتصاد كبير النمو، كما أنه إقليم مجاور لقوى إقليمية كبرى كالصين و إيران و قريب من مجال النفوذ الإستراتيجي لروسيا في آسيا الوسطى، ومحل اهتمام كبير من الولايات المتحدة الأمريكية ذات المصالح المتشعبة في المنطقة.

و تعتبر جنوب آسيا ضمن أكثر المناطق اكتظاظا في العالم، حيث تقدر الكثافة السكانية بـ 305 شخص في كم^2 الواحد، أي أكثر من المتوسط العالمي بسبع مرات، و هم يشكلون حوالي ربع سكان العالم، و تتميز شعوب هذا الإقليم بملامح و خصائص عديدة تضعهم من الناحية الأنثروبولوجية في خانة مختلفة عن بقية الشعوب الآسيوية، فالأجناس والثقافات المسيطرة هي الهندية الآرية والدرافيديان، ولها ارتباطات كبيرة بالتقاليد الثقافية الإيرانية والقوقازية والفارسية والعربية والتركية[1].

و تختلف طبيعة القوة والإمكانات التي تتمتع بها كل دولة من دول النظام الإقليمي لجنوب آسيا، وعلى ضوء مستوى القوة المتوفر لكل دولة تتحدد طموحاتها الإقليمية، و يمكن في نفس الوقت وضع تصور عن هيكل توزيع القوة في النظام، أي ما إذا كان هنالك تكافؤ في توزيع القوة، أم أن هنالك احتكار لعناصر القوة من طرف فاعل واحد على بقية الفواعل الإقليميين، أم أن هنالك توزع للقوة بين فاعلين اثنين في إطار نوع من القطبية الثنائية الإقليمية، و فيما يلي أهم عناصر القوة لدى الدول المشكلة للنظام الإقليمي لجنوب آسيا:

الهند:

أهم القوى في النظام الإقليمي لجنوب آسيا على مختلف الأصعدة، إذ تمتاز بموقع هام على خريطة العالم فهي شبه جزيرة على شكل مثلث غير منتظم الأضلاع، قاعدته إلى أعلى و رأسه إلى أسفل، تتركز في قاعدة المثلث جبال الهيمالايا و في رأسه "رأس كوماري"، و ضلعا المثلث في الشرق و الغرب يدور حولهما البحر، أما قاعدة المثلث في الشمال فتحيط بها سلسلة جبال الهيمالايا و جبال سليمان، و يحيط بهما نهر "الإندوس" (السند) الذي ينبع من الهيمالايا و يصب في بحر العرب بعد أن يتصل

1- **South Asia.** From Wikipedia the free encyclopedia. Op. Cit.

بأنهار البنجاب الخمسة، و نهر "كنكا" أو نهر "الغانج" و هو ينبع من الهيمالايا أيضا و يصب في خليج البنغال[1].

و تمتد الهند على رقعة جغرافية واسعة تقدر بـ 3.3 مليون كم^2 كسابع أكبر دول العالم مساحة، و تشترك بنحو 7000 كم من الحدود مع العديد من الدول المجاورة (الصين، باكستان، بنغلاديش، نيبال، بوتان، بورما أو ميانمار)، و تمثل 9000 كم حدودها البحرية المطلة على سواحل المحيط الهندي، الذي يعتبر ساحة جيوستراتيجية جديدة كمحور للنقل و التجارة العالمية[2].

اقتصاديا عرفت الهند تطورا كبيرا أهلها لتصنف ضمن القوى الصاعدة اقتصاديا في العالم، منذ مطلع التسعينيات بالخصوص عندما بدأت الإصلاحات الاقتصادية و عملية الانفتاح الاقتصادي، و التخلي تدريجيا عن المركزية التي كانت تدار بها السياسات التنموية في البلاد منذ الاستقلال.

كما تمتاز الهند بوفرة وانخفاض تكلفة عنصر العمل، و تميز القاعدة الصناعية الهندية بالضخامة و التنوع، حيث تنتج الحديد و الصلب و مواد البناء و الآلات ومشتقات النفط والمواد الغذائية... إلخ، أما في مجال الزراعة فإن الهند تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الحيوية مثل القمح والأرز و السكر و القطن و الشاي[3].

ويعد قطاع الخدمات الهندي من أهم قطاعات الخدمات عالميا باحتلاله للمركز الخامس عشر من حيث الضخامة، و يشغل 23% من القوى العاملة في البلاد، و هو

1- **موسوعة الأديان في العالم: الأديان القديمة.** بيروت، دار كريسبس إنترناشيونال، الطبعة الأولى، 2000. ص 86.

2- **الموسوعة العربية العالمية.** جزء رقم 26. الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 1999. ص 126.

3- أحمد إبراهيم محمود. "**الهند: القدرات الوطنية و العلاقات الإقليمية**". السياسة الدولية: عدد 146، أكتوبر 2001. ص 55.

القطاع الأسرع نموا من بين مختلف القطاعات الأخرى، حيث قدرت نسبة نموه بـ 7.5% ما بين 1991- 2000، بعد أن كانت هذه النسبة لا تتعد 4.5% ما بين 1951- 1980، و يساهم هذا القطاع بأكبر قسط في الناتج الداخلي الخام بنسبة 53.8% و 60.7% عامي 2005 و 2006 على التوالي(1).

و تبرز الهند في صناعة البرمجيات و تكنولوجيا المعلومات الذي يعد من أهم سمات الاقتصاد الهندي، مع بلوغ حجم الصادرات الهندية من البرمجيات 55 مليار دولار عام 2008، و هو رقم يشير إلى النبوغ العلمي و القدرة التنافسية(2).

ويعود التقدم الهندي في ميدان تكنولوجيا المعلومات إلى توفر الكفاءة البشرية المؤهلة (فنيين ومهندسين)، و تواجد شركات و مراكز تكنولوجيا المعلومات المحلية مثل شركة "وادي البنغال للسيليكون"، و "معهد الهند للعلوم" و "وكالة الفضاء الهندية"، و تمركز شركات عالمية في هذا الميدان بالهند، و يمثل هذا التطور في الميدان التكنولوجي ثمرة للسياسات التي اتبعتها الحكومات الهندية منذ عام 1984، خاصة حكومة "راجيف غاندي" التي تبنت أول برنامج متكامل من أجل تحقيق الانطلاق في مجال العلوم و التكنولوجيا(3).

و يتعزز الاقتصاد الهندي بمجموعة من المؤشرات الإيجابية مثل تلك التي سجلها سنة 2006 كما يبين الجدول الموالي:

1- **Economy of India.** From wikipedia the free encyclopedia. June 25, 2007. In: "http://en.wikipedia.org/wiki/economy_of_India".

2- خالد عبد العظيم. **"التطورات الإستراتيجية في النظام الدولي".** قراءات إستراتيجية: المجلد التاسع 2006، العدد الأول، يناير 2006. في:

"http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1/RE1D17.HTM"

3- أحمد إبراهيم محمود. مرجع سابق. ص 55.

جدول رقم (04): مؤشرات تطور الاقتصاد الهندي عام 2006

المؤشرات	التقديرات
إجمالي الناتج الداخلي الخام	4.042 تريليون دولار
نسبة نمو الناتج الداخلي	%9
نسبة إسهام مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي	الزراعة 19.9%، الصناعة 19.3%، الخدمات 60.7%
نسبة التضخم	%5.3
نسبة البطالة	%7.8
القوة العاملة	509.3 مليون عامل
توزع القوة العاملة حسب القطاعات الاقتصادية	الزراعة 60%، الصناعة 12%، الخدمات 28%
قيمة الصادرات و الواردات	الصادرات 112 مليار دولار، الواردات 187.9 مليار دولار

Source: Economy of India. From wikipedia the free encyclopedia. Op. Cit.

وتتوقع دراسات اقتصادية دولية تواصل التقدم الاقتصادي الهندي ليدفع بها نحو مراتب ريادية عالميا، منها الدراسة التفصيلية التي أجراها "بنك الأعمال الألماني" (Deutsh Bank) بشأن تطور الاقتصاد الهندي و آفاقه المستقبلية، والتي توقعت ارتفاع متوسط الناتج الداخلي الإجمالي إلى 6% في الفترة الممتدة ما بين 2006- 2020، و توسع القطاع الصناعي خاصة ذلك القائم على تكنولوجيا المعلومات، و انخفاض معدل النمو السكاني إلى 3.1%[1].

1- إيمان الفاروق. "صعود الهند كقوة كونية". قراءات إستراتيجية: المجلد التاسع 2006، العدد الرابع، أفريل 2006. في: "http:// www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1/READ25.HTM"

و توقعت دراسة الاقتصادي "غولدمان ساش" عام 1999، أن تصبح الهند القوة الثالثة اقتصاديا في العالم عام 2035، في حالة ما إذا انحصرت نسب نمو اقتصادها ما بين 5.3% و6.1% ولكنها وصلت حتى إلى 9.2%، و تشير نفس الدراسة إلى احتمال تجاوز الناتج الإجمالي للهند الناتج الفرنسي بحلول عام 2020، و أن يتجاوز الناتج البريطاني و الألماني و الروسي عام 2025، و الياباني عام 2035، لتكون الثالثة سنة 2035 بعد كل من الولايات المتحدة و الصين[1].

وتعزز هذا التوجه مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، و يمثل الجدول الموالي أهم مؤشرات الاقتصاد الهندي عام 2006.

ولكن حركية الاقتصاد الهندي توجه جملة من المشاكل و الصعوبات، منها مشكلة التفاوت في النمو بين مختلف الولايات فقد سجلت معدلات النمو الاقتصادي في ولايات الشمال و الجنوب، نتائج فاقت مثيلاتها في الشرق و الغرب، ففي ولاية "غوجارات" التي تعد أسرع الولايات نموا تضاعفا في معدل النمو الإجمالي ما بين عامي 1993- 2003، كما ارتفع معدل الناتج الفردي بـ 73%، على خلاف ولاية "أوتار براديش" مثلا التي لم يتجاوز معدل الناتج الفردي بها 13% خلال نفس الفترة[2].

كما تواجه الهند مشكلة طاقوية بسبب تزايد عدد السكان و النمو الاقتصادي، إذ يشير تقرير التنمية في العالم لعام 1994 إلى زيادة متوسط معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة من 4.7% خلال الفترة 1971-1980 إلى 6.8% في الفترة ما بين 1980-1992، و رغم ذلك يبقى نصيب الفرد من استهلاك الطاقة ضئيلا إذا ما قورن بنظيره في الدول النامية أو بالمستويات العالمية، بسبب معاناة الهند من عجز كبير في إنتاج الطاقة حيث لا تنتج إلا ثلث احتياجاتها من المنتجات البترولية، رغم كونها

1- **Economy of India.** From wikipedia the free encyclopedia. Op. Cit.

2- إيمان عمر الفاروق. مرجع سابق.

رابع اكبر دولة في العالم من حيث احتياطاتها من الفحم، و قد مثلت وارداتها من الطاقة عام 1992 نحو 23% من هيكل وارداتها السلعية[1].

و تطرح مسألة الفساد و الفقر بحدة في الهند كجزء من المسائل التي تؤثر سلبا على نجاح عملية الإصلاح في الهند، ففيما يخص الفساد فقد أصبح أحد المشاكل الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الهندي، و يأخذ عدة أشكال تتراوح بين الرشوة و التهرب الضريبي و الاختلاس وغيرها، والتي أثرت سلبا على هدف جلب الاستثمارات الأجنبية حسب دراسة الشفافية الدولية لعام 2005.

أما الفقر و رغم أنه شهد انخفاضا مقارنة بسنوات سابقة إلا أن 17.59% من السكان أي ما يقدر بأكثر من 230 مليون شخص لا يزالون يعيشون تحت مستوى خط الفقر، و يعود ذلك إلى عدم العدالة في توزيع الثروة حيث يسيطر 10% من الجماعات على 33% من مجموع الدخل، و الزيادة السكانية السريعة، و التنمية غير المتوازنة بين الأقاليم و الولايات الهندية، و البطالة، و هذا بالرغم من وضع الحكومات الهندية المتعاقبة لعدة برامج تهدف للقضاء على الفقر[2].

لكن الهند في مقابل ذلك تمتلك نقاط قوة رئيسية و مميزة لعل أهمها مرونة نظامها الديمقراطي، الذي صمد لفترة طويلة تزيد عن نصف قرن من الزمن منذ الاستقلال عن بريطانيا، مما جعلها تحظى بلقب أكبر ديمقراطية في العالم مع قدرة هذا النظام على احتواء التناقضات الإثنية و الإيديولوجية الضخمة في البلاد[3].

فالهند دولة فيدرالية تتكون من 21 ولاية و 9 أقاليم تديرها الحكومة المركزية.. والنظام السياسي الهندي هو نظام علماني ديمقراطي، فلم ينص الدستور على دين رسمي للدولة، كما أنه يكفل الحقوق و الحريات الأساسية للمواطنين..

1- عبد الرحمان عبد العال. "الهند". في محمد السيد سليم و نيفين مسعد (محرران). مرجع سابق. ص 526.

2- **Economy of India.** From wikipedia the free encyclopedia. Op. Cit.

3- أحمد إبراهيم محمود. مرجع سابق. ص 54.

حيث رأى مؤسسو الدولة الهندية أن النظام الديمقراطي بقيمه وآلياته و وسائله المعروفة هو الأكثر ملاءمة للحفاظ على كيان الدولة، وذلك لاعتبارات خاصة بطبيعة المجتمع الهندي الذي يتكون من أعراق و طوائف وأديان و لغات وهجات متعددة[1].

عسكريا تولي الهند اهتماما كبيرا لمؤسستها العسكرية بالنظر للبيئة الأمنية المتوترة التي تتواجد فيها، و ما تتميز به من توتر و عدم استقرار، و تمتلك رابع أكبر مؤسسة عسكرية في العالم من حيث الحجم و من حيث التنظيم[2].

وقد أجرت الهند تفجيرا للقنبلة الذرية عام 1974، و دخلت النادي النووي بفض تفجيرات ما ي 1998، التي تدخل في إطار إستراتيجيتها لتدعيم قدراتها العسكرية و تعزيز مكانتها الإقليمية، و دعم طموحاتها العالمية[3].

و رغم عدم توفر إحصائيات دقيقة بشأن الترسانة النووية الهندية من حيث عدد القنابل و الرؤوس النووية، إلا أنها يتوقع أن تكون معتبرة و قادرة على تحقيق الردع خاصة أمام جارتها باكستان، و يعد المركب النووي الهندي من أكبر المركبات النووية في العالم، إذ يشغل 20 ألف عامل و تقني في 16 موقعا[4].

و تزخر الهند بمصادر متعددة للقوة الناعمة التي تخلق لها جاذبية عالمية و تعطيها سمعة طيبة، و يمكن حصرها في ثلاثة مصادر أساسية:

1- محمد سعد أبوعامود. "الديمقراطية في الهند: الواقع و المستقبل". السياسة الدولية: عدد 146، أكتوبر 2001. ص 70.

2- الموسوعة العربية العالمية. الجزء رقم 26. مرجع سابق. ص 155.

3- أحمد إبراهيم محمود. مرجع سابق. ص 56.

4- George Perkovich. "**A nuclear third way in South Asia**". Op. Cit. p. 86.

- **المصادر الثقافية:** تعد الحضارة الهندية من بين الأعرق في العالم بتاريخ يعود إلى 3500 سنة قبل الميلاد، و تدل القرى و المدن القديمة التي اكتشفت على وجود تنظيم حكومي و اقتصادي محكم آنذاك[1].

ولعبت الآداب الهندية دورا كبيرا في إثراء التراث الإنساني، و قدمت الهند للعالم أدباء كبار حازوا على اعتراف عالمي بقدراتهم الإبداعية و بإنسانية أفكارهم و عالميتها، و تحصلوا على جوائز راقية مثل "جائزة نوبل" التي توج بها "رابين دراناث" و "طاغور".

و لكن السينما تبقى أكبر مصادر القوة الناعمة الهندية بروزا، فهي صناعة حقيقية تستثمر فيها أموال طائلة، و الحاصل هو ما بين 700 و 800 فيلم سنويا، وتساهم هذه الأفلام في التعريف بالهند و نشر الثقافة الهندية، حيث تلقى نسبة مشاهدة كبيرة ليس في الهند وقارة آسيا فحسب، بل تمتد إلى جميع أنحاء العالم من نيروبي و كوالالامبور و الرياض و إسرائيل و غيرها[2].

- **المصادر السياسية:** استطاعت الهند على مدى أكثر من نصف قرن أن تقدم نموذجا فريدا بين الدول النامية، فقد أرست نظاما دستوريا قائما على مبادئ الديمقراطية و العلمانية لم يتكرر بنجاح في أي من الدول النامية الأخرى.

فلدى الهند نظام دستوري مستقر يتم من خلاله التداول السلمي على السلطة، و قضاء مستقل، وصحافة حرة، وتجاوز عدد الصحف و المجلات الصادرة هناك عام 1993 رقم 35.595 مجلة وصحيفة بـ 93 لغة[3].

1- الموسوعة العربية العالمية. الجزء رقم 26. مرجع سابق. ص 135.

2- Amina Mohammad Arif. "**L'Inde et sa puissance**". Annuaire Françai des relations internationales (AFRI). VOL. III. 2002. p. 131.

3- مي قابيل. "**العلمانية الهندية: تداول السلطة و تعايش الأديان**". السياسة الدولية: عدد 146، أكتوبر 2001. ص 76.

كما تنبع قوة الهند الناعمة سياسيا من زعمائها البارزين و سياسة عدم الانحياز و قيادة العالم الثالث، فبفضل " الماهاتما غاندي" أخذت الهند صورة قوية لدولة متسامحة و علمانية و غير عنيفة.. و مع "جواهر لال نهرو" اتبعت سياسة قائمة على البحث عن السلام و التعاون بين الشعوب[1].

- **المصادر البشرية:** و يقصد بها الهنود المهاجرون ذوو التأثير و النفوذ في الخارج[2]، و تعد الجالية الهندية يف الخارج الثانية من حيث العدد بعد الجالية الصينية، و يتواجد الهنود بأعداد متفاوتة في أرجاء العالم حيث يقدرون بـ 1.5 مليون شخص في كل من بريطانيا و الولايات المتحدة و ماليزيا، و مليون شخص في جنوب إفريقيا، و 800 ألف في سريلانكا، و مليوني شخص في دول الخليج.

و في الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع الجالية الهندية بوضع متميز حيث يفوق عدد مليوني نسمة، يشتغل الكثير منها كأطباء و مهندسين و تقنيين في الإعلام الآلي و يحتلون مكانة عالية في السلم الاجتماعي، حيث يعدون من أثرى الأقليات الإثنية في الولايات المتحدة، و لهم مستوى تكوين أعلى من البيض، و أكثر من ثلث الموظفين في شركة "مايكروسوفت" و المهندسين في وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) من الهنود[3].

باكستان:

تغطي جمهورية باكستان الإسلامية مساحة قدرها 803.940 كم^2 أي ما يقارب مساحة فرنسا و بريطانيا مجتمعتين، لها 1046 كم من السواحل البحرية على طول بحر العرب جنوبا، تقدر حدودها البرية بـ 6774 كم منها 2430 كم مع

1- Amina Mohammad Arif. Op. Cit. p. p. 119, 120.

2- جوزيف. س ناي. مفارقة القوة الأمريكية. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. الرياض. مكتبة العبيكان. الطبعة الأولى، 2003. ص 70.

3- Amina Mohammad Arif. Op. Cit. p. p. 132, 133.

أفغانستان من الشمال الغربي، و 523 كم مع الصين من الشمال الشرقي، و 9219 كم مع الهند من الشرق، و 909 كم مع إيران من الجنوب الغربي[1].

هذه الخصائص مكنت باكستان من نيل وصف الدولة ذات الموقع الإستراتيجي، فهي تقع ضمن مفترق طرق حضاري و تجاري يربط الشرق الأوسط بجنوب آسيا، و جنوب آسيا بالصين عبر طريق "قاراقورم" أو طريق الحرير، الذي يربط الصين بباكستان و أفغانستان و جمهوريات آسيا الوسطى، حيث تعتبر باكستان أقرب طريق للبحر بالنسبة لجمهوريات آسيا الوسطى، مما يؤهلها لأن تكون ممرا حيويا لثروات بحر قزوين نحو ميناء كراتشي و منه إلى الأسواق العالمية، كما مكن هذا الموقع باكستان من عضوية عدة تنظيمات إقليمية كدولة في منظمة المؤتمر الإسلامي، و عضوا في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، و منظمة التعاون الاقتصادي، و الشرق الأوسط[2].

ديموغرافيا تعد باكستان سادس دولة في العالم من حيث عدد السكان، حيث تخطت روسيا و من المتوقع أن تتجاوز البرازيل عام 2020، بسبب نسب نمو السكان المرتفعة إذ تقدر نسبة الزيادة الطبيعية للسكان بـ 2.4%، لقد بلغ عدد سكان البلاد حسب إحصائيات جويلية 2005 حوالي 162.400.000 نسمة، و ارتفع هذا العدد ليصل 169.270.617 نسمة[3].

و من حيث التجانس الإثني أجريت سنة 1992 دراسة على 132 دولة، تبين من خلالها أن 12 دولة منها فقط يمكن وصفها بالمتجانسة، و 25 دولة بها مجموعة إثنية تشكل 90% من مجموع السكان، بينما 25 دولة أخرى بها مجموعة إثنية تشكل أغلبية بنسبة 75%، و 31 دولة بها مجموعة إثنية واحدة تشكل ما بين 50% و 75%

1- **Pakistan**. From wikipedia the free encyclopedia. 2 June, 2007. In: "http://en.wikipedia.org/wiki/Pakistan"

2- هاني إلياس الحديثي. مرجع سابق. ص ص 98، 99.

3- **Pakistan**. From wikipedia the free encyclopedia. Op. Cit.

من مجموع السكان، في حين توجد 39 دولة ليست بها أية مجموعة إثنية تمثل نصف مجموع السكان، و باكستان تندرج ضمن الفئة الثالثة بوجود مجموعة إثنية تشكل ما بين 50% و 75% من السكان و هم البنجاب[1].

وتوجد إلى جانبهم جماعات أخرى ذات تمثيل متفاوت مثل السند و الأوردو و البلوتش و الباشتون و غيرهم مثلما يوضح الجدول الموالي:

جدول رقم (05): الجماعات الإثنية في باكستان 1991

الجماعة الإثنية	البنجاب	السنديون	الإيرانيون	الأوردو	البلوتش	جماعات أخرى
نسبة التمثيل %	66%	13%	9%	8%	%3	1%

المصدر: هاني إلياس الحديثي. مرجع سابق. ص 78.

يجمع الإسلام بين مختلف الجماعات الإثنية في البلاد، حيث يدين به 97% من السكان 77% منهم سنة و 20% شيعة، بينما تتوزع النسبة الباقية بين المسيحية واليهودية والسيخية والبوذية، لذلك تعد باكستان ثاني أكبر دولة إسلامية بعد أندونيسيا و ثاني أكبر دولة من حيث عدد الشيعة بعد إيران[2].

و لكن اللغة تمثل أكثر أوجه التباين التي تفرق بين هذه المجموعات الإثنية، فاللغة الأردية هي اللغة الرسمية في باكستان و لكن هنالك 10% فقط من السكان

1- Sudhir K. Singh. "**Ethnicity and regional aspirations Pakistan**". 31 December 2001. In:
"http://www.Jammu-Kashmir.com/insights/insight20020101d.html".

2- **Pakistan.** From wikipedia the free encyclopedia. Op. Cit.

ممن يتحدثون بها كلغة أولى، و كل مجموعة إثنية لها لغتها أو لهجتها الخاصة بها و معظم المتحدثين بالأردية يف باكستان يتحدثون بها كلغة ثانية(1).

وهنا تبرز إشكالية الهوية في باكستان و مدى قدرتها على تكوين أمة متماسكة، و يتجلى ذلك من خلال عدد كمنم الأزمات سواء أزمة كشمير أو الأزمة اللغوية في البلاد، أو الفشل في الحفاظ على الوحدة مع بنغلاديش، و هذا ما يؤثر على الدور الباكستاني في المنطقة سواء في مواجهة التحديات الداخلية أو الإقليمية.

ومن أهم تلك التحديات الوضع الاقتصادي المتردي في البلاد، ففي عقد التسعينيات عرف الاقتصاد الباكستاني أزمة كبيرة بسبب انخفاض النمو، و تزايد أعباء الدين الخارجي، و ارتفاع النفقات العسكرية، و تسليط عقوبات اقتصادية على إسلام أباد بسبب التجارب النووية التي جرت في ماي 1998، و الخضوع للشروط التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية.

وكان لزاما على باكستان في هذه الفترة التعامل مع عدة معطيات اقتصادية معقدة، مثل نسبة خدمة الدين العالية، والعدد الكبير للسكان، و الاعتماد على القطن كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، و وجود بنية تحتية قديمة، و تزايد العنف الإثني و القبلي، و توقف حجم الناتج الداخلي في حدود 248.5 مليار دولار عام 1994، و ارتفاع نسبة البطالة إلى 10%، و وصول نسبة التضخم 12%(2).

و سجل الناتج الداخلي الخام انخفاضا إلى 3.1% في السنة المالية 1998-1999 مقابل 3.4% في 1997-1998، و وصول العجز التجاري إلى 42.5% بين جويلية 1999 و فيفري 2000 مقارنة بالسنة السابقة، و تميز الاستثمارات الأجنبية

1- الموسوعة العربية العالمية. جزء رقم04. الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 1999. ص 107.

2- **Pakistan.** From 1996 CIA world fact book. In:
http://www.theodora.com/wfb/pakistan_economy.html

بأخفض مستوى لها منذ 1990-1991، و بلوغ الدين الخارجي استمرار تحويلات الباكستانيين المقيمين في الخارج بالانخفاض[1].

عسكريا تعد المؤسسة العسكرية الباكستانية سابع أكبر مؤسسة عسكرية في العالم[2]، و توجه باكستان جزءا كبيرا من مداخيلها للنفقات العسكرية التي امتصت منتصف التسعينيات 1990 حوالي 26 % من الميزانية الوطنية، و ارتفعت بعد ذلك لتناهز 38% مخصصة للدفاع و التسلح[3].

مكنت الميزانيات المرتفعة من إدخال باكستان النادي النووي بإجرائها لستة تجارب نووية يومي 28 و 30 ماي 1998، و يفيد التقرير العالمي للبلوتونيوم و اليورانيوم المخصب الذي أعده مجموعة من الخبراء أن لدى باكستان يورانيوم مخصب يكفي لـ 6 أو 10 قنابل نووية[4].

الدول الأخرى في النظام:

تتميز بقية دول النظام الإقليمي لجنوب آسيا (بنغلاديش، سريلانكا، بوتان، نيبال، المالديف وأفغانستان) بإمكانياتها المتواضعة في مختلف المستويات، فبنغلاديش تأسست رسميا في 26 مارس 1971 بعد انفصالها عن باكستان، تحدها الهند من ثلاثة جهات (الشرق و الغرب و الشمال) و المحيط الهندي من الجنوب، و تعد أكثر دول العالم من حيث الكثافة السكانية، نظرا لصغر مساحتها المقدرة بـ 144.000 كم^2 في

1- Mariam Abu Zahab. "**Pakistan: marasme économique**". Etat du monde 2001 (Annuaire géopolitique et économique mondial). Paris, 2001. p. 277.

2- George Perkovich. "**Misperception and opportunity in South Asia**". "**Misperception and opportunity in South Asia**". Studies in conflict and terrorism: vol. 19. N° 4. 1996. p. 143.

3- Sayeed Hassan Khan. "**Un douteux allié stratégique in South Asia**". Le monde diplomatique: 48° année, n° 573, Décembre 2001. p. 13.

4- George Perkovich. "**A nuclear third way in South Asia**". Op. Cit. p. 87.

مقابل تعدادها السكاني الكبير المقدر بأكثر من 140 مليون نسمة[1]، و عرفت بنغلاديش بحالة الانسداد السياسي بسبب الخلافات بين الحكومة و المعارضة مما أثر سلبا على الوضع الاقتصادي، و في مؤتمر المانحين المنعقد بباريس في أفريل 2000 تم التهديد بخفض المساعدات الاقتصادية لبنغلاديش إذا لم يتم الشروع في إصلاحات مالية و هيكلية و إدارية و إعادة الاستقرار للحياة السياسية، كما انتقدها البنك الآسيوي للتنمية بسبب انتهاجها لسياسات عشوائية أدت إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى 12%، و انخفاض احتياطي الصرف إلى 1.7 مليار دولار[2].

أما نيبال وسريلانكا و المالديف و بوتان فلديها بدورها مؤشرات اقتصادية سلبية عموما، مما يؤثر على مستوى قوتها و إمكانياتها و على وضعها في ميزان قوى النظام الإقليمي لجنوب آسيا.

جدول رقم (06): المؤشرات الأساسية للدول الصغرى في جنوب آسيا

المؤشرات	المساحة كم²	عدد السكان (بالملايين)	نسبة نمو السكان سنة 2000	الناتج الداخلي الخام	نسب نمو 1999
سريلانكا	65.610	18.639	%1	55.939	%04
نيبال	140.797	23.385	%2.4	26.442	%05
بوتان	40.077	2.046	%2.8	1.166	%6.5
المالديف	298.000	278 ألف	%2.8	1.072	%06

Source: Etat du monde. 2001. Op. Cit. p. 296.

1- بنغلاديش. عن موسوعة ويكيبيديا الحرة، جوان 2007، في:
"http://ar.wikipedia.org/wiki%D8%A8%D9%86%"

2- Arnaud D'Andurain. "**Bangladesh: dégradation économique**." Etat du monde 2001 (annuaire géopolitique et économique mondial) : Paris, 2001. p. 288.

من خلال ما سبق ومن خلال النظرة الأولية على سلم توزيع القوة في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، يتضح وجود تباين في توزيع عناصر القوة بين دول النظام، حيث توجد قوتين رئيسيتين هما الهند و باكستان و بقية الدول هي من القوى الصغرى، و هو الوضع الذي عبر عنه "مايكل بريتشر" بـ"عدد قليل من الأفيال و عدد متسع من السناجب" (A few of elephants and more of squirrels)[1].

1- محمد السيد سليم. تحليل النظم الإقليمية. مرجع سابق. ص 65.

الفصل الثالث

دور الصين في التفاعلات النزاعية للنظام الإقليمي لجنوب آسيا

أولا: النزاعات الحدودية

ثانيا: الصراع على النفوذ و القيادة الإقليمية

ثالثا: سباق التسلح و انتشار الأسلحة النووية

رابعا: أمن الطاقة في علاقات الصين بدول جنوب آسيا

الفصـــــل الثالــث

دور الصين في التفاعلات النزاعية للنظام الإقليمي لجنوب آسيا

تميز أدبيات الدراسات الإقليمية بين نمطين من التفاعلات التي تتم بين دول أي نظام إقليمي، تتمثل في التفاعلات الصراعية أو النزاعية و هي العلاقات التي تقوم على التهديد و فرض السيطرة و الهيمنة من داخل النظام، حيث تتركز القوة بين عدد محدود من الدول التي تسعى كل منها لفرض هيمنتها على حساب الأخرى و على حساب الدول الأضعف في النظام، بينما تتمثل التفاعلات التعاونية في ذلك النمط من العلاقات القائم على المشاركة و التعاون.

و لا يتوقف تحديد طبيعة مناخ العلاقات السائد في النظام الإقليمي على دول النظام وحدها، بل تساهم القوى الخارجة عن النظام في ذلك أيضا، حيث يمكنها أن ترجح كفة نمط معين من التفاعلات على حساب الآخر، و تلعب الصين دورا بارزا في توجيه تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا لأنه يشكل ساحة ذات مصالح حيوية بالنسبة للصين التي ترتبط مع دول النظام بعدد من الروابط التي تجعل من الطرفين مندمجين في شبكة من العلاقات الكثيفة سواء في الجانب الصراعي أو التعاوني، و يتدعم هذا التداخل بعدد من العوامل التي توطد العلاقات بين الجانبين على النحو التالي:

الاعتبارات الطبيعية و الجغرافية:

الصين وجنوب آسيا مرتبطان بالأراضي و المياه و الجبال والأنهار، فروابط الصين وجنوب آسيا تعد طبيعية و شاملة، و أكثر متانة و تواصلا من الروابط الطبيعية والجغرافية التي تربط الصين بشرق آسيا أو بجنوب شرق آسيا، فالجبال تمتد عبر الصين وجنوب آسيا والأنهار الرئيسية التي تتدفق نحو الصين و جنوب آسيا لها منبع واحد مشترك، وهو مقاطعة الحكم الذاتي للتبت التابعة للصين، لذلك يبقى

العامل الجيوبوليتيكي و البيئي الطبيعي، الذي تدعمه الجبال و الأنهار أكثر استقرارا من التحالفات الظرفية[1].

الاعتبارات التاريخية و الثقافية:

جاء في دراسة أعدها "المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية" عنوانها "**الصين- جنوب آسيا في عالم متغير**" (China-South Asia in changing world)، و التي نشرت في دورية Spotlight on regional affairs عدد 222 أكتوبر 2004، أن المؤرخين يجمعون على أن التاريخ و الدين و الثقافة و الجغرافيا هي كلها عوامل ساهمت في أن يتقاسم الجميع في هذه المنطقة إرثا مشتركا يعود إلى آلاف السنين.

إذ ترجع بدايات العلاقات الصينية- الجنوب آسيوية إلى عام 400 ق.م، إذ كانت التجارة و الثقافة متنعشتين عبر طريق الحرير، و عبر التاريخ تواجدت إلى جانب هذا الطريق ثلاثة طرق أساسية للتواصل و الترابط بين الصين و منطقة جنوب آسيا، عبر "باميان" و "باكتاريا" مرورا بوسط آسيا،وعبر "كاشغار"مرورا بوادي "تاريم"، وعبر "كشمير" و "جيلجيت" و "ياسين" مرورا بـ "باميرز"، وقد ظلت هذه الطرق على قدر كبير من الأهمية لمدة قرون عديدة.

هذا بالإضافة إلى العلاقات التجارية و الدبلوماسية بين المنطقتين، فتبعا للكاتب "بان كو" الذي عاش في القرن الأول بعد الميلاد كانت منطقة جنوب آسيا تصدر اللؤلؤ و الماس مستبدلة إياهما بالحرير و الذهب الصيني[2].

1- Upendra Gautam. "**China-South Asia political relations: A view from Nepal**" China study center, Nepal, spatial to the new nation, 13 Jan 2006. In: "http://nation.ittefaq.com/artman/publish/article_24622.shtml".

1- شيرين حامد فهمي. "**الصين و جنوب آسيا.. ديناميكيات و معادلات جديدة**". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية (**الصين- جنوب آسيا في عالم متغير**). 25/ 6/ 2005. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21a.shtml".

ولعبت "البوذية" عامل أساسي آخر في تعميق علاقات الصين بجنوب آسيا، فتعاليم "غوتام بوذا" الذي ولد و اكتسب المعرفة حول الحقيقة المطلقة في جنوب آسيا تعرف انتشارا واسعا في الصين، فحضارة الصين و جنوب آسيا لهما مصدر إلهام مشترك على درجة عميقة من التواصل، لاسيما أن البوذية لم تقف كأطروحة معارضة لأية ديانة أخرى، فساعدت بذلك على خلق قدرة داخلية عالية على الانصهار و التثاقف و التماثل بين الصين و جنوب آسيا، و كانت المدرسة البوذية في الصين من قنوات الاتصال الأخرى، فهذه المدرسة شجعت على جلب العلماء البوذيين من الهند، لكي يساعدوا على نشر و تدريس المبادئ البوذية في الصين... و هكذا يكون ما يميز علاقات الصين و جنوب آسيا هو دعم الجوار الجيوبوليتيكي بقيم و معاني طبيعية و روحية قوية[1].

الاعتبارات السياسية و الإستراتيجية :

تعد الصين اليوم من القوى الكبرى فعدد سكانها و مساحتها كبيران وموقعها الجيوبوليتيكي، يعني أنه ليس هناك أي جزء من آسيا – الشمال الشرقي، الجنوب، الجنوب الشرقي و الوسط- بمنأى عن الوجود و المصالح الصينية[2].

وتدخل جنوب آسيا ضمن نطاق المصالح الحيوية للصين التي تسعى لتوجيه تفاعلات النظام لصالحها و لتحقيق أهدافها الأساسية في المنطقة، و هذا ما يتجلى من خلال دورها في القضايا النزاعية التي تميز البيئة الأمنية في جنوب آسيا.

أولا : النزاعات الحدودية :

تعتبر النزاعات الحدودية من النزاعات الكلاسيكية بين الدول حديثة الاستقلال و النشأة و المتجاورة جغرافيا، فمتغير "المسافة الجغرافية" أي القرب الجغرافي بين الدول أعضاء النظام له تأثير ملحوظ على تفاعلات النظم الإقليمية، فقد كشفت

2- Upendra Gautam. Op.cit.

2- سليم قلالة. "نصف البشرية في خطر". أسبوعية السفير، عدد 84، 7-13 جانفي 2002.

الدراسات التي أجريت على هذه العلاقة أن التجاور الجغرافي يمكن أن يشكل دافعا للصراع، من خلال إثارة قضايا الحدود وغيرها و هو في هذه الحالة يخلق آلية تفاعل مثيرة تحدث عنها "فريديريك شومان" بقوله: "إن كل دولة هي عدو محتمل لجيرانها، و حليف محتمل لجيران جيرانها"[1].

مختلف العوامل المذكورة أعلاه تنطبق على دول النظام الإقليمي لجنوب آسيا التي نالت استقلالها في فترة متزامنة و ورثت خلافات حدودية أغلبها من تركة الفترة الاستعمارية كما أنها تتجاور جغرافيا، لذلك تشهد المنطقة وجود عدد من النزاعات الحدودية المؤثرة على العلاقات بينها.

فهنالك خلافات حدودية بين كل دول النظام الإقليمي لجنوب آسيا تقريبا، فالهند تدخل في نزاع حدودي مع بنغلاديش حول أراضي ترى بنغلاديش أنها ملك لها و أن الهند استولت عليها قبل 30عاما، و هو ما كان سببا في وقوع اشتباكات حدودية عنيفة وصلت إلى ذروتها في أفريل 2000، عندما قام جنود بنغاليون بالاستيلاء على حافة "ميجهالايا" التابعة للهند، إلا أن حكومتي البلدين سارعتا لاحتواء الموقف من خلال وقف إطلاق النار، و سحب بنغلاديش لجنودها من الأراضي التي احتلتها[2].

وبين باكستان وأفغانستان نزاع حدودي حول إقليمي (بلوشستان وباشتونستان) التابعين حاليا لباكستان، و تعود أصول هذا النزاع إلى عام 1893 أين قام المخطط الإنجليزي "موتينورد دوراند" باقتطاع أجزاء من أراضي الباشتون الأفغانية و ضمها إلى الهند، لتصبح بعد تقسيم 1947 تابعة لباكستان، و بما أن الباشتون يشكلون أكثر من 60% من سكان أفغانستان فقد خلق ذلك مشكلات حدودية

1- محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية. مرجع سابق. ص 67.
2- أحمد إبراهيم محمود. مرجع سابق. ص 59.

مستمرة بين البلدين، بفعل مطالبة الحكومات الأفغانية المتعاقبة باستعادة هذا الإقليم الذي يشكل حوالي نصف مساحة باكستان[1].

أما أخطر تلك النزاعات فتدخل الصين كطرف فاعل فيها سواء تعلق الأمر بنزاع التبت أو كشمير، و كلا النزاعين يقعان محل اهتمام الصين لعلاقتهما الوطيدة بوحدة الأراضي الصينية، فالصين تعاني في الأصل من هاجس سلامة الأراضي أمام الحركات الانفصالية، وضمان أمن حدودها مع الدول المجاورة حفاظا على وحدتها و استقرارها، و لذلك لها الكثير من الخلافات الحدودية مع دول الجوار بما في ذلك دول من جنوب آسيا و خاصة مع الهند.

و تمثل منطقة التبت الحلقة الأهم في النزاعات الحدودية بين البلدين تاريخيا، فلطالما كانت الحدود بين الصين و الهند سببا للنزاعات لأكثر من نصف قرن، وقبل ذلك كانت مصدرا للمنافسة بين الصين و الحكام البريطانيين في الهند[2].

إذ تمتد الحدود بين البلدين على مسافة 4004 كم و هي أطول حدود في العالم بين دولتين، و هي الحدود الوحيدة التي لم توضح بعد، رغم أن الصين قد استطاعت التفاوض بشأن حدودها مع كل من روسيا و جمهوريات آسيا الوسطى و فيتنام في أواخر التسعينيات[3].

فما تزال الصين تطالب بإقليم مساحته 94 ألف كم في ولاية "أرونشال براداش" في التراب الهندي، بينما ما تزال الهند تطالب باسترجاع التبت و إقليم "أكساي شين" استنادا إلى خرائط بريطانية تعود لعام 1912[4].

1- هاني إلياس الحديثي. مرجع سابق. ص 83.

2- هنري كيسينجر. هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي و العشرين. ترجمة: عمر الأيوبي. بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، 2003. ص 113.

3- شيرين حامد فهمي. "العلاقات الصينية الهندية.. تطبيع أم تصادم؟". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية. 25/ 06/ 2005. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21d.shtml"

4- سليم قلالة. مرجع سابق.

و يمثل إقليم التبت محور الخلاف الحدودي الرئيسي بين الصين و الهند، و يمكن اعتبار عام 1913 نقطة البداية لتبلور الإحساس في هذه المنطقة بضرورة الظهور ككيان سياسي له خاصيته، ففي هذا العام أعلن الإقليم نفسه كمنطقة حكم ذاتي مستغلا فترة الضعف التي كانت تمر بها الصين، و لكن الصين الشيوعية استعادت الإقليم سنة 1959 مستخدمة القوة.

و يمكن تحديد أسباب التوتر في هذا الإقليم بعدد من العوامل منها:

- وجود التبت على حافة الدولة مما يعزز نزعتها الانفصالية.
- دور الهند كمحرض لسكان التبت ردا على تردي العلاقات الصينية الهندية.
- الحساسيات القومية بين "التبتيين" و "الهان" باعتبارهما قومتين مختلفتين.
- التضييق على الممارسات الدينية و لا سيما في عهد "ماو تسي تونغ" [1].

ومن الناحية الإستراتيجية تعتبر التبت بمثابة "منطقة عازلة" أمام الهند، فإذا استقلت التبت يمكن أن تستخدم لمحاصرة الصين أو الهجوم عليها من الهند، كما تعد التبت كذلك نسبا طبيعيا للوطن الأم الصين، و أن استقلالها يمكن أن يثير مشكلات في أقاليم أخرى خاصة "كسينجيانغ" و يؤثر على مطالبة الصين باستعادة تايوان [2].

وتعمل الحكومة الصينية ما بوسعها من أجل فهم الملامح الداخلية و الخارجية للمسألة التبتية، وأظهرت الكثير من التقدير للدول المجاورة التي لم تسمح للانفصاليين التبتيين بالنشاط على أراضيها، و لم تسمح كذلك لقوى خارجية من تقديم الدعم لتلك النشاطات على أراضيها، و تعمل سياسة الصين في جنوب آسيا

1- وليد عبد الحي. المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010. أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2000. ص 43.
2- دانييل بورشتاين و أرني هدي كيزا. مرجع سابق. ص ص 364، 365.

على تشجيع الدول و المنظمات غير المؤيدة لحركة التبت (مثل باكستان) و التصدي للدول المساندة للتبتيين (مثل الهند)[1].

فمسألة التبت من المسائل التي تقف كحائل دون تطوير العلاقات بين الصين و الهند أكثر، فهذه الأخيرة وفرت ملجأ للكثير من الزعماء التبتيين الروحيين المنفيين، و احتجت الصين على المقابلة التي تمت بين رئيس الوزراء الهندي الأسبق "أتال بيهاري فاجباي" و "الدلاي لاما" عام 1998، و اعتبرتها كتدخل في شؤون الصين الداخلية كما سمحت الهند لهؤلاء المنفيين بالتعبير عن وجهات نظرهم في القضية، و التأثير في الرأي العام العالمي فيما يخص مسألة معاملة شعبهم من قبل السلطات الصينية[2].

ويمس النزاع الحدودي بين الصين و الهند بمبدأ تاريخي مقدس لدى الصينيين و المتمثل في تحقيق وحدة الأمة الصينية و الحفاظ على سلامة أراضيها، لهذا فهي تعتبر خلافاتها الحدودية مع الهند بالدرجة الأولى كحلقة في سلسلة خلافاتها الحدودية مع جيرانها الكثر في آسيا[3].

ولم تسهم الاتفاقيات الموقعة بين البلدين عامي 1993 و 1996 في حل النزاع الحدودي بينهما، وترى الهند في حل هذا النزاع مع الصين فرصة لنشر جيشها على حدودها مع باكستان و هو ما تعترض عليه باكستان، لأن مثل هذا الإجراء سيكون على حساب باكستان الصديق التاريخي للصين، إضافة إلى كونه سيحبط الإستراتيجية الصينية القديمة التي كانت تقوم دوما على وضع الهند تحت ضغط إستراتيجي من الجبهتين الباكستانية و الصينية[4].

1- Upendra Gautam. Op. Cit.

2- Col Mona Lisa D. Tucker. "**China and India friends or foes**". Documment created: 4 September 2003. Air and space power journal: Fall 2003. In: "http://www.airpower.maxwel.af.mil/airchronocles/apj/apj03/tucker.html".

3- **Foteign relations of the People's republic of China**. From wikipedia the free encyclopedia, June 8, 2007. In: "http://en.wikipedia.org/wiki/foreign_relations_of_the_People's_republic_of_China"

4- شيرين حامد فهمي. "**العلاقات الصينية الهندية.. تطبيع أم تصادم؟**". مرجع سابق.

وتشترك الصين مع الهند و باكستان في أخطر النزاعات الإقليمية في جنوب آسيا و المتمثل في النزاع حول كشمير، و يعتبر الخبراء الصين بمثابة الطرف الخفي في هذا النزاع و الذي يتم إغفاله عادة مقابل التركيز على الهند و باكستان، و إذا كان هنالك توافق في الرؤى بين باكستان و الصين حول هذا النزاع فالأمر ليس كذلك بالنسبة للرؤى بين الصين و الهند.

بالعودة إلى التاريخ فقد أصبح إقليم كشمير محل نزاع منذ سنة 1947 بعد تقسيم شبه القارة الهندية من طرف بريطانيا إلى دولتين هما الهند و باكستان، و كان الإقليم حينها ذو أغلبية مسلمة و لكن تحت حكم أسرة من "المهراجا الهندوس"، و غداة التقسيم أراد الحاكم الهندوسي المدعو "هاري سينغ" الاستقلال بالإقليم، إلا أن تسلل آلاف الكشميريين و البشتون إلى منطقة "بونش" مطالبين بضم الإقليم لباكستان، دفع بالحاكم الهندوسي لطلب المساعدة من الهند التي قبلت بإرسال عدد من فرقها العسكرية للإقليم مقابل ضمه للهند، و هذا ما قبل به الحاكم الهندوسي و تسبب في اندلاع حرب بين الهند و باكستان 1947-1948 و حرب ثانية سنة 1965[1].

و دخلت الصين كطرف جديد في النزاع سنة 1992 عندما تمكنت خلال حربها مع الهند في تلك السنة من احتلال جزء من الإقليم هو "أكساي شين" أو الذي يسميه الخبراء "الجزء المنسي من كشمير"[2].

و في عام 1963 تنازلت باكستان عن جزء من إقليم كشمير لصالح الصين، و منذ ذلك الحين أصبح الإقليم المتنازع عليه مقسما على النحو التالي:

- **القسم الهندي:** جامو و كشمير مساحته 92.237 كم².
- **القسم الباكستاني:** آزاد كشمير أو "كشمير الحرة" مساحته 78.114 كم².

1 - Jean Mark Balencie et Arnaud de la grange. Monde rebelle: acteurs, conflits et violence politiques. Paris, éditions Michalon, 1996. p. p. 22, 23.

2- Ibid. p. 12.

- **القسم الصيني:** أكساي شين و الجزء الذي تنازلت عنه باكستان لصالح الصين عام و أجزاء أخرى1963، تقدر مساحته بـ 24.685 كم^2.
- **المساحة الإجمالية:** 222.236 كم^2 [1].

يمثل إقليم كشمير أهمية حيوية للأطراف الثلاثة على مختلف الأصعدة:

بالنسبة للهند:

- كشمير عمق إستراتيجي أمني أمام الصين و باكستان.
- عامل مهم للحفاظ على وحدة الهند، لأن السماح لكشمير بالاستقلال على أسس دينية و عرقية من شأنه أن يثير بقية الأقليات كالسيخ و البنجابيين و الآساميين، و الوقوف كحاجز أمام فلسفة الحكم الباكستاني القائم على أساس ديني، مما يهدد الاستقرار في الهند ذات الأقلية المسلمة كبيرة العدد.

1- Roland- Pierre Parignaux. "**Le Cachemire à l'heure Afghane**" Le monde diplomatique: 49° année, n° 574, Janvier 2002. p. 12.

خريطة رقم (04): تقسيم إقليم كشمير بين الأطراف المتنازعة



بالنسبة لباكستان:

- تعتبر كشمير منطقة حيوية لأمن باكستان لأنها تمثل عمقا إستراتيجيا أمام الهند.
- تنبع من الأراضي الكشميرية ثلاثة أنهار حيوية للزراعة و للأمن المائي الباكستاني.

- وجود شبكة للسكة الحديدية في "سرحد" و شمال شرقي البنجاب تمر بمحاذاة كشمير، و وجود طريقين رئيسيين[1].

بالنسبة للصين:

- يمثل إقليم كشمير رهانا إستراتيجيا باعتباره يربط الصين بإقليم "لاداخ"، الذي يتصل بـ "أكساي شين" الجزء الذي تسيطر عليه الصين من كشمير.
- شمال كشمير تتواجد به أنهار "سياشين" الجليديةالتي احتلتها الهند سنة 1984 بعدما كانت تابعة لباكستان، و رغم كونها أنهار جليدية خالية من الحياة والثروات الطبيعية بارتفاع 18000 قدم فوق سطح البحر، إلا أنها ذات أهمية بالغة للصين لكونها تشرف على مواقع صينية لتجارب الصواريخ.
- تشرف كشمير على إقليم "كسينجيانغ" الذي تتواجد به حركة "ويغور" الإسلامية الانفصالية.
- تشرف أنهار "سياشين" في شمال كشمير على مناطق بها احتياطي كبير من الغاز و النفط في أقصى غرب الصين.
- تشرف كشمير على طريق "قاراقورم" الذي يخترق جبال الهيمالايا و يربط الصين بباكستان و آسيا الوسطى[2].

مع مطلع التسعينيات عرف النزاع حول كشمير منحى جديدا من خلال تبلور معارضة جديدة مدعومة من باكستان، متمثلة في جماعات المقاتلين الذي شاركوا في الحرب الأفغانية، و شرعوا في عبور الحدود لتلقي تدريبات عسكرية، وظهرت حركات و منظمات مسلحة مثل حزب الأنصار وحزب المجاهدين و غيرهما[3].

1- صحيفة الخبر. عدد 3490، 8 جوان 2002.

2- جاسم تقي. "الهند.. باكستان.. إنها الحرب". جريدة الخبر. عدد 3485، 2 جوان 2002.

3- Christopher Jaffrelot. L'Inde contemporaine de 1950 à nos jours. Paris, éditions Fayard.p. 275.

وشهدت سنة 1990 نتيجة لذلك تصعيدا خطيرا للوضع بوقوع العديد من الحوادث في الإقليم، منها الهجرة الجماعية للهندوس من "سرينغار"، و وصول عدد الضحايا في تلك السنة إلى 1896 قتيل، ليرتفع هذا العدد سنة 1993 إلى 8438، و لم يبقى في سرينغار سوى 3000 هندوسي بعد هجرة حوالي 90 ألفا إل مناطق أخرى[1].

و مع امتلاك الهند و باكستان للأسلحة النووية بعد تجارب ماي 1998، دخل النزاع في كشمير مرحلة جديدة بأخذه لبعد نووي، حيث بلغ النزاع نقطة حرجة بعد وقوع اشتباكات مسلحة على الحدود عام 1999 (أزمة كارجل)، و هي الأزمة الأخطر منذ عام 1971م[*].

وساهمت طبيعة القيادة السياسية في البلدين آنذاك في زيادة حدة التوتر، حيث كان الحزب الهندوسي المتطرف "الحزب الوطني الهندي" أو "باهاتيا جاناتا بارتي" (BJP) في السلطة، بالتزامن مع وصول الجنرال "برويز مشرف" إلى الحكم في باكستان بعد انقلاب عسكري "أطاح" بـ "نواز شريف"، إثر موجة غضب شعبي ضده بعد إذعانه للضغوط الأمريكية و سحبه للقوات الباكستانية من "كارجل".

1- -------------------------. **Inde: tensions régionalistes.** Etat du monde 2001 (annuaire géopolitique et économique mondial): Paris, 1995. p. 198.

* بدأت أزمة كارجل في 9 ماي 1999 عندما تسلل 600 مقاتل كشميري إلى القسم الهندي من كشمير، و تزعم الهند أنهم تسللوا تحت تغطية من الجيش الباكستاني، و قد نجح المتسللون في الإستيلاء على منطقة واسعة تقع على بعد 220 كم من سرينغار، و خصوصا مواقع (كارجل، راس و باتيك)، و هي مواقع تطل على طريق سريع هندي إستراتيجي، و ردت الهند على هذا الهجوم بدفع 50 ألف جندي إلى كشمير، و فتحت أربعة جبهات قتال في كارجل قرب الخط الفاصل بين البلدين، و قامت بهجمات على الوحدات الباكستانية على طول حدود كشمير، و قد مارست الإدارة الأمريكية ضغوطا على باكستان، مما دفعها إلى سحب قواتها من "كارجل".

أنظر: أحمد إبراهيم محمود. مرجع سابق. ص 57.

وبعد أحداث 11 سبتمبر أخذ النزاع على كشمير منحى آخر بتأثره بالحرب على الإرهاب، حيث استغلت الهند الفرصة لضرب الحركات المسلحة الكشميرية باعتبارها جماعات إرهابية، مستندة على هجوم تلك الجماعات على البرلمان الهندي في 19 ديسمبر 2001، و الهجوم على منطقة "كالوتشاك" في 14 ماي 2002، متهمة في نفس الوقت باكستان بدعم الإرهاب، و قامت الهند بحشد قواتها على طول الحدود مع باكستان، التي ردت بدورها بحشد حوالي 80% من قواتها لمواجهة الهند، و قامت بنشر صواريخ شاهين القادرة على حمل رؤوس نووية و هددت باستعمالها في حال عبور القوات الهندية للحدود الدولية، و أكدت أنها ستواجه الهجوم الهندي بوسائل تتعدى الجانب التقليدي[1].

وأكدت الصين خلال هذه الأزمة أنها لا ترغب في حدوث مواجهة بين الهند و باكستان يمكن أن تدفع المنطقة إلى كارثة، في ظل امتلاك الطرفين للسلاح النووي و أدوات توصيله، لذلك حرصت على تهدئة التوتر بين الجارتين النوويتين، فحاول الرئيس الصيني خلال مؤتمر الأمن الإقليمي في كازاخستان أن يجمع الرئيس "مشرف" برئيس الوزراء الهندي "فاجباي" في لقاء مشترك، كما حاول التنسيق مع نظيره الروسي للخروج من الموقف المتأزم في كشمير[2].

ثانيا : الصراع على النفوذ و القيادة الإقليمية :

ينشأ الصراع من أجل بسط النفوذ و فرض الهيمنةو الانفراد بالقيادة الإقليمية في نظام إقليمي، من وجود قوتين أو قوى مهيمنة أو طامحة للهيمنة لكل منها إدراك قوي بنفسها كقيادة إقليمية، و كفاعل له من الإمكانات و المقومات ما يؤهله لقيادة نظام إقليمي، و توجيه تفاعلات ذلك النظام لخدمة مصالحه و أهدافه.

1- جاسم تقي. مرجع سابق.

2- بشير عبد الفتاح. "الهند و باكستان: صراع متجدد". السياسة الدولية: عدد 149، جويلية 2002. ص 151.

و يعد النظام الإقليمي لجنوب آسيا أحد ميادين الصراع الهندي الصيني من أجل الهيمنة و النفوذ، لاسيما أن كل واحد منهما ينظر إلى نفسه باعتباره القطب الرئيسي في المنطقة بشريا و ثقافيا و حضاريا[1].

و إذا كانت القوى الكبرى بطبيعة تكوينها تميل إلى مراجعة المبادئ الأساسية لرؤاها الفكرية، و تكون حينها أكثر استعدادا للهجوم و التصادم، و هي تنزع أيضا إلى القوة إلى بسط هيمنتها الإقليمية عبر البحار و الأراضي، فإن هذا ينطبق على الصين و الهند فهما عملاقان آخذان في الصعود و بسط هيمنتهما في آسيا، و متشابهان في تعداد السكان، و مختلفان في الرؤى و الأفكار[2].

وهذا التنافس الصيني الهندي يؤثر على المناخ السياسي في النظام، من ناحية الاستقطاب و تنوع التحالفات و الولاءات و نمط العلاقات بين دول النظام، و ذلك باختلاف الإستراتيجية المتبعة من كل طرف لتحقيق أهدافه و كسب أكبر عدد من دول النظام كحلفاء إلى جانبه.

فالهند تحاول القيام بلعب دور الفاعل الرئيسي في منطقة جنوب آسيا، بشأن كافة الترتيبات الأمنية و السياسية[3].

و يدخل هذا في إطار سعيها للسيطرة على الفضاء الممتد من الخليج العربي وخليج البنغال، و من المحيط الهندي إلى آسيا الوسطى[4].

فلطالما نظرت الهند للصين كأكبر تهديد عسكري محتمل لها، و كانت هذه النظرة هي القوة الدافعة للروابط الهندية مع الإتحاد السوفييتي سابقا بعد تردي العلاقات الصينية السوفياتية، و أدى الخلاف الحدودي للهند مع الصين و علاقات

1- أحمد إبراهيم محمود. مرجع سابق. ص 56.

2- شيرين حامد فهمي. "العلاقات الصينية الهندية.. تطبيع أم تصادم؟". مرجع سابق.

3- أحمد إبراهيم محمود. مرجع سابق. ص 54.

4- Isabelle Cordonnier. "**L'Inde et La Chine: La rivalité de deux titans**". Défense nationale: 53eme année, n° 10, October 1997. p. 128.

هذه الأخيرة مع باكستان و تقديمها لمساعدات عسكرية لها، ودعم برنامجها النووي و الصاروخي، إلى اعتبار الهند للصين كواحدة من أكبر اهتاماماتها الأمنية.. إن هدف الهند هو البقاء كفاعل مهيمن في جنوب آسيا و كقوة مستقلة عن التأثير الصيني[1].

و تعتبر الهند نفسها مركز النظام الإقليمي الذي يفرض على الدول الأخرى في النظام، أن يكون سلوكها منسجما مع الدور الإقليمي للهند كقوة كبرى، و بالتالي فغن سلوك الدول الأعضاء ينبغي أن يكون سلوكا مكملا لأمنها، و معززا لموقعها الإقليمي و لطموحاتها نحو لعب دور عالمي[2].

ولكن هذا الهدف لم يعد متاحا للهند تحقيقه دون صعوبات و تحديات تأتيها من الصين الراغبة بدورها في لعب دور محوري في تفاعلات النظام، و إقامة علاقات إستراتيجية مع دوله خاصة مع تلك التي توصف بالدول الصغرى، و بالتعاون مع حليفتها التقليدية باكستان ذات التاريخ العدائي الطويل مع الهند.

وإصرار الصين على صياغة علاقات و روابط متينة مع دول جنوب آسيا، هو دليل على عزمها على أن تصبح قوة متعددة الأبعاد في المنطقة، و رفضها لإبقاء جنوب آسيا كمجال للنفوذ الهندي.. لأن هذه الأخيرة اعتادت على النظر تقليديا لجنوب آسيا كمنطقة طبيعية لأمنها و كمجال للنفوذ الحضاري، و لكن التزايد المضطرد للنفوذ الصيني في المنطقة يتحدى وضع الهيمنة التقليدي للهند في جنوب آسيا[3].

1- **China as regional hegemon?**. In: "http://community.middleburg.edu/scs/docs/Godwin, %20china%20as%20a%20regional hegemon.pdf".

2- هاني إلياس الحديثي. مرجع سابق. ص 150.

1- John w. Garver. "**China's South Asian interests and policies**". A paper prepared for U.S – China economic and security review commission, 22 July 2005. In: "http://www.uscc.gov/hearings/2005hearings/wriying_testimonies/05_07_21_22wrts/garver_john_wrts.pdf".

وأقبلت الصين في هذا الإطار على توثيق علاقاتها مع باكستان و بقية الدول الصغرى في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، و تنظر الدول الصغرى التي تعيش في ظل الهند للصداقة مع الصين كعلاقة ذات جاذبية، و غالبا ما ترى شعوب تلك الدول في علاقاتها مع الصين كضامن لاستقلالها عن الهند، و كوسيلة لكسب رافعة وقائية مع نيودلهي، و تثمن حكومات دول جنوب آسيا الصغرى صوت الصين كعضو دائم في مجلس الأمن، لتوصل صوت تلك الدول في مجلس الأمن و ترافع لأجلها، أو حتى لانتقاد واشنطن فيما يخص تصرفاتها و سلوكاتها تجاه تلك الدول[1].

و تستفيد الصين من إرادة وإمكانية جيرانها من الدول الصغرى في جنوب آسيا في إدارة شؤونها الدفاعية وسياستها الخارجية، فسيكون ذلك أكثر أهمية و فعالية بالنسبة لتحقيق السلم و الاستقرار في مناطق الصين الحدودية مما لو قامت بكين بذلك الدور لوحدها، و هذا ما يجعل من مصلحة الصين العمل على الالتزام بضمان استقلالية الدول الصغرى في جنوب آسيا، و تدخل المساعدات الماليةوالمادية والعسكرية المقدمة من الصين إلى هذه الدول في هذا الإطار[2].

وأدى ذلك إلى ظهور تحالف صيني مع جيران الهند من الدول الصغرى في المنطقة، فأصبحت تشكل عنصر الاستقرار لتلك الدول و عنصر القوة الذي يمكنهم من اتخاذ قرارات و سياسات مستقلة عن الهند، هذا فضلا عن الدور الاقتصادي المهم الذي تلعبه الصين في المنطقة في كل من باكستان و بنغلاديش و نيبال و سريلانكا، حيث تعتبر الداعم الاقتصادي الأول لتلك الدول[3].

فبعد أن كانت الهند الشريك التجاري التقليدي لجيرانها نجد أن تجارة الصين مع دول جنوب آسيا تنمو بسرعة كبيرة.. وصادرات الصين نحو بقية دول جنوب آسيا آخذة في التزايد عاما بعد آخر أسرع من نظيرتها الهندية منذ سنة 2004.. ورفعت

2- Ibid.
2- Upendra Gautam. Op. Cit.
3- شيرين حامد فهمي. "العلاقات الصينية الهندية.. تطبيع أم تصادم؟". مرجع سابق.

الصين كذلك من استثماراتها و من حجم مساعداتها الاقتصادية و التنموية و هباتها لدول جنوب آسيا.. ففي بنغلاديش بنت الصين ستة جسور للصداقة.. و في سريلانكا استثمرت الصين في قطاع البنى التحتية خاصة محطة "نوروشولاي" للطاقة.. و دفعت 306.7 مليون دولار عام 2007 لتطوير ميناء "هامبانتوتا"[1].

وتنظر الصين للعلاقات العسكرية كجزء من أجندتها المعتادة للتعاون الدولي وهي تبحث عن توسيع علاقاتها العسكرية مع دول جنوب آسيا، و تتبادل الصين سنويا مع باكستان و بنغلاديش بعثتين أو ثلاث من وزارة الدفاع أو المناطق و الأكاديميات العسكرية[2].

وبرزت الصين كممول رئيسي بالأسلحة لقوات بنغلاديش المسلحة، ففي عام 2006 وردت الصين 65 و 114 من الصواريخ و أنظمة مرتبطة بها، و يعود أصل الكثير من الأسلحة المستعملة في بنغلاديش إلى الصين مثل دبابات T-59، T-62، T-69 و T-79.. و يعود الفضل للصين بشكل كبير في بناء و تجهيز البحرية البنغالية مثل الفرقاطات و الصواريخ.. و هنالك مخاوف هندية من منح بنغلاديش للصين حقوق تأسيس قواعد عسكرية تعقد من أمن الهند في الشمال الشرقي[3].

و تعتبر الصين الممول الأول لباكستان بالأسلحة و ما كان للبرنامج النووي الباكستاني أن يتم لولا المساعدة الصينية، وكذلك الشأن بالنسبة لبرنامج تطوير الصواريخ البالستية و تحديث الجيش الباكستاني، من خلال بيع معدات عسكرية مختلفة مثل طائرات F7 المقاتلة.. و بيع صواريخ باليستية متوسطة المدى M11،

1- Pravakar Sahoo. China's growing presence in India's neighborhood. East Asia forum, February 5th, 2010. In:
"http://www.eastasiaforum.org/2010/02/05/chinas-growing-presence-in-indias-neighbourhood/.

2- John w. Garver. Op. Cit.

3- Vijay Sakhuja. "**China- Bangladesh relations and potential for regional tensions**." China brief: Volume IX, Issue 15, July 23, 2009. p. 10, 11.

وتقديم مساعدات تقنية في إنشاء مركب الطيران في "كامرا" ولفتح مستودع "كراتشي" البحري، مع التوقيع على بروتوكولات حول مسائل الإنتاج والأبحاث ونقل التكنولوجيا في مجالات الدفاع[1].

و تتجه حوالي 90% من مبيعات الأسلحة الصينية إلى الدول التي تقع على حدود الهند، و التي كانت دوما تعارض تطلعات الهيمنة الهندية في جنوب آسيا، ومن ثم كان لجوؤها إلى تدشين علاقات أمنية مع قوى إقليمية أخرى مثل الصين[2].

أمام هذا المد الصيني السريع في تغلغله بالمنطقة، رفضت الهند أية محاولة من الدول الصغرى في المنطقة لتغيير ولاءاتها وتحويلها نحو الصين، متبعة في ذلك سياسة من شقين:

تقوم في شقها الأول على فرض العقوبات أو التهديد بها، فالهند تتمتع بالعديد من المزايا الجغرافيا و الاقتصادية و العسكرية، و بإمكانها معاقبة دول جنوب آسيا بسبب روابطها مع الصين، مثلما فعلت مع نيبال عندما رفضت تجديد اتفاقية العبور معها مما خنق الاقتصاد النيبالي و كان بمثابة فرض عقوبات اقتصادية عليها بسبب ميول نيبال للتعامل مع الصين أكثر من الهند، و هو ما أجبر نيبال على التراجع عن صفقة شراء أسلحة من الصين[3].

و تقوم في شقها الثاني على محاولة كسب ود و ولاء دول النظام عبر انتهاج أسلوب الحوار و التعاون، و تجلت ملامح هذه السياسة مع وصول "ناراسيماراو" لرئاسة الوزراء سنة 1990 و فتحه للحوار مع الدول المجاورة مثل بنغلاديش، حيث تم فتح حوار بين البلدين في 24 فيفري 1990 لحل مشكلة تقسيم مياه "نهر الغانج" التي تؤثر على أمنها المائي، كما قام "ناراسيماراو" بزيارة لنيبال تكريسا لإرادة الهند في

4- Valérie Niquet. "**Les relations Sino-pakistanaise depuis la fin de la guerre froide**". <u>Défense nationale :</u> 53eme année, n° 1, Octobre 1997. p. p. 141, 142.

2- شيرين حامد فهمي. "**العلاقات الصينية- الهندية.. تطبيع أم مزيد من التصادم؟**". مرجع سابق.

3- John w. Garver. Op. Cit.

تحسين العلاقات مع هذا البلد ومساندة تجربته الديمقراطية الفتية، والتحاور بشأن تجديد اتفاقية العبور بين البلدين وعقد اتفاقيات اقتصادية وثقافية وتشجيع نيبال للانعتاق من التأثير الصيني[1].

وواصل رئيس الوزراء الآخر "إندار كومار غوجرال" سياسة تجاه جنوب آسيا عرفت باسم "مبدأ غوجرال"، والذي يقوم على أساس حسن الجوار و تسوية الخلافات بطرق سلمية، وقد أفرزت هذه السياسة بعد تطبيقها سنة 1996 نجاحا سريعا و ممتازا مع كل من سريلانكا و بنغلاديش، و لكن العلاقة الأصعب تبقى مع باكستان بسبب الدعم الصيني للبرنامج الصاروخي و النووي الباكستاني[2].

و بسبب الدعم السياسي اللامحدود الذي تقدمه باكستان للصين في كل القضايا الحساسة بالنسبة لبكين، حيث تستغل باكستان أية زيارة رسمية لتؤكد للصين دعمها بخصوص مسائل حقوق الإنسان و تايوان و التبت[3].

واتبعت الهند إستراتيجية أخرى جديدة تقوم على توسيع مجال تأثيرها خارج حدود شبه القارة الهندية، والدخول إلى مجال النفوذ التقليدي للصين في شرق و جنوب شرق آسيا، بتطويرها لإستراتيجية "التوجه شرقا" (Look East) و هي الدولة الجنوب آسيوية الوحيدة التي دخلت في حوار شراكة كامل مع دول (الآسيان)، ودخلت كعضو في منتدى آسيان الإقليمي (ARF)، باحثة عن مواجهة النفوذ الصيني عبر توسيع علاقاتها السياسية و الاقتصادية و العسكرية في جنوب شرق آسيا[4].

---

1 - Christopher Jaffrelot. **Inde:Une alternance pour quel renouveau.** Etat du monde 1991(annuaire géopolitique et économique mondial): Paris, 1991. p. 256.

2- Isabelle Cordonnier. Op. Cit. p. 129.

3- Valérie Niquet. Op. Cit. p. 139.

2- Paul H. B Godwin. "**China as regional hegemon?**". In:

"http://community.middleburg.edu/scs/docs/Godwin, %20china%20as%20a%20regional hegemon.pdf".

ومثلما فعلت الصين في جنوب آسيا، قامت الهند بتقديم نفسها لدول المنطقة (شرق و جنوب شرق آسيا) على أنها عامل استقرار هناك و ثقل موازن للصين، وتوجيه أنظارها نحو تطلعات الهيمنة الصينية، مع عملها على تنويع روابطها مع الاقتصاديات الديناميكية لدول جنوب شرق آسيا من أجل تسريع تنميتها، و بطريقة أكثر شمول تبحث الهند عن الحصول على بعد آسيوي أوسع، و يمر ذلك عبر الاندماج في التنظيمات الإقليمية مثل "منتدى آسيا المحيط الهادي للتعاون الاقتصادي" (APEC)، و "منتدى آسيان الإقليمي"(ARF)، و "مجلس التعاون الأمني في آسيا المحيط الهادي"(CSCAP) (1).

ثالثا: سباق التسلح و انتشار الأسلحة النووية:

تتميز البيئة الأمنية لجنوب آسيا بقدر كبير من التوتر، بوجود نزاعات ذات طبيعة متنوعة مثل "النزاعات داخل الدولة" التي تنخر الكثير من دول المنطقة، مثل الحرب الأهلية بين التاميل و الحكومة في سريلانكا التي أدخلت البلاد في دوامة عنف منذ 1983 (حتى و إن كانت حدة النزاع قد خفت بعد انتصارات الحكومة على التاميل في السنوات القليلة الماضية)، و النزاع الذي ميز نيبال بين الحكومة و الثوار الماويين لمدة طويلة و لم تكبحه إلا التسوية السياسية و الموافقة على إدراج الماويين في الحياة السياسية، والتوترات الطائفية في الهند بين الهندوس و المسلمين والسيخ، وتزايد المطالب الانفصالية في إقليمي "بلوشستان" و "باشتونستان" بباكستان.

وتساهم النزاعات بين دول النظام و العوامل الإقليمية و الدولية في تأزيم البيئة الأمنية، مثل نزاع كشمير المستعصي بين الهند وباكستان، واحتمال تجدد النزاع الحدودي بين باكستان وأفغانستان بعد القضاء على حكم طالبان و تشكيل حكومة مركزية هناك، فضلا عن التطورات الحاصلة بعد أحداث 11 سبتمبر وإعلان الحرب

3- Isabelle Cordonnier. "**L' Inde et La Chine: la rivalité de deux titans**". Défense Nationale: 53eme année, n° 10, Octobre 1997. p. p. 129, 130.

على الإرهاب، و التمركز الأمريكي في أفغانستان وآسيا الوسطى، والصعود المستمر للصين مع ما تشهده علاقاتها مع الهند من توتر و مع باكستان من توافق.

لذلك ليس من قبيل الصدفة أن يصف الباحث "ريتشارد هاس" (Richard Hass) بأنها منطقة فريدة و خطيرة[1]، و ليس من المفاجئ أيضا أن يصنفها التقرير السنوي الذي يعده "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" (SIPRI)، على أنها الإقليم الذي حققت فيه النفقات العسكرية زيادة أكثر من غيره من الأقاليم في العالم سنة 2004، بزيادة نسبتها 14.3%[2].

فقد أدى التاريخ الصراعي الطويل بين دول النظام إلى فجوات نفسية هائلة بين شعوب و نخب هذه الدول، و نتج عن ذلك سيطرة الشك وعدم الثقة على العلاقات بين دول النظام، فأي تطورات إستراتيجية تطرأ لدى أي طرف تثير الشك لدى الأطراف الأخرى التي تعتبرها موجهة ضدها، فمثلا عندما زادت الهند ميزانيتها العسكرية عام 2000 بنسبة 28.2% و وصلت إلى حوالي 13 مليار دولار، أثار ذلك ردود فعل عنيفة من الجانب الباكستاني الذي اعتبر هذه الخطوة دليلا جديدا على نوايا الهيمنة العسكرية الإقليمية للهند، و أنها تسعى لإشعال سباق جديد للتسلح في جنوب آسيا و أنها تخل بميزان القوى في المنطقة[3].

و تطورت الخلافات القائمة بين الطرفين الهندي و الباكستاني إلى اشتعال موجة من سباق التسلح النووي بينهما، حيث كان هذا السباق مدفوعا بالقلق الهندي من وجود تعاون نووي إستراتيجي بين الصين و باكستان و هو ما تعتبره الهند موجها

1 - John Arquilla. "Nuclear weapons in South Asia: more may be manageable" Comparative study: Vol. 19. n° 4. October- December 1996. p. 19.

2- التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي. الكتاب السنوي 2005، تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. ترجمة فادي حمود و آخرون. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، جانفي 2004. ص 456.

3- أحمد إبراهيم محمود. مرجع سابق. ص 56.

ضدها، و قد ازداد الاهتمام الهندي بالتسلح النووي عقب فوز حزب "بهاراتيا جاناتا" الهندوسي المتطرف في انتخابات 1998، فبمجرد تشكيل الحكومة بدأ مسؤولو حكومة الحزب الهندوسي في التحضير سرا للتجارب النووية، و قد قام العلماء الهنود بإجراء ثلاثة تجارب يوم 11 ماي 1998، ثم أتبعوها بتجربتين يوم 13 ماي، و هو ما دفع بباكستان بدورها إلى إجراء ستة تجارب نووية يومي 28 و 30 ماي 1998 ردا على التجارب الهندية، و هو ما أدى إلى دفع الصراع الهندي الباكستاني إلى آفاق بالغة الخطورة[1].

وتقف وراء الخيار النووي الباكستاني مجموعة من الدوافع الإستراتيجية و القومية، منها:

- الحفاظ على الوحدة الوطنية و على سيادة و قوة الدولة، لأن البيئة الأمنية الباكستانية ظلت محكومة بطغيان أزمة كشمير، و التخوف من محاولة الهند تقسيمها ثانية مثلما حدث في حرب 1971، التي نتج عنها انفصال ما كان يعرف بـ"باكستان الشرقية" و تأسيس جمهورية بنغلاديش محلها.
- فشل الإستراتيجية المعتمدة على دعم الحلفاء الخارجيين مثل الصين و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم يمنع الدعم الخارجي من هزيمة باكستان في حروبها مع الهند[2].
- افتقار باكستان لعمق إستراتيجي أمام الهند التي تمثل أربعة أضعاف مساحة باكستان،لان هذه الأخيرة عبارة عن مستطيل ضيق بـ 1000 ميل طولا و 300 ميل عرضا[3].

1- نفس المرجع. ص 57.

2- Françoise Donnay. "Inde- Pakistan force militaire en présence" Rapport de GRIP. In: 2001. http://www.rsc.ox.ac.uk/PDFs/workingpaper7.pdf.

3- John Arquilla. Op. Cit. p. 16.

- تفوق الهند من ناحية التسلح التقليدي و هذا ما يجعل من الصعب على باكستان صد أي هجوم هندي بقواتها التقليدية من جهة، و يجعل الخيار النووي ضروريا من جهة أخرى، باعتباره حسب أحد المحللين "الموازن الكبير" الذي يوازن التفوق الهندي التقليدي **(مثلما يوضح الجدول الموالي)**[1].

جدول رقم (07): مقارنة بين القوات التقليدية الهندية و الباكستانية 2001

المؤشرات	الهند	باكستان
التعداد الكلي للقوات العاملة	**1.263.000**	**620.000**
تعداد القوات الاحتياطية	**535.000**	**513.000**
عدد أفراد القوات البرية	**1.100.000**	**550.000**
الدبابات المقاتلة	**3414**	**2300**
ناقلات الجند المدرعة	**1667**	**1150**
صواريخ أرض- جو	**1795**	**1400**
عدد أفراد القوات الجوية	**110.000**	**45.000**
الطائرات المقاتلة	**738**	**353**
عدد أفراد القوات البحرية	**53.000**	**25.000**
الغواصات	**18**	**10**
حاملات الطائرات	**02**	**00**
الفرقاطات	**18**	**08**
طيران البحرية	95 طائرة مقاتلة 82 حوامة	5 طائرات مقاتلة 9 حوامات

Source: Françoise Donnay. Op. Cit.

1- Gregory F. Giles and James E. Doyle. "**India and Pakistan views on nuclear deterence**". Comparative strategy: April- June 1996. p. 146.

تبحث الهند و باكستان عن تحقيق الردع و بالنظر إلى القدرات الأساسية في الإقليم، فإن محاولة تدشين هياكل قوة كبيرة و معقدة ستكون بمثابة حالة مبالغة في التدمير، و لكي يتحقق الردع في جنوب آسيا فإن ذلك يتطلب من البلدين امتلاك القدرة على إحداث تدمير لا يمكن احتماله من قبل أي منهما، فيجب في هذه الحالة على باكستان أن تمتلك القدرة على تدمير أربع مدن هندية رئيسية و هي: بومباي "مركزها المالي"، و نيودلهي "مركزها التجاري"، و مراكز تواجد صناعات التكنولوجيا المتقدمة أي مدينتي "بنغالور" و "حيدر أباد"، و على الجانب الهندي فإن توجيه ضربة لا يمكن احتمالها من طرف باكستان يتطلب القدرة على تدمير "إسلام أباد" و مدينتين رئيسيتين هما "لاهور" و "كراتشي" (1).

و لا يتم سباق التسلح بين الهند و باكستان بمعزل عن الصين التي لها دور كبير في هذا المجال، لأن البرنامج النووي و الصاروخي الإيراني لم يكن ليتم لولا الدعم الصيني، فللصين مصلحة في الحفاظ على توازن القوى القائم بين الهند و باكستان، لأن وجود باكستان قوية و مستقرة و لها الإرادة لتحدي الهند، يمنح الكثير من الامتيازان للصين أمام الهند (2).

وتصل العلاقات العسكرية إلى حد الشراكة الإستراتيجية بين الصين وباكستان، فالصين هي الممول الأول لباكستان بالأسلحة و ساهمت بشكل كبير في تطوير برنامجها الصاروخي، أين لجأت باكستان للاستعانة بالخبرة الصينية بالدرجة الأولى و الكورية الشمالية بدرجة ثانية، لموازنة التفوق الهندي في هذا المجال و أمدتها الصين بصواريخ M11 (3).

1- صبحي عسيلة. "الأسلحة النووية في جنوب آسيا: تصورات لضبط التسلح". قراءات إستراتيجية: المجلد الرابع 2001، العدد الثالث، مارس 2001. في:

"http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1/".

2- John w. Graver. Op. Cit.
3- Françoise Donnay. Op. Cit.

واعترفت الصين من جهتها أنها المصدر الرئيسي للتصاميم الأولية للأسلحة النووية و الشريك الرئيسي في عملية تطوير المركب النووي الباكستاني، والمصدر الأساسي كذلك لتكنولوجيا الصواريخ قصيرة و متوسطة المدى، و الشريك في تطوير صواريخ كروز التي جربت في 2005[1].

لذلك تشكل العلاقات العسكرية الصينية الباكستانية مشكلة للعلاقات الهندية الصينية، إذ يعتقد الهنود أن الصين تستخدم باكستان لاحتواء الهند، و الحيلولة دون صعودها كمنافس محتمل لها[2].

وإلى جانب مساعدتها لباكستان في برنامجها النووي و الصاروخي، تشكل الصين أيضا بما تعرفه من تطورات إستراتيجية في قواتها العسكرية هاجسا للهند التي ظلت تنظر للصين على أنها مصدر التهديد الرئيسي لها، منذ هزيمتها أمام الصين سنة 1962، و قيامها بإجراء أول تفجير نووي سنة 1964، و شعور الهند عندها أنها متخلفة من حيث القوة و الوضع الإستراتيجي عن الصين، لذلك شرعت آنذاك في بدء تنفيذ برنامج لبناء سلاح نووي، و بالتالي يبدو أن سياسة الأمن القومي الهندية ظلت محكومة بصورة تقليدية بمتابعة التطورات الإستراتيجية الجارية في القوة العسكرية الصينية، بالإضافة إلى رصد و تتبع التعاون الإستراتيجي بين الصين و باكستان[3].

1- Urvashi Aneja. "**Pakistan-China relations: recent developments (Jan-May 2006)**". IPCS SPECIAL REPORT 26, Institute of peace and conflict studies, New Delhi, June 2006. In:
"http://www.ipcs.org/IPCS-special-Report-26.pdf".

2- جابر سعيد عوض. "**الهند الإقليمية و الدولية**". دراسات الجزيرة، 7/ 5/ 2006. في:
"http://www.aljazeera.net/NR/exers/AF572700-AF6b-4F42-B5A5".

3- أحمد إبراهيم محمود. مرجع سابق. ص 58.

فعندما ارتفعت النفقات العسكرية الصينية في الفترة الممتدة ما بين 1988-1995 بـ 26% أي بما يعادل 24 مليار دولار، اعتبرت الهند ذلك تهديدا لها و قررت هي الأخرى رفع ميزانيتها العسكرية[1].

ويبدي الساسة و العسكريون الهنود قلقا كبيرا بسبب التطورات التي يعرفها برنامج تحديث القوات العسكرية الصينية، الذي يهدف إلى اكتساب قوة بحرية قادرة على القيام بعمليات في البحار المفتوحة، و توسيع و تحسين الترسانة النووية، و تمويل الدول المجاورة للهند مثل تصدير التكنولوجيا النووية و الباليستية، بينما لم يكن للهند نظم تسلح إلى غاية 1990 لذلك انطلقت منذ 1996 في جهود لتحديث قواتها، و لكن كل ذلك يبقى غير كاف مقارنة بالصين التي بدأت جهودها منذ مدة طويلة و بطريقة أكثر تنظيما خاصة من ناحية التمويل المالي[2].

ورغم أن الهند و الصين قد اتفقتا على التعاون أكثر في حل مشكلة الحدود و المخدرات و التجارة، إلا أن عنصر الشك تجاه الصين في الهند مازال مسيطرا حيث أن النقاشات التي دارت في مارس 2003 بين العسكريين و المسؤولين السياسيين الهنود، خلصت إلى أن الصين تمثل أحد التهديدات الرئيسية للهند، لذلك تقوم إستراتيجية الأمن الهندي حاليا على استعمال التهديد الصيني كأحد الأسباب العقلانية لبناء نظم تسلح جديدة، لأن الصين بإمكانها الوصول إلى جميع أنحاء الهند بفضل ترسانتها النووية، و يسود اعتقاد في الهند أن الصين لن تعامل الهند كقوة مكافئة إلا إذا استطاعت الرد على التهديد النووي الصيني، و ترى الهند أن الصين لا تعتبرها كقوة إقليمية معترف بها و لتغيير هذا التصور، الكثير من الهنود يحسون بالحاجة لبناء ترسانة عسكرية أقوى و أفضل، بينما يرى آخرون أن الهند لا يمكنها أبدا ربح سباق تسلح مع الصين[3].

1- نفس المرجع. ص 56.

2- Isabelle Cordonnier. Op. Cit. p. p. 131, 132.
3- Col Mona Lisa D. Tucker. Op. Cit.

ومن ناحية أخرى تخشى الهند من أن تنامي اعتماد الصين على النفط القادم من المحيط الهندي سيهدد القوة البحرية الهندية، و لا سيما إذا بقت العلاقات بين البلدين على حالها، أو تنامت العلاقات الصينية الباكستانية بشكل يثير قلق الهند(1)، فالهند تتخوف من اتجاه الصين نحو سواحل المحيط الهندي على المدى الطويل.. و تتزايد المخاوف من احتمال نقل الغواصات التي شرعت الصين في بنائها إلى مياه المحيط الهندي بما يهدد مصالحها الحيوية هناك بشكل مباشر(2).

رابعا : أمن الطاقة في علاقات الصين بدول جنوب آسيا :

أدى النمو الاقتصادي السريع الذي تعرفه الصين منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية نهاية السبعينيات، إلى زيادة الحاجة لمختلف الموارد الطاقوية اللازمة لتدوير عجلة الاقتصاد الصيني، و تفاقمت هذه الحاجة إلى الحد الذي جعل من الصين تخرج سنة 1993 من حالة الاكتفاء الذاتي من النفط التي كانت تتمتع بها لتدخل في نادي الدول المستوردة لهذه المادة الحيوية.

وأصبح لزاما على الصين التكيف مع هذه الحالة الجديدة من التبعية الطاقوية، فوضعت إستراتيجية لتأمين احتياجاتها الطاقوية عرفت باسم "إستراتيجية التوجه نحو الخارج" (Going-out strategy)، تعتمد على توفير الموارد الطاقوية خاصة النفط و الغاز من خلال الاستثمار في مناطق إنتاج الطاقة الرئيسية في العالم، و تنويع مصادر الإمدادات الطاقوية و عدم الاعتماد على منطقة الشرق الأوسط فقط، لتجنب الوقوع في مأزق طاقوي في حال حدوث اضطرابات في تلك المنطقة المعروفة بعدم استقرارها.

رغم كون جنوب آسيا من المناطق ذات الاحتياطيات القليلة من الموارد الطاقوية الحيوية خاصة النفط والغاز، إلا أن الصين توليها أهمية كبيرة في تحقيقها

1- إيمان عمر الفاروق. مرجع سابق.

2- عبد العزيز حمدي عبد العزيز. مرجع سابق. ص 81.

أمنها الطاقوي الأهمية الجيوبوليتيكية لموقع المنطقة من جهة، و لوجود الهند فيها كمستهلك عالمي كبير للطاقة و كمنافس للصين في هذا المجال.

فمن الناحية الجيوبوليتيكية تمتاز جنوب آسيا بخصائص مميزة بصفتها شبه قارة تسيطر على ممرات برية و بحرية حيوية، إذ تحدها جبال الهملايا و طريق "قاراقوروم" و أراضي "هيندوكوش" شمالا، وجبال أصغر حجما في الشرق والغرب، و خط ساحلي طويل جنوبا، مع مساحة تقارب 2 مليون ميل مربع (أي حوالي 5 ملايين كم^2)، محاطة شمالا بالصين و بأفغانستان التي تفصلها عن تركمنستان و منطقة آسيا الوسطى، و إيران من الغرب، و ميانمار من الشرق، بينما يربطها المحيط الهندي جنوبا بخليج البنغال في جانبه الشمالي الشرقي و بحر العرب في جانبه الشمالي الغربي[(1)].

فجنوب آسيا تعتبر ممرا لنقل الغاز والنفط من دول آسيا الوسطى عبر خطوط أنابيب تمتد من أراضى هذه الدول إلى أفغانستان فباكستان أو عبر إيران إلى باكستان والهند ويمكن أن تمتد إلى الصين[(2)].

و طالما مكن هذا الموقع الجغرافي جنوب آسيا من لعب دور الرابط بين أجزاء مختلفة من القارة الآسيوية، إذ تربط بين جنوب شرق آسيا و الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، و هي تعتبر مناطق حساسة و إستراتيجية من العالم، أين تتركز روسيا و الصين و آسيا الوسطى شمال جنوب آسيا، و توفر المنطقة من ناحية جنوبها الغربي مدخلا نحو الخليج العربي، في حين توفر من ناحيتها الجنوبية الشرقية مدخلا نحو "مضيق ملقا"، بينما يظل المحيط الهندي في جنوب المنطقة ذو أهمية إستراتيجية بالغة[(3)].

1- **Geographical location of South Asia.** Jul 8th, 2010. In: "http://viewstonews.com/index.php/geo-strategic-importance-of-south-asia/pakistan".

2- محمد سعد أبوعامود. "إقليم جنوب آسيا". السياسة الدولية: عدد يوليو 2009، في: "http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95967&eid=2".

3- **Geographical location of South Asia.** Op. Cit.

ومن ناحية أخرى يؤثر وجود الهند كقوة صاعدة في سوق الطاقة العالمي على الأمن الطاقوي الصيني و يدفع هذه الأخيرة لمنافسة الهند على الفرص الطاقوية في المنطقة و حتى خارجها، فبعدد سكان يفوق 1.1 مليار نسمة تعد الهند ثاني أكبر دول العالم سكانا، و تحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث استهلاك مختلف مصادر الطاقة الأولية، بمساهمتها بما مقداره 3.5% من مجموع الطلب العالمي التجاري على الطاقة، و بتسجيلها لنسبة نمو في الناتج الداخلي الخام قدرها 8% خلال المخطط الخماسي الحكومي (2002-2007) تعد الهند حاليا واحدة من بين أسرع الاقتصاديات نموا في العالم، لذلك يتوقع أن يكون لمستويات و أنماط استعمال و استهلاك الطاقة في الهند تأثيرات كبيرة على الصعيدين الوطني و العالمي[1].

و من المتوقع أن يتضاعف إجمالي طلبها الرئيسي على الطاقة مرتين بحلول عام 2030، و قد وصل استهلاك الهند الرئيسي التجاري للطاقة عام 2004 إلى 375.8 مليون طن مكافئ من النفط، و شملت الطاقة المستهلكة الفحم و النفط و الغاز و الكهرباء، و من المتوقع أن يتضاعف استهلاك الهند التجاري للطاقة عام 2030 إلى أكثر من 812 مليون طن مكافئ من النفط[2].

و لا يتعدى تجاور الصين و الهند على الجانب الجغرافي فحسب، فهما من الناحية الطاقوية أيضا يشكلان معا المسؤول الأكبر عن الزيادة العالمية المتوقعة في الطلب على الطاقة، فاستنادا إلى تقرير "إيكسون موبيل" يتطلب النمو الاقتصادي إمدادات مضمونة من الطاقة، و سوف يزداد استهلاك الطاقة السنوي عام 2030 بنسبة 60% مقارنة بعام 2000، و ستأتي معظم هذه الزيادة في الطلب على الطاقة –

1- Leena Srivastava and Riru Mathur. Global energy security: India's energy security. Fes briefing paper 14, Berlin.September 2007. p. 2.

2- Tanvi Madan. Energy security series: India. The Brookings foreign policy studies. November 2006. p. 9.

أي ما يقارب 80%- من دول غير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و تأتي الصين و الهند في مقدمة تلك الدول(1).

وتحولت جنوب آسيا نتيجة لذلك إلى ساحة جديدة من ساحات التنافس بين الصين و الهند حول الموارد الطاقوية المتوفرة في المنطقة رغم قلتها خاصة تلك المتركزة في بنغلاديش من جهة، و التنافس حول كسب و تأمين الطرق البرية و البحرية لنقل الطاقة في المنطقة.

فبالنسبة للصين تعد بنغلاديش ممرا للمناطق الهندية الشمالية الشرقية المضطربة، التي تضم محافظة "أنوراشال براديش" التي تحتفظ الصين بمطالب إقليمية قديمة لها فيها، و هي المنطقة ذاتها التي تحوي محافظة "آسام" التي يتوقع أن تسبب زلزالا ديموغرافيا في الهند بنزوح حوالي 20 مليون بنغالي مسلم نحوها، مما يجعل الهند تتخوف من تحولها إلى ثاني أكبر تجمع للمسلمين في الهند بعد إقليم "جامو و كشمير"، و لكن الهدف الأسمى و الأول للصين في علاقاتها مع بنغلاديش يتمثل في مخزونها الكبير من الغاز الطبيعي الذي ينافس مخزون أندونيسيا، و مع القرب الجغرافي لبنغلاديش من ميانمار المحاذية للصين تصبح تلك المخزونات الغازية متاحة لبكين للاستفادة منها(2).

يحدث هذا بالرغم من تضارب الأرقام حول الحجم الحقيقي لمخزونات الغاز الطبيعي في بنغلاديش، حيث تتراوح المخزونات المؤكدة من هذه المادة ما بين 5

3- ريتشارد فيبوخن. "العلاقة بين مستقبل الطلب و إمكانات العرض المشهد حتى عام 2030". في: الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على الموارد الطاقوية. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2008. ص 49.

China Brief: Volume 5, Issue 9. "**China's march on South Asia**"1- Tarique Niazi. December 31, 2006.
"http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews%5Btt_news%5D=3849"

تريليون قدم مكعب و 15 تريليون قدم مكعب، بينما تقدر وكالة المسح الجيولوجي الأمريكية المخزونات الإضافية بـ 31 تريليون قدم مكعب[1].

وقد تمكنت الصين من الحصول على حقوق استغلال حقول نفطية في بنغلاديش و بالضبط فيما يعرف بـ "باراك بوريا"، كما كسبت الصين كذلك منفذا بحريا "شيتا غونغ" في بنغلاديش، مما يجعل الصين أقرب ما يكون إلى الحقول النفطية في ميانمار و للبحار المحيطة بالهند[2].

في حين فشلت الهند في مسعاها لمد خط أنابيب لتزويدها بالغاز الطبيعي من حقول "بيبيانا" في شمال شرق بنغلاديش نحو دلهي، و لكن المشروع له جدوى اقتصادي منخفض و لا يزال حبيس المناقشات في البرلمان البنغالي.. و يبقى الانشغال الرئيسي في بنغلاديش منصبا حول ما إذا كان هنالك احتياطيات كافية لتلبية احتياجاتها الداخلية و التمكن من التصدير كذلك، إضافة لأسباب سياسية مادام أن البلدين لا يتمتعان بعلاقات ثنائية طيبة، لذلك فأي حزب من الأحزاب المتواجدة في البرلمان البنغالي يؤيد المشروع سيعتبر مؤيدا للهند و يواجه مخاطرا بتراجعه سياسيا، ناهيك عن وقوف ارتفاع تكلفة بناء هذا الخط لجلب الغاز من شرق بنغلاديش نحو الأسواق في وسط و جنوب و شمال الهند كعامل معيق لإتمامه[3].

واستغلت الصين علاقاتها القوية بباكستان للدخول إلى مقاطعة بلوشتان الباكستانية، و هو حدث ذو دلالة كبيرة فيما يخص الثروات الهيدروكربونية و المعدنية

2- Toufic A. Siddiqui. **Addressing energy security concerns in South Asia.** Paper presented at the international energy workshop, Stanford University, 25-27 June 2007. p. 12.

3- Pravakar Sahoo. China's growing presence in India's neighborhood. East Asia forum, February 5th, 2010. In:
http://www.eastasiaforum.org/2010/02/05/chinas-growing-presence-in-indias-neighbourhood/

4- Ashutosh Misra. "**Contours of India's energy security: harmonizing domestic and external options**." In: Michael Wesley (ed). Energy security in Asia. Routledge, New York, 2007. p. 77.

التي تزخر بها المقاطعة، فبلوشتان تتربع على مخزونات من الغاز الطبيعي تقدر بـ 29 تريليون قدم مكعب و 6 ملايير برميل من النفط، و تبني الصين هناك شبكة واسعة من الطرق و السكك الحديدية، بما في ذلك طريق سريع ساحلي كلفته 200 مليون دولار يمتد بين غوادار و القاعدة البحرية الباكستانية الأولى في كراتشي، و سيربط الطريق الساحلي السريع بين غوادار وغرب الصين أين تتركز الأغلبية المسلمة في مقاطعة كسينجيانغ عبر طريق كاراكورام.. وترغب الصين في أن تشحن وارداتها الطاقوية خاصة الغاز الطبيعي المسال القادم من آسيا الوسطى و الشرق الأوسط إلى غوادر في باكستان و منه تضخ عبر الأنابيب أو تنقل بالشاحنات إلى غرب الصين عبر طريق كاراكورام السريع[1].

وأخذ التنافس الجيوسياسي التقليدي بين الصين و الهند بعدا بحريا، لكون البلدين يصنفان ضمن المستهلكين العالميين الخمسة الأوائل للطاقة (الصين الثانية و الهند الخامسة)، و هذا ما جعل أمن الطاقة مكون أساسي في العقيدة الإستراتيجية لكل منهما[2].

ويشكل المحيط الهندي محور التنافس باعتباره من أهم الممرات التي تعبرها شحنات الطاقة الصينية القادمة من الخليج العربي و إفريقيا، و لكن العقيدة الإستراتيجية الهندية تعودت على اعتبار المحيط الهندي امتدادا طبيعيا و مجال نفوذ تقليدي لها، إلى درجة ساد فيها المبدأ القائل: "المحيط الهندي محيط الهند" (Indian ocean

1- Tarique Niazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**". The China and Eurasia forum quarterly: Volume 4, N° 4, November 2006. p. p. 102, 103.

2- J. Mohan Malik. "**India's response to China's rise**". In: Kevin J. Cooney and Yoichiro Sato. The rise of China and international security. Routledge, New York, 2009. p. 198.

is India's ocean)، و يقف وراء هذه الرؤية الهندية للمحيط الهندي تراكم مجموعة من العوامل التاريخية و الحضارية و الجغرافية و السياسية و الإستراتيجية(1).

في حين يحظى المحيط الهندي و النفط العابر له من غرب آسيا نحو مضيق "ملقا" بأولوية عليا للصين ثاني أكبر مستهلك عالمي للطاقة، مادامت أكثر من 80% من الواردات النفطية الصينية تمر حاليا بذلك المضيق، إضافة لكونه معبرا لـ 25% من الصادرات الصينية نحو أوروبا و منطقة الخليج(2).

وتهدف الصين إلى تفنيد المقولة التي تجذرت لدى الهنود و هي أن "المحيط الهندي محيط الهند"، و حددت لذلك مجموعة من الأهداف الحيوية لتحقيقها في المحيط الهندي، و هي:

- **أولا:** السعي لحماية و تأمين خطوط المواصلات البحرية لتجارتها التي تعبر المحيط الهندي.
- **ثانيا:** البحث عن تأمين طرق بحرية بعيدة مثل مضيق ملقا عبر دخولها إلى المحيط الهندي من أجل الحصول على إمدادات طاقوية لا تنقطع.
- **ثالثا:** أن تكون قادرة على تحييد أي عمل عدائي محتمل لخنق شحناتها الطاقوية التي تعبر المحيط الهندي أو مضيق ملقا(3).

واعتمدت الصين في عملها على توسيع نفوذها في المحيط الهندي و حماية طرق الموصلات البحرية فيه و حماية إمداداتها الطاقوية و مواجهة النفوذ التقليدي للهند، سياسة تهدف لتطوير منشآت إستراتيجية في مناطق حساسة من المحيط الهندي، حيث بدأت الصين بتطوير منشآت الرصد و الدعم اللوجيستي في المواقع القريبة من الطرق

3- Donald L. Berlin. "**India in the Indian ocean**". Naval war college review: Spring 2006, Vol. 59, N° 2. p. 60.

4- Amardeep Athwal. China-India relations: Contemporary dynamics. Routledge, London and New York. 2008. p. 32.

1- Tarique Niazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**". Op. Cit. p. 100.

البحرية الإستراتيجية التي تعد حيوية لشحنات النفط، بهدف إدامة العمليات البحرية في البحار البعيدة[1].

ووضعت الصين أساسا لضمان تواجدها البحري على طول نقاط الاختناق في بحر الصين الجنوبي و مضيق ملقا و المحيط الهندي و مضيق هرمز في الخليج العربي، عبر امتلاك أو الوصول إلى قواعد بحرية في ميانمار و بنغلاديش و سريلانكا و باكستان لحماية مصالحها الاقتصادية على المدى الطويل[2].

و تندرج الجهود صينية لكسب موطئ قدم لها في عرض مياه المحيط الهندي في إطار جزء مما يسمى بـ"**إستراتيجية عقد اللؤلؤ**" (**String of pearls strategy**)، و هي عبارة عن وضع سلسلة من المنشآت البحرية في موانئ دول صديقة حول الهند و المحيط الهندي و خليج البنغال[3].

وكل لؤلؤة في "عقد اللؤلؤ" هي محور للنفوذ الجيوبوليتيكي الصيني أو التواجد العسكري.. و تمتد اللآلئ من سواحل البر الرئيسي الصيني مرورا بالمسطحات المائية لبحر الصين الجنوبي و مضيق ملقا وعبر المحيط الهندي و بحر العرب و الخليج العربي، و أقامت الصين علاقات إستراتيجية وطورت قدرتها على تثبيت وجودها على طول خطوط المواصلات البحرية التي تربط الصين بالشرق الأوسط[4].

وأهم المنشآت المندرجة ضمن "إستراتيجية عقد اللؤلؤ" الصينية في جنوب آسيا، يتمثل في مشروع ميناء غوادار في باكستان، فقد استغلت الصين المزايا الجيوبوليتيكية

2- نان لي. "**الجغرافيا السياسية و قوى السوق: العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات**". في: الصين و الهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مرجع سابق. ص 146.

3- J. Mohan Malik. "**India's response to China's rise**".Op. Cit. p. 198.

4- S. Rajeev. **India's energy security**. IIMB Working paper n° 2010-02-305. Bangalore, 2010. In: "http://www.iimb.ernet.in/working_paper/details/1854".

1- Christopher J. Pehrson. String of pearls: meeting the challenge of China's rising power across The Asian littoral. Report of the strategic studies institute. USA. July 2006. p. 3.

لموقع باكستان و عداوتها التاريخية مع الهند للحصول على إطلالة لها على المحيط الهندي، من خلال بناء ميناء (غوادار) على ساحل مكاران، و يقع هذا الميناء تقريبا على مدخل الخليج العربي، و يبعد بـ 72 كم عن إيران، و 400 كم عن مضيق هرمز، و تشير تقارير إلى تحمل الصين للنصيب الأكبر من تكلفة المشروع المقدرة بـ 1.6 مليار دولار[1].

و بحسب أحد الخبراء الباكستانيين فإن ميناء غوادار سوف لن يقدم للصين فقط معبر نهائي للنفط الخام القادم من الشرق الأوسط و إفريقيا لحو مقاطعة كسينجيانغ لتلبية احتياجاتها الطاقوية المتزايدة والضرورية لتنميتها الاقتصادية واستقرارها الداخلي، بل أنه سيوفر للصين أيضا موقعا إستراتيجيا يمكنها من خلاله مراقبة نشاط البحرية الأمريكية في الخليج العربي، و متابعة نشاط البحرية الهندية في بحر العرب، ورصد أي تعاون بحري مستقبلي بين الولايات المتحدة و الهند أو اليابان في المحيط الهندي[2].

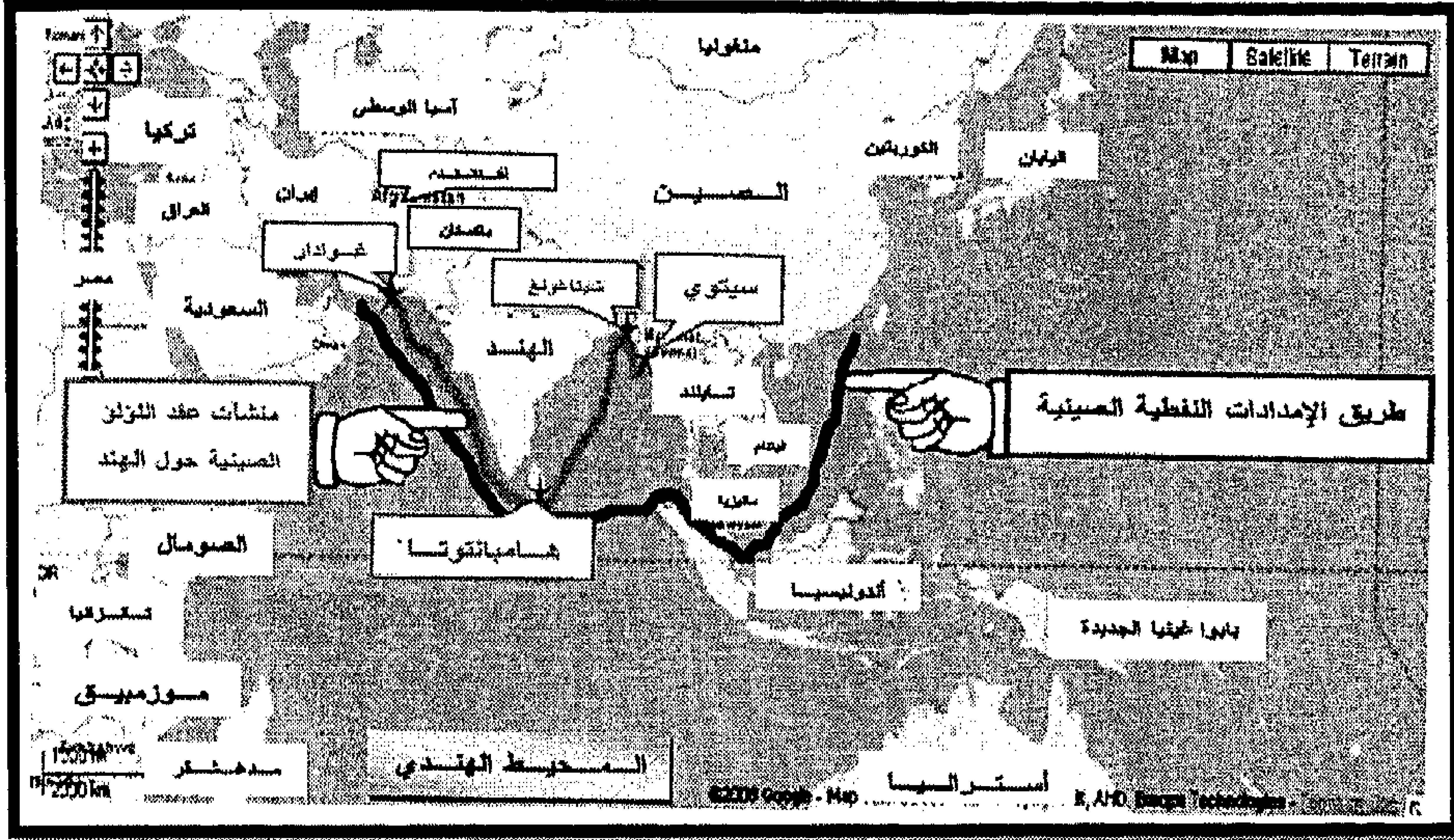
ورأى الخبراء الإستراتيجيون الهنود في إستراتيجية "عقد اللؤلؤ" مسعى ترمي الصين من خلاله إلى تطوير ممرات بديلة تنقل عبرها وارداتها من النفط و الغاز من موانئ في باكستان و بنغلاديش وميانمار، و ذلك ضمن سياسة أوسع ترمي في المحصلة إلى تطويق الهند، و في غضون ذلك أنشأت البحرية الهندية التي تأتي في المرتبة الخامسة عالميا، قيادة بحرية للشرق الأقصى قبالة ميناء "بلير" في جزر "أندامان" لتعزيز وجودها في مضيق ملقا و مراقبة نشاطات البحرية الصينية[3].

2- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Energy Security in Asia: China, India, Oil and Peace. Report to the Norwegian Ministry of Foreign Affairs. International Peace Research Institute, Oslo. April 2006.p. 48.

3- Itamar Y. Lee. "**Deepening naval cooperation between Islamabad and Beijing**". China Brief: Volume IX, Issue 13, June 24, 2009. p. 11.

4- **شايتيج باجباي. "البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة و شركات النفط الوطنية".** في: الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مرجع سابق. ص 123.

خريطة رقم (04) : منشآت إستراتيجية "عقد اللؤلؤ" الصينية المحيطة بالهند



Source: Lin, Christina Y. "**Militarization of China's energy security policy- defense cooperation and WMD proliferation along its string of pearls in The Indian Ocean**". ISPSW? Berlin, 2008. In:

"http://www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/Publications/Detail/?ord538=grp1&ots59= eb06339b-2726-928e-0216-1b3f15392dd8&lng=en&id=56390".

كما قامت الهند بتعزيز حضورها البحري في منطقة خليج البنغال، بهدف التقليل من الإحساس بالشعور بالضعف الناجم عن انكشافها في مجال الطاقة أمام التفوق الصيني، و بهدف التعامل مع الحضور البحري المتزايد للصين في ميانمار[1].

وهكذا تضاف المسألة الطاقوية إلى القضايا الأخرى محل الصراع و التنافس بين الهند والصين في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، مع الإحساس المتزايد للهند بأن الصين تزاحمها في الفضاء الجيوسياسي الذي طالما اعتبرته ساحة خلفية لها و مجالا لنفوذها التقليدي المهدد حاليا من المد الصيني.

1- نان لي. مرجع سابق. ص 148.

الفصل الرابع

دور الصين في تفاعلات النظام التعاونية

أولا: تفعيل دور منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)

ثانيا: تطوير الروابط الاقتصادية مع دول النظام

ثالثا: بناء الثقة في النظام عبر الحوار الأمني و السياسي

الفصـــــل الرابـــع

دور الصين في تفاعلات النظام التعاونية

رغم هيمنة التفاعلات ذات الطابع النزاعي أو الصراعي على العلاقات بين دول النظام الإقليمي لجنوب آسيا، إلا أنه لا يمكن إغفال مؤشرات عديدة في علاقات دول النظام فيما بينها تؤكد على وجود رغبة في التعاون و التكامل بين أعضائه، إذ تحتم الحاجة للاستقرار السياسي و تحقيق التنمية في المنطقة على دول المنطقة التعاون توطيد التعاون فيما بينها، و هنا تعتمد دول جنوب آسيا على دور الصين باعتبارها قوة اقتصادية كبرى لدفع عجلة النمو في المنطقة نحو الأمام بعد عقود من التخلف و ضعف البنية الاقتصادية.

أولا : تفعيل دور منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك) :

عادة ما يكون لكل نظام إقليمي إطار مؤسساتي يعمل على جمع الدول الأعضاء، و تنسيق جهودها المشتركة من اجل التعاون و توطيد علاقاتها و احتواء خلافاتها، و هذا ما يطلق عليه في أدبيات الدراسات الإقليمية بـ"التماسك التنظيمي" الذي يركز على وجود إطار تنظيمي يجمع أطراف النظام، و مدى فاعلية المؤسسة الإقليمية من ناحية درجة تعقد وظائفها، و قدرتها على التكيف و استقلاليتها، و درجة الولاء و الانتماء لهذه المؤسسة، و بالذات اللجوء إليها لفض النزاعات و الالتزام بقراراتها، كما يركز على مدى تطابق عضوية المنظمة الإقليمية مع حدود النظام الإقليمي[1].

تتجمع دول النظام الإقليمي لجنوب آسيا في منظمة إقليمية تعرف باسم "منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي" (South Asian association for regional cooperation) المعروفة اختصارا بـ (سارك) أو (SAARC).

1- محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية. مرجع سابق. ص 62.

تأسست هذه المنظمة في 8 ديسمبر 1985 بالعاصمة البنغالية "دكا" بمبادرة من رئيس بنغلاديش "ضياء الرحمان"، و ذلك في اجتماع لرؤساء و رؤساء حكومات سبع دول من المنطقة، وهي: الهند، باكستان، بنغلاديش، سريلانكا، نيبال، بوتان، المالديف، وجاءت هذه المؤسسات كأساس لتطوير فرص التعاون بين هذه الدول، من خلال أجهزة المنظمة المختلفة(1).

تتكون المنظمة من عدد من الأجهزة متمثلة في:

- المؤتمر السنوي لرؤساء الدول و الحكومات.
- مجلس وزراء الخارجية.
- الأمانة العامة و مقرها "كاتماندو" عاصمة نيبال(2).
- و قد حدد "إعلان دكا" المبادئ الأساسية للمنظمة فيما يلي:
- التعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من الدول الأعضاء.
- التأكيد على مبادئ عدم الانحياز.
- تخفيف حدة التوتر و السعي لحل النزاعات الحدودية بالطرق السلمية.
- تدعيم و تعزيز الاستقرار و السلام في المنطقة، من خلال زيادة الثقة، و حل الخلافات التي أدت إلى حروب بين دول المنطقة، و التأكيد على حسن الجوار و النوايا الحسنة(3).

و يعد تأسيس هذه المنظمة كحتمية فرضت نفسها على دول جنوب آسيا من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي، و خلق أوضاع أكثر تشجيعا على توطيد السلم،

1- أيمن السيد عبد الوهاب. المنظمات الإقليمية. القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001. ص 48.
2- محمد المجذوب. التنظيم الدولي. بيروت، دار الجامعة، الطبعة الأولى، 1998. ص 426.
3- هاني إلياس الحديثي. مرجع سابق. ص 243.

و دفع عجلة التنمية في إقليم يوصف بأنه من أفقر أقاليم العالم، على الرغم مما يتوفر عليه من إمكانات[1].

فنصيب دول النظام من الناتج الإجمالي العالمي لا يتعد 2.5%، حيث تنتشر مظاهر الفقر فحوالي 40% من سكانه يعيشون تحت مستوى خط الفقر، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الصحية فدول الإقليم لا تنفق سوى 1.2% من ناتجها على الصحة، بينما تنفق 3% من ناتجها على التسلح[2].

ومع أن سكان الإقليم عددهم كبير جدا، إلا أن الدخل الفردي لهم من أضعف الدخول في العالم، إذ يتراوح ما بين 120 و 140 دولار للفرد[3].

ومنذ تأسيسها عملت المنظمة على تفعيل التعاون المشترك، بإنشائها لعدد من اللجان و البرامج في مجالات الصحة و الاتصالات ومعالجة مسائل الفقر، حيث تمت الموافقة في المؤتمر السابع للمنظمة سنة 1993 على اتفاقيات و مواثيق في قضايا حقوق المرأة و رعاية الطفولة، و الموافقة على برنامج للعمل التكاملي لإزالة الفقر في جنوب آسيا، و توقيع اتفاقية "سابتا" (SABTA) بقصد إعطاء أفضلية تجارية لدول المنظمة خاصة الأكثر فقرا منها، و التفاوض حول نزع القيود الجمركية، و تحسين الاتصالات والمواصلات، و تبني سياسة مشتركة لتعديل العجز في الميزانيات[4].

وإلى جانب الجهود الرسمية الحكومية تم دعوة المنظمات غير الحكومية للمساهمة في دعم العمل التعاوني، لاسيما و أن القنوات الرسمية فشلت في تحقيق المعدل المطلوب من العمل التعاوني، و في هذا الإطار برز نشاط "الجماعة المستقلة

1- كاظم هاشم نعمة. سياسة الكتل في آسيا. طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، الطبعة الأولى، 1997. ص 233.

2- محمد السيد سليم. "العرب و التطورات الإستراتيجية في جنوب آسيا". مرجع سابق. ص 65.

3- محمد المجذوب. مرجع سابق. ص 226.

4- كاظم هاشم نعمة. مرجع سابق. ص 235.

للدارسين و المهنيين في جنوب آسيا"، التي وجهت مذكرة إلى القمة الحكومية المنعقدة في سريلانكا سنة 1991 تضمنت ثلاثة رسائل للقادة، و هي:

- إن منطقة جنوب آسيا تمتلك تاريخ مشترك و نظام إيكولوجي و قيما أساسية مشتركة، يمكن من خلال بلورة رؤية لتجمع إقليمي مبني على "الوحدة على أساس التنوع".
- تواجه جنوب آسيا أزمة مركبة، تتمثل في بطء معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الإنفاق الدفاعي، سباق التسلح، التمزق الاجتماعي، الأصولية الدينية، تهميش الشباب، الصراعات الإثنية، التهميش العالمي، و إعادة إنتاج الفقر، و لا تستطيع دولة جنوب آسيوية واحدة مواجهة هذه المشاكل بمفردها، الأمر الذي يشكل أساس التعاون الإقليمي.
- لابد من التركيز على تنمية البشر لدعم الديمقراطية و بناء نظم حكم جيدة.

وجاءت "أجندة العمل الفوري" مستوعبة لهذه الرسائل في خمس مجالات للعمل المشترك، هي: استئصال الفقر، و الأمن الغذائي، و التعاون التجاري، و إنشاء إتحاد للمدفوعات في جنوب آسيا يدار من طرف البنوك المركزية، و تمويل التنمية في جنوب آسيا[1].

ولكن تبقى النتائج التي تحققها منظمة (سارك) محتشمة مقارنة بالمبادئ والأهداف التي قامت من أجلها، و يصنفها المختصون في دراسة المنظمات على أنها من بين أقل التنظيمات الإقليمية فاعلية و قدرة على التأثير في محيطها الإقليمي، كما أن تطورها بطيء للغاية بفعل عدة عوامل تتعلق بالبيئة المؤسسية للمنظمة و بيئتها الداخلية.

1- عماد جاد. "اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا". في: محمد السيد سليم (محرر). آسيا و التحولات العالمية. مرجع سابق. ص ص 162-163.

الأسباب المتعلقة بالبيئة المؤسسية للمنظمة:

والمقصود بها الأسباب النابعة أساسا من مضمون الوثيقة الرسمية التي استندت عليها المؤسسة في نشأتها، وفي تحديد مبادئها و أهدافها أي الميثاق المنشئ للمنظمة، و منها:

- قاعدة الإجماع التي ينص عليها الميثاق في اتخاذ القرارات، و هذا ما يصعب تحقيقه بالنظر إلى العلاقات الكثيرة بين أعضاء المنظمة[1]، و تعود خلفيات تبني هذه القاعدة في الميثاق إلى النقاشات والاجتماعات الأولى التي عقدت للاتفاق على مبادئ رئيسية تحكم العمل الإقليمي، على نحو يزيل مخاوف الدول الصغرى من احتمالات الهيمنة من الدول الأكبر – لاسيما الهند- وجاء ذلك عبر النص على صدور القرارات و التوصيات بالإجماع[2].
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، إذ ينص ميثاق المنظمة على مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك ولا تبحث القضايا الثنائية مثل نزاع كشمير، و هذا ما أدى إلى عدم تفعيل دورها[3].
- مبدأ عدم التطرق للنزاعات الثنائية و ما له من تأثير سلبي على عمل المنظمة، فجنوب آسيا زاخرة بالنزاعات الثنائية التي يأخذ بعضها سمات "الصراع الاجتماعي الممتد" الذي يحول دون التعاون بين أطرافه، و تعد الهند المسؤول عن إقرار هذا المبدأ فصناع القرار الهنود عند بداية مسار تكوين (سارك)، لعدم منح الفرصة للدول الصغرى لإعطاء بعد إقليمي لنزاعاتها مع الهند[4].

1- محمد المجذوب. مرجع سابق. ص 226.
2- عماد جاد. مرجع سابق. ص 160.
3- ظفر الإسلام خان. "خلافات الهند و باكستان تخيم على سارك". عن موقع إسلام أون لاين، 5/ 1/ 2002. في:
"http://www.islamonline.net/arabic/news/2002-01/05/article30.shtml".
4- عماد جاد. مرجع سابق. ص 165.

الأسباب المتعلقة بالبيئة الداخلية للمنظمة:

أي ظروف البيئة الأمنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للدول الأعضاء، و مدى تأثيرها سلبا أو إيجابا على الجو العام السائد في المنطقة، و بالتالي على المحيط الذي تتفاعل ضمنه المنظمة، و قد أثرت خصوصيات النظام الإقليمي لجنوب آسيا سلبا على فاعلية منظمة (سارك)، من خلال المعطيات التالية:

- اختلاف دوافع انضمام مختلف الأعضاء للمنظمة، مما يعكس غياب إرادة و نية حقيقية لجعل المنظمة كفضاء للتعاون و التنسيق، فالهند ترى في المنظمة أداة لفرض نفوذها على الدول الصغرى و كمنبر لمواجهة باكستان، في حين أن باكستان انضمت من أجل تضييق هامش المناورة أمام الهند، بينما بقية الدول الصغرى فترى في الإطار الجماعي وسيلة لتعزيز قدرتها في مواجهة نزعة الهيمنة، وفق أسس من التكافؤ و السيادة و المساواة[1].
- إن ملاحظة عامل المسافة السياسية يبين نزوع الدول الأعضاء نحو التنازع أكثر من التعاون، فقد ظلت عقدة العلاقات الهندية الباكستانية تلقي بظلالها على المنظمة، بفعل استمرار الاختلاف حول كشمير و سباق التسلح، إضافة لخلافات الهند مع بنغلاديش حول تقسيم مياه نهر الغانج، و مشكلة العبور مع نيبال، و تدخلها العسكري في سريلانكا أثناء الحرب الأهلية[2]، فلم يكن هنالك خطر أو تهديد خارجي مشترك يقف وراء ظهور (سارك)، و بدلا من ذلك فإن التهديدات الخارجية لأعضاء (سارك) أتت بشكل أساسي من دول أخرى أعضاء في نفس المنظمة[3].

1- هاني إلياس الحديثي. مرجع سابق. ص ص 148، 149.

2- نفس المرجع. ص 150.

3- Amitav Acharya. "**Regional institutions and security order in Asia**". Paper prepared for the second workshop on Security order in Asia-Pacific, Bali, 30 April- 2 May 2000. In:
"http://www0cpdsindia.org/asiapacific/regionalinstitutions.htm".

- رغم الاتفاق على عقد اجتماع القمة مرة كل عام في عاصمة دولة عضو، فإن الخلافات التي تفجرت بين بعض دول المنظمة حالت دون انتظام آلية القمة.. حيث رفضت سريلانكا عقد القمة الخامسة في عاصمتها بسبب وجود قوات حفظ السلام الهندية على أراضيها عام 1989، و واصلت باكستان رئاستها للمنظمة إلى غاية عقد قمة "ماليه" في المالديف عام 1990.. و بعد أن عاد الهدوء تم عقد القمة السادسة في سريلانكا عام 1992 و السابعة في بنغلاديش 1993، و تم تأجيل القمة الثامنة التي كان مقررا عقدها في سريلانكا 1994عام إلى غاية ماي 1995[1].
- النقص في التجانس بين الدول الأعضاء خاصة فيما تعلق بالجانب السياسي، فالنظام الديمقراطي الهندي عمل على تشتيت الإقليم بدل توحيده، و القادة العسكريون الباكستانيون يشعرون من وقت لآخر بأن النظام الديمقراطي الهندي تهديد لبقائهم، و هو ما يدفع إلى التصعيد و إلى اعتبار الهند كتهديد لبقاء النظام، مع النتائج السلبية المترتبة عن ذلك على بناء مؤسسة جنوب آسيوية قوية[2].
- وجود تفاوت كبير في معدلات النمو و التطور الصناعي بين دول المنظمة الأمر الذي يمثل عقبة في مواجهة متطلبات التعاون الاقتصادي، و ارتفاع درجة التشابه في المنتجات لدى معظم الدول الأعضاء، و وجود عملاق اقتصادي و عسكري و سكاني متمثلا في الهند[3]، و تحوز بمفردها على تفوق واضح على بقية دول المنظمة فهي أكبر من دول المنظمة الاخرى مجتمعة، و تحوي 77% من مجموع سكان الدول المنظمة، و 72% من المساحة، و 84% من الأراضي القابلة للزراعة، إضافة إلى 81% من الغابات، و 63% من الأراضي المزروعة، و لها رابع أكبر جيش في العالم، و سادس أكبر أسطول بحري في العالم[4].

1- عماد جاد. مرجع سابق. ص 161.
2- محمد السيد سليم. "العرب و التطورات الإستراتيجية في آسيا". مرجع سابق. ص 66.
3- عماد جاد. مرجع سابق. ص 164.
4- محمد السيد سليم. "العرب و التطورات الإستراتيجية في جنوبي آسيا". مرجع سابق. ص 66.

- ضعف حجم التبادل التجاري و عدم تنوعه بين دول المنظمة، فالمبادلات التجارية بين باكستان و الهند لم تتجاوز 1% من مجمل تجارتهما الخارجية، أي ما مقداره 230 مليون دولار فقط سنة 1995[1].

هذا ما يجعل (سارك) مطالبة بتفعيل دورها و مراجعة ميثاقها خاصة ما تعلق بمسألة الإجماع التي عرقلت الكثير من أعمال المنظمة، و كذلك العمل على توسيع عضويتها لتشمل الصين التي يمكنها أن تكون كعامل موازن و كشريك اقتصادي يدفع بعجلة النمو في أحد أفقر أقاليم العالم[2].

فمع النمو الاقتصادي السريع تغيرت نظرة الدول المجاورة و من بينها دول جنوب آسيا للصين وذلك بالانتقال من "التهديد الصيني" إلى "الفرصة الصينية" في إشارة إلى الفوائد التي من الممكن تحقيقها من خلال التعاون مع الصين.

وفي هذا السياق نظم "مركز دراسات الصين" في نيبال بالتنسيق مع أمانة منظمة (سارك) في 23 ديسمبر 2002 في كاتماندو عاصمة نيبال، و خلص الملتقى إلى ضرورة تنظيم آليات الحوار بين (سارك) و الصين في إطار مؤسساتي، فحتمية حسن الجوار والسلم والتعاون والتنمية والفرص والتحديات التي يفرضها القرن الحادي والعشرين، تفرض الحاجة لخطوات جريئة و سريعة للمضي قدما في مسار التعاون بين الصين و (سارك)، و بإمكان (سارك) حسب توصيات الملتقى دائما أن تحاول توسيع و تعميق تفاعلاتها الاقتصادية و الاجتماعية مع الصين على المستوى الإقليمي[3].

وبالفعل شرعت (سارك) بتوسيع عضويتها لتضيف عضوا جديدا متمثلا في أفغانستان، أثناء القمة الثالثة عشر المنعقدة في "دكا" ما بين 12-13 نوفمبر 2005 التي

1- Gilles Boquérat. "**L'Inde et SAARC**". Relations internationale et stratégique: n° 22, été 1996. p. 134.

2- هاني إلياس الحديثي. مرجع سابق. ص 220.

3- Upendra Gautam. Op. Cit.

وافق فيها القادة على العضوية الكاملة لأفغانستان، مع مناقشة إمكانية ضم كل من الصين و اليابان كعضوين ملاحظين في المنظمة[1].

وبادرت دول المنظمة كذلك في قمة "دكا" 2005 بمبادرة لإنشاء آلية كفيلة بإعطاء طابع مؤسساتي للحوار مع الصين، و حث الدول الأعضاء مواصلة مبادرتهم الجريئة عن طريق القيام بخطوات سريعة بهدف ضم الصين للمنظمة[2].

وتسعى الدول الصغرى في جنوب آسيا للاستفادة من الصين بضمها لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بالرغم من المعارضة الهندية، و برعت الصين في استغلال العلاقات المتوترة للهند مع جيرانها من الدول الصغرى في المنطقة لتثبيت حضورها هناك[3].

ثانيا : تطوير الروابط الاقتصادية مع دول النظام :

لقد أسهمت الضغوطات و الطموحات التجارية والاقتصادية بشكل كبير في تغيير الأهداف والإستراتيجيات الهندية والباكستانية والصينية، وتحويل الرؤى الإستاتيكية إلى رؤى ديناميكية، فسياسة الصين تجاه منطقة جنوب آسيا باتت أكثر تعاونا و تضامنا وأقل تصادما و مواجهة، و التطورات الإيجابية على صعيد العلاقات الصينية الهندية تؤكد أن صناع القرار من الجانبين قد انتهجوا سياسة تشجع على التطبيع و توسيع العلاقات الثنائية.

إن الحقائق الجيواقتصادية الجديدة استطاعت أن تمهد الطريق لأقصى درجات التعاون، فقد كانت هنالك حاجة إلى احتواء الشعوب والثقافات والاقتصاديات

1- **The EU & South Asia association for regional cooperation (SAARC)**. Directorate general external relations. January 2006. In:
"http://ec.europa.eu/external_relations/saarc/itro/index.htm".

2- Upendra Gautam. Op. Cit.

2- J. Mohan Malik. "**India's response to China's rise**".Op. Cit. p. 204.

عكس ما كان يحدث في الماضي، و صار المقترب الآسيوي الجديد ينظر إلى العالم عبر منظور ديناميكي، يستجيب للتغيرات العالمية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية[1].

لقد صار الاقتصاد هو العجلة المحركة للمنطقة، بعد تغير الرؤى الأمنية و ما تبعها من تحولات كبرى في السياسات الخارجية، مما جعل جميع دول الإقليم تدرك الأهمية المتزايدة للتجارة فيما بينها، أو كما يقول وزير الخارجية الهندي "ياشوانت سينها": "إن مسار المنطقة يتحدد اليوم بالتجارة والاستثمار و الإنتاج، أكثر مما يتحد بالتاريخ والثقافة كما كان الوضع عليه في الماضي"[2].

وأصبحت جنوب آسيا نتيجة لهذا التغير محورا مهما في توجهات السياسة التجارية والاقتصادية الصينية، التي تسعى لتسخير الموارد التي تزخر بها بقية الدول لدفع و مواصلة مسيرة التنمية الصينية، و ما فتئت الصين توسع تأثيرها الاقتصادي في جنوب آسيا، إذ لم يقل حجم تجارتها مع دول المنطقة عن 20 مليار دولار عام 2005، حازت منها الهند لوحدها على 13.6 مليار دولار[3].

إن وجود عملاقين في حجم الصين و الهند في المنطقة يعد عاملا مهما لتحقيق قفزة تنموية في جنوب آسيا، وقد وصفهما تقرير البنك الدولي بأنهما "قاطرتين جديدتين للاقتصاد العالمي".. كما توقعت دراسة الاقتصادي "غولدمان ساش" أن يتجاوز الناتج الإجمالي للصن الناتج الإجمالي الأمريكي بحلول عام 2040، على أن

1- شيرين حامد فهمي. "الصين و جنوب آسيا.. واقعية جديدة". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية. 25/ 06/ 2005. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21.shtml"

2- ــــــــ. "الصين و جنوب آسيا.. تطور هائل في العلاقات الاقتصادية". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية. 25/ 06/ 2005. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21c.shtml"

3- **Foreign relations of The people's republic of China**. From wikipedia the free encyclopedia. June 8, 2007. In:

"http://en.wikipedia.org/wiki/foreign_relations_of_the_People's_Republic_of_China"

يتعادل الناتج الإجمالي للهند سنة 2035 مع الناتج الداخلي الإجمالي لأربع أقوى اقتصاديات أوروبية مجتمعة (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا).. و هي معطيات جعلت غرفة التجارة الدولية في اجتماعها بمراكش عام 2001 تؤكد أن القرن الحادي والعشرين سوف يكون قرن الصين و الهند[1].

و تبقى الصين الأقوى بلا شك حيث يمثل حجم اقتصادها ضعف الاقتصاد الهندي، كما أنها تستقبل استثمارات أجنبية أكثر بـ 12 مرة مما تستقبل الهند، فضلا عن قيمة الصادرات الصينية تفوق نظيرتها الهندية بـ 6 مرات، يضاف إلى ذلك أن الصين تتوفر على بنية تحتية أكبر و نسبة فقر و أمية أقل[2].

وهنالك مؤشرات تدل على أن البلدين في طريقهما إلى تكوين فريق متكامل، فالدولتان مجتمعتان تمثلان سوقا هائلة تبلغ في تعدادها قرابة ثلث سكان العالم، و الهند تنمو سكانيا أسرع من الصين مما يعني أنها ستتجاوزها من حيث عدد السكان قريبا، و هذا معناه بالنسبة للصين اتساع السوق الهندية.. و رغم التفاوت بين اقتصاد البلدين إلا أن الاقتصاد الهندي يتمتع بمعدل نمو مستقر يبلغ 6% منذ ثلاثين سنة متواصلة، و هو ما يرشح الهند لشراكة اقتصادية مع الصين تتضاءل في مواجهتها النمور الآسيوية الأربعة.. و رغم تباينات كبيرة بين السياق التاريخي و الاجتماعي للتنمية في كل من الصين و الهند، إلا أن كلتا الدولتين تشهدان تعاونا بناء مشتركا اقتصاديا[3].

و تستطيع كل دولة أن تستفيد من خبرة الأخرى في المجال الذي تمتاز فيه بتفوق عنها، إذ تقوم الشركات الصينية المشهورة بتفوقها في إنتاج الأجهزة الكهربائية بالاستثمار في الهند، تقوم الشركات الهندية المشهورة بتفوقها في ميدان البرمجيات و

1- خالد عبد العظيم. مرجع سابق.

2- هنري تشو. "الهند تحاكي النموذج الصيني". معهد الإمام الشيرازي للدراسات، واشنطن، 25 فيفري 2004. في:

http://www.islamonline.org/alabwab/sdar-%20eqtesad(27)/105.htm.

3- خالد عبد العظيم. مرجع سابق.

المعلوماتية بالاستثمار في الصين، و ذلك هو السبب في ميل دوائر المال و الاستثمار في العالم إلى اعتبار الصين في طريقها لأن تتحول إلى أكبر مركز للتصنيع في العالم، و الهند في طريقها للتحول إلى أكبر مركز عالمي لصناعة البرمجيات والمعلوماتية[1].

وعزو المراقبون هذا الاختلاف إلى الطبيعة الخاصة لصناعة البرمجيات وملحقاتها، والمتمثلة في تقديم خدمات متنوعة لكبريات الشركات العالمية عن بعد، و التي تتطلب ظروفا معينة مثل الحريات الإعلامية و الشفافية و الملكية الخاصة المتحررة من بيروقراطية الدولة، و غيرها من العوامل المتوفرة في الهند و المعدومة في الصين، ناهيك عن اللغة الإنجليزية المتداولة في الهند على نطاق واسع بعكس الصين[2].

لذا فإنه في الوقت الذي شكلت فيه الصناعة 53% من حجم الاقتصادي الصيني سنة 2003 مقابل 32% لقطاع الخدمات، اختلف الوضع تمام بالنسبة للهند أين شكل قطاع الخدمات 52% من حجم الاقتصاد الهندي، بينما لم تتعد نسبة الصناعة 23%[3].

لذلك تسعى الصين للاستفادة من الخبرة الهندية في صناعة البرمجيات و تطوير قطاع الخدمات وذلك عبر التعاون الثنائي في تلك القطاعات، و تجسد ذلك في برمجة رئيس الوزراء الصيني الأسبق "وين جياباو" عام 2005 لمدينة "بنغالور" الجنوبية مركز صناعة البرمجيات الهندية كمحطة أولى في زيارته بدلا من نيودلهي العاصمة السياسية، و صرح قائلا: "إننا إزاء برجين أحدهما مختص في صناعة (السوفت وير) و الآخر مختص في صناعة (الهارد وير)، و بربطهما من خلال تعاون وثيق نستطيع احتلال موقع قيادي عالمي، و جعل القرن الحادي و العشرين قرنا آسيويا بامتياز"، و سبقه إلى

1- نفس المرجع.

2- عبد الله المدني. "الهند و الصين و صناعة المعلوماتية". معهد الإمام الشيرازي للدراسات، واشنطن، نقلا عن صحيفة الإتحاد الإماراتية، 9/ 4/ 2006. في:

"http:// www.islamonline.org/alabwab/sdar-%20eqtesad(27)/72.htm"

3- هنري تشو. مرجع سابق.

ذلك سلفه "زو رونغي" عام 2002 حين صرح أمام أكثر من أربعة آلاف خبير هندي من موظفي شركة "أنفوسيس" في بنغالور: "إننا نتطلع إلى تعاون وثيق معكم و للاستفادة من خبراتكم"[1].

و هذا ما دفع بالبلدين للسعي للتقارب في الآونة الأخيرة رغم ما بينهما من حساسيات سياسية وإقليمية و تاريخ صراعي، في محاولة لاكتشاف فرص و مواطن التعاون و قد على ساعد ذلك أن دوائر صنع السياسة الصينية تتفهم جيدا أن الهند تعد أكبر قوة في المنطقة، من حيث المساحة و تعداد السكان و القوة الاقتصادية والعسكرية و التكنولوجية و أنها تعتبر محور القوة الإقليمية[2].

وسمحت المصالح التجارية و الاقتصادية بالتغلب و لو جزئيا على عقبة المشاكل الحدودية، وذلك بفتح ممر "ناثولا" في جويلية 2006 أمام حركة التبادل التجاري بعد 44 عاما من الغلق، في محاولة لإعادة تنشيط التجارة الحدودية بين البلدين من جديد، على اعتبار هذا الممر هو نقطة التجارة الجبلية التي تربط بين منطقة التبت الصينية و منطقة "سيكيم" الهندية[3].

ورغم حواجز السياسة إلا أن حوافز التجارة و الاقتصاد ينتظر منها أن تخفف من وطأة التوترات و التنازع الإقليمي، خصوصا و أن الهند تعد حاليا أكبر شريك تجاري للصين في جنوب آسيا، و حجم التجارة بينهما آخذ في التطور بشكل سريع حسب ما توضحه الإحصائيات، ففي عام 1991 كان حجم التجارة بين البلدين في حدود 265 مليون دولار فقط، و ارتفع الحجم إلى 3.6 مليار دولار عام 2001، و كانت نسبة الزيادة في حجم التجارة بين البلدين 23.4% من 2000 إلى 2001[4]، و في عام 2003 بلغ حجم التجارة البينية بين البلدين 7.3 مليار دولار، و هو الحجم

1- عبد الله المدني. مرجع سابق.
2- شيرين حامد فهمي. "تطور هائل في العلاقات الاقتصادية". مرجع سابق.
3- Col Mona Lisa D. Tucker. Op. Cit.
4- Ibid.

التجاري الأعلى مقارنة مع علاقات الصين التجارية ببقية دول جنوب آسيا مثل العلاقات مع باكستان التي سجلت في نفس السنة 2.4 مليار دولار، و 1.4 مليار دولار مع بنغلاديش[1]، و في عام 2005 بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 18.5 مليار دولار بنسبة زيادة قدرها 146% مقارنة بما كانت عليه سنة 2003، و تجاوزت الـ 20 مليار دولار و بالضبط 23.5 مليار دولار عام 2006، محققة بذلك حجما أكبر من توقعات رئيس الحكومة الصيني "وين جياباو" و رئيس الوزراء الهندي "مانموهان سينغ" ببلوغ حجم التجارة البينية 20 مليار دولار عام 2008[2].

و تأخذ العلاقات الاقتصادية الصينية مع دول جنوب آسيا بعدا حيويا بالنسبة للصين خصوصا ما تعلق بتنمية المناطق الغربية للصين التي تعاني من مشكلات اقتصادية و من ضعف وتيرة التنمية، ويعتقد القادة الصينيون أنه بالإمكان تغيير ذلك الوضع من خلال التعاون مع دول جنوب آسيا المتاخمة لتلك المناطق الصينية الفقيرة.

لذلك وضعت الصين إستراتيجية قومية لتنمية المناطق الغربية، تستند في جزء كبير منها على ربط تلك المناطق بشبكة نقل و تجارة متطورة مع دول جنوب آسيا المجاورة، فالمقاطعات الغربية الصينية مثل "سيشوان" و "غويزو" و "يونان" لها صناعة معتبرة، وهي بحاجة إلى الأسواق الخارجية لتوسيع صناعتها إذا أرادت تحقيق النجاح الاقتصادي الذي حققته المناطق الساحلية الشرقية، فهذه المقاطعات تعاني حاليا من طول و اكتظاظ خطوط السكك الحديدية التي تربطها بموانئ التصدير على السواحل الشرقية من البلاد، لذلك فوجود طرق و خطوط سكك حديدية عبر شمال ميانمار و شمال شرق الهند و بنغلاديش سيكون مكسبا للمقاطعات الصينية الجنوبية الغربية الفقيرة[3].

1- John w. Garver. Op. Cit.

2- العلاقات الصينية الهندية: الأفضل لم يتحقق بعد. تقرير إخباري لوكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، 20/ 11/ 2006. في "http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-11/20/content_349422.htm".

3- John w. Garver. Op. Cit.

وبتشجيع من الصين أطلقت مقاطعة "يونان" ما يعرف بـ "مبادرة كانمينغ" الرامية إلى تنمية التجارة الإقليمية و خلق نظام تجاري قوي، و ستكون ممرات العبور قضية مفتاحية هنا، فالتجارة بين مقاطعة يونان و بنغلاديش بحاجة لعبور ميانمار و التراب الهندي، و إذا كانت ميانمار قد أبدت استعدادها للعمل كنقطة ربط تجارية، فإن الهند تنظر بقلق لتزايد الوزن التجاري الصيني في منطقة خليج البنغال، من اجل ذلك تحاول الصين إقناع مختلف الأطراف أن هذه المساعي تدخل ضمن علاقة ربح- ربح (Win-Win)، التي ستجلب منافع اقتصادية لجميع المساهمين و المشاركين فيها[1].

ونظرا للحاجة الماسة للصين للتعاون مع دول جنوب آسيا لتنمية مناطقها الغربية، فإن دول المنطقة يجب أن تعمل على الاستفادة من المشاريع الصينية و خاصة "برنامج التنمية الغربية"، الذي بإمكانه تطوير التفاعلات الاقتصادية و التجارية خاصة بين أقاليم التبت و كسينجيانغ و يونان من جهة و دول جنوب آسيا المجاورة من جهة أخرى، و إتمام مشروع سكة الحديد على طول ما يعرف بسقف العالم أي المناطق المتاخمة للهيمالايا، سيزود الأجزاء الغربية من الصين بممرات كافية نحو الدول المجاورة و يغير الصورة الجيوبوليتيكية للمنطقة[2].

ومثال ذلك بناء سكة حديدية من "غولمود" في مقاطعة "كينغاي" إلى "لازا" في إقليم التبت.. والهدف الرئيسي من هذه السكة هو دمج منطقة التبت أكثر في الاقتصاد الصيني، و سيكون لذلك في حد ذاته تأثير كبير على النفوذ الصيني في نيبال و بوتان و في المناطق الشمالية الشرقية الهندية، وسيزيد هذا المشروع من الاستثمارات و حركة الهجرة و السياحة في تلك المنطقة من الهيمالايا.. وتجري الصين مفاوضات مع حكومات من جنوب آسيا لتطوير شبكة النقل في المنطقة، و من بينها محادثاتها مع

1- Ibid.

2- Upendra Gautam. Op. Cit.

الحكومة النيبالية بشأن إنجاز خط للسكة الحديدية، بالموازاة مع الطريق السريع الصيني- النيبالي نحو العاصمة النيبالية "كاتماندو".

وتعمل الصين أيضا على إقناع الهند بالموافقة على استعمال خطوط السكة الحديدية الهندية في "سيليغوري" عبر نهر "شامبي"، و يتطلب ضمان موافقة الهند على بناء طريق عصري و سكة حديد عبر نهر "شامبي"، اعتراف الصين بإلحاق مقاطعة "سيكيم" بالهند، و يتطلب ذلك تفهم و تقبل الهند لوجود الصين في منطقة خليج البنغال، وهذا من أحد الحوافز التي تقف وراء الدبلوماسية الودية للصين تجاه الهند[1].

وتحتوي المنطقة أيضا على فرص استثمارية و اقتصادية في دول أخرى مثل باكستان و بنغلاديش، و تنظر الصين للبلدين على أنهما سوق واعدة و جذابة للسلع الصينية، و رغم أن قدرة هذين البلدين على شراء السلع الصينية أو إنتاج مواد مفيدة للصناعة الصينية تعتبر محدودة مقارنة بالصين، و لكن بإمكان الصين أن تستفيد من المزايا التي يتمتع بها البلدان، فاستغلال الغاز الطبيعي لبنغلاديش يمكنه أن يعدل عدم التوازن الهيكلي في علاقة الصين ببنغلاديش[2].

ولم تعد الصين و باكستان تركزان فقط على التعاون العسكري بينهما، بل أصبح هنالك بحث عن الاستفادة أكثر اقتصاديا من هذه العلاقة المتميزة، و تقدم باكستان نفسها باعتبارها أهم ممر تجاري للصين في جنوب آسيا، و وقع البلدان عدة اتفاقيات تجارة وتعاون ثنائي مثل اتفاقية 2006 التي أكدت على تشجيع الصين لتدفق الاستثمارات الأجنبية نحو باكستان.. و الاتفاق على أن تستثمر الصين ما قيمته 12 مليار دولار في مشاريع بباكستان، تضاف إليها 500 مليون دولار استفادت منها باكستان في إطار المؤسسات المشتركة بين البلدين، و تخصيص مناطق صناعية في

1- John w. Garver. Op. Cit.

2- Ibid.

باكستان للمتعاملين الصينيين فقط، و إقامة منطقة تجارية حرة بينهما دخل الجزء الأول منها حيز التطبيق سنة 2006[1].

كما ستكون الصين بحاجة أيضا لباكستان للحصول على نفط آسيا الوسطى، فهي بحاجة إلى الموانئ الباكستانية التي ستلعب دورا هاما في إنعاش الأقاليم الغربية الصينية التي تعاني من فقر شديد، فعبر ربط هذه الأقاليم بأوروبا و الشرق الأوسط و إفريقيا –من خلال الموانئ الباكستانية– سيبدأ الانتعاش الاقتصادي يتسلل إلى غرب الصين، و هو ما سيمكن الصين من الوصول إلى أداء اقتصادي عاملي، و لا وصول إلى تلك المرتبة دون تنمية اقتصادية شاملة في ربوع الصين غربها قبل شرقها، و هكذا نرى كيف تلعب باكستان دورا أساسيا في إثراء و إنعاش غربي الصين[2].

و من الخطوات العملية لتجسيد هذا التوجه، بادرت كل من الصين و باكستان بمشروع لإنجاز ميناء "غوادار" الذي بدأت أشغاله في مارس 2002، بعد موافقة الصين على منح 198 مليون دولار من أصل 248 مليون دولار المطلوبة لإتمام الشطر الأول من المشروع، كما استثمرت كذلك في هياكل قاعدية مكملة للمشروع، بتمويلها لإنجاز طريق رابط بين ميناء "غوادار" و وسط مدينة "بلوشستان" مرورا بـ "كراتشي" و "كيتا".. ميزة هذا الميناء أنه لا يبعد إلا بـ 250 ميل عن مضيق هرمز الذي تنقل عبره حوالي 40% من طلبات النفط العالمي، لذلك سيكون الميناء كنقطة شحن مفتاحية في المنطقة[3].

وما فتئ حجم التجارة البينية بين البلدين يشهد ارتفاعا متواصلا خلال السنوات الماضية، فبعد أن كانت المبادلات التجارية بينهما ضئيلة جدا و لا تمثل سوى 2% أو ما يعادل 458 مليون دولار عام 1995، مع ارتكاز أغلبها على تجارة الأسلحة[4].

1- Urvashi Aneja. Op. Cit.

2- شيرين حامد فهمي. "العلاقات الصينية– الباكستانية". مرجع سابق.

3- Urvashi Aneja. Op. Cit.

4- Valérie Niquet. Op. Cit. p. 144.

وتصاعد حجم التبادل التجاري بينهما عام 2000 و 2001 إلى 1.8 مليار دولار، و تضاعف إلى 2.4 مليار دولار سنة 2003[1]، و ارتفع هذا الحجم بنسبة 39% عام 2005 لتصل إلى 4.26 مليار دولار.. و أصبحت الصين منذ 2003 أهم شريك تجاري لباكستان بسيطرتها على 11% من واردات إسلام أباد[2].

وبالعودة إلى القوى الرئيسية الثلاثة المؤثرة في تفاعلات المنطقة و هي الصين و الهند و باكستان و ما تمتاز به من خصائص و مزايا يمكننا القول أن هنالك أسس لتحقيق تنمية ضخمة في الإقليم، و لكن ذلك يعتمد على مدى قدرة تلك الأطراف على وضع نزاعاتها جانبا و الالتفات للفرص التي يوفرها كل طرف للآخر في ظل عالم ميزته الاعتماد المتبادل.

فرغم العلاقات المتوترة بين الهند و باكستان، إلا أن الهند بإمكانها الاستفادة من الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به باكستان، فموقعها الجغرافي يمكن أن يساهم في ربط الهند بأسواق الطاقة في وسط آسيا و غربها و في الخليج العربي، فالهند التي ترغب في دور اقتصادي أكبر بالمنطقة، ستسعى للحصول على أكبر استفادة اقتصادية ممكنة من باكستان، و هو ما سيتطلب من الهند تهدئة وتيرة الصراع إلى أقصى درجة ممكنة، أي أنه إذا أرادت الهند أن تصبح قوة عظمى فعليها التطبيع مع الصين وباكستان[3].

إن الصين و منطقة جنوب آسيا لديهما القدرة على بدأ مرحلة جديدة من الإثراء الاقتصادي، إذا ما حقق كل منهما إنجازات اقتصادية متوازية.. إن هدف

1- شيرين حامد فهمي. "العلاقات الباكستانية الصينية". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية، 25/ 6/ 2005. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21e.shtml"

2- **Pakistan.** From wikipedia the free encyclopedia. 2 June 2007, In: "http://en.wikipedia.org/wiki/Pakistan".

3- شيرين حامد فهمي. "العلاقات الصينية الهندية.. تطبيع أم تصادم". مرجع سابق.

الاندماج الاقتصادي الإقليمي في المنطقة لن يكون بعيد المنال، فالدول الثلاث المؤثرة (الصين و الهند و باكستان) أظهرت مواقف إيجابية.. سواء في نفس المنطقة أو في المناطق الآسيوية الأخرى[1].

1- ـــــــ . "الصين و جنوب آسيا.. واقعية جديدة". مرجع سابق.

الخاتمة

لا يمكن في عالم اليوم تجاهل المكانة التي أضحت الصين تحتلها في حقل العلاقات الدولية خاصة من الجانب الاقتصادي، و لا يمكن في خضم ذلك التقدم الاقتصادي المتسارع تناسي الطموحات السياسية للصين في تشكيل عالم متعدد الأقطاب و إصلاح المؤسسات السياسية و الاقتصادية و المالية الدولية، و تطويرها لقدراتها العسكرية من خلال برامج التحديث التي تبنتها القيادة الصينية و أدخلتها ضمن مناهج و سياسات تعاملها مع جيش التحرير الشعبي بمكوناته المختلفة البرية و الجوية و البحرية منها، و استعدادها لاستغلال أكبر لما تمتلكه من مصادر القوة الناعمة الثقافية منها على الخصوص لكونها موطن الثقافة الكونفوشيوسية من جهة، و تمكنها من تحقيق قفزة اقتصادية بناء على نظام اقتصادي فريد من نوعه نابع من عمق الثقافة و التقاليد الصين العريقة، إلى درجة وصف تجربتها بأنها أبدعت ما يسمى باقتصاد السوق الكونفوشيوسي، في إشارة واضحة لما للتقاليد و التعاليم المستمدة من المعلم العظيم "كونفوشيوس" من دور في نهضة الصين الحديثة من جهة أخرى.

وليس من الممكن لقوة بمثل عراقة الصين و حضارتها الممتدة بجذورها لآلاف السنين قبل الميلاد أن ترضى بوضع الدول المتخلفة أو دولة من العالم الثالث تمارس عليها سياسات استعمارية و سياسات استغلالية و إملاءات فوقية من أمم أقل منها شانا من النواحي الحضارية و التاريخية، فالصين تمتاز بعدم رضاها عن الوضع الدولي الحالي و الهيمنة على مقدراته من طرف الغرب عموما و الولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص، ويزيد من حالة عدم الرضا التي تحس بها الصين التاريخ الاستعماري القديم الذي مازال تأثيره واضحا على الوعي الجمعي للصينيين سواء الإنجليزي منه (الذكريات المريرة لحرب الأفيون الأولى 1839- 1842 و الثانية 1857- 1860، و اقتطاع هونغ كونغ من الصين لغاية 1997، و تعليق لوحة على حديقتها العمومية تقول "ممنوع دخول الكلاب والصينيين") أو الياباني (حرب 1894-

1895 و احتلال منشوريا سنة 1935 و ارتكاب مجازر وحشية في حق سكانها) أو حتى البرتغالي (احتلال جزيرة ماكاو لفترة طويلة إلى غاية استعادتها سنة 1999)، و التنازلات الإقليمية التي قدمتها لكل من روسيا و ألمانيا و اليابان.

إن توفر عوامل من قبيل عدم الرضا عن توزيع القوة في النظام الدولي من ناحية، و امتلاك الصين لعناصر قوة تعرف تقدما مستمرا في مختلف الجوانب من ناحية ثانية، و تحالفها مع قوى أخرى تشترك معها في رؤى متطابقة متمثلة في دول البريكس من ناحية ثالثة، كلها عوامل تجعل منها واحدة من القوى الصاعدة المتحدية للولايات المتحدة الأمريكية و للهيمنة الأحادية.

وتدرك الصين أن لا سبيل لأخذ مكانة عالمية دون تحصين موقفها إقليميا في ساحاتها الخلفية المجاورة، كآسيا الوسطى وجنوب آسيا، و شرق وجنوب شرق آسيا، تماشيا مع العادة التي دأبت القوى العظمى عبر التاريخ تتبعها و هي التدرج في سلم القوى بداية من تحقيق الاستقرار الداخلي ومقومات القوة القومية، مرورا بترويض الجوار الإقليمي و بسط النفوذ عبره، وصولا إلى قمة هرم النظام الدولي و السيطرة عليها بشكل انفرادي إن أمكن، أو على الأقل التموقع كواحدة من القوى المؤثرة ضمن نظام توازن قوى بين عدد من الأطراف المتقاربة في عناصر قوتها.

و تغلغل الصين في جنوب آسيا ما هو إلا خطوة إستراتيجية في سبيل توطيد نفوذها الإقليمي في واحدة من بين أكثر النظم الإقليمية خطورة و اضطرابا في العالم، إلى الحد الذي يخفي معه و يجعلنا ننصرف عن الكم الهائل من الفرص المؤاتية التي يحيها هذا الإقليم.

فانخرطت الصين كفاعل نشيط في جنوب آسيا تؤثر في تفاعلاته الصراعية و التعاونية منها، و زاحمت الهند القوة الرئيسية في المنطقة و عملت على تحجيم نفوذها و علاقات الوصاية التي كانت تمارسها على جيرانها من الدول الصغرى في المنطقة، فقدمت الصين نفسها كمنقذ لتلك الدول من الهيمنة الهندية، فتحالفت مع باكستان

العدو التقليدي للهند و ساعدتها في برنامجها النووي والصاروخي و أمدتها برافعة دبلوماسية و إستراتيجية مهمة في صراعها مع الهند، و جذبت إليها بفضل سياستها المرنة و مساعداتها الاقتصادية و العسكرية اللامشروطة ما يعرف بالدول الصغرى في جنوب آسيا كبنغلاديش و نيبال و بوتان التي طالما عانت من تقوي الهند عليها.

ولكن الصين لم تغفل الفرص التي توفرها المنطقة، فعملت بالموازاة مع صراعها على النفوذ والقيادة الإقليمية مع الهند على الاستفادة من هذه الأخيرة لكونها قوة اقتصادية صاعدة و متقدة في مجال الخدمات و صناعة البرمجيات، و جعلت من الدول الجنوب آسيوية المجاورة لها قاطرة لقيادة التنمية في مناطقها الغربية التي تعاني من تخلف تنموي مقارنة بالمناطق الساحلية الشرقية الغنية.

من كل ما سبق تتضح مرونة الصين وانسيابية سياستها في الموازنة بين مصالحها و مصالح الأطراف الأخرى، و قدرتها على تحين الفرص المناسبة للاستفادة منها رغم ما قد يكون بينها و بين الدول محل الفرص من خلافات، و تتأنى الصين في تحقيق أهدافها و نجد قادتها يتواضعون في وصف بلدهم على أنه دولة نامية و دولة من العالم الثالث و لا يقدمونها بوصفها قوة كبرى أو عظمى و من وراء ذلك حكمة صينية فيها الكثير من التأني و الحذر و التمويه في نفس الوقت، و لكن مع ذلك الكل من مختصين و أكاديميين و إعلاميين و صناع قرار أجانب يقدرون هذه القوة الصاعدة و يحسبون لها حسابها كأقوى مرشح لمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية سياسيا و اقتصاديا و حتى عسكريا و ثقافيا، و لكنها في انتظار ذلك تبدأ مسيرتها نحو الصعود إقليميا أولا وفقا لمبدأ التدرج والتروي الذي أكدت عليه الحكمة الصينية القديمة القائلة: "عبور النهر بتلمس مواقع الأحجار بالقدمين"، و لم يسجل التاريخ عبر حقبه المتعاقبة أن هنالك قوة حققت مكانة عالمية دون أن تكون قوة إقليمية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي عززت موقعها إقليميا عبر مبدأ مونرو 1822، لتشرع في دخول المعترك العالمي تدريجيا بعد مشاركتها في الحربين العالميتين الأولى و الثانية،

لتحلها بعدها الحرب الباردة و تبرز فيها كقائد للمعسكر الغربي الليبرالي في مواجهة المعسكر الشرقي الإشتراكي، و تخلو لها الساحة الدولية بعد سقوط جدار برلين و تفكك الإتحاد السوفييتي، و تحل هي كقوة وصفت بالمهيمنة و بالأحادية و بالعظمى و بواضعة أسس قرن أمريكي و سلام أمريكي.

ولكن النظام الدولي مشرف على حقبة من التغير الإستراتيجي يحتمل أن تكون دول مجموعة البريكس - وعلى رأسها الصين- في طليعة القوى القادرة على التأثير في هيكلية النظام الدولي، وإحداث تحول جديد للقوة في العلاقات الدولية ينتقل فيه ميزان القوة من الغرب نحو الشرق.

قائمة المراجع

I- المراجع العربية:

* التقارير:

1. التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي. الكتاب السنوي 2005، تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. ترجمة فادي حمود و آخرون. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، جانفي 2004.
2. التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي. الكتاب السنوي 2005، تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. ترجمة: حسن حسن و آخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر 2005.
3. محمد شفيق علام. "تحول القوة في العلاقات الدولية.. دروس للأمة". التقرير الإستراتيجي الثامن، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، 2011 .

* الكتب:

1. السيد أمين شلبي. التسعينيات أسئلة ما بعد الحرب الباردة. القاهرة، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، 2001.
2. أيمن السيد عبد الوهاب. المنظمات الإقليمية. القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001.
3. جميل مطر و علي الدين هلال (محرران). الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح في نصف قرن. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1996.
4. ـــــــــــ. النظام الإقليمي العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1980.
5. جون بيليس و ستيف سميث (محرران). عولمة السياسة العالمية. دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004.

6. جوزيف س. ناي. مفارقة القوة الأمريكية. ترجمة : محمد توفيق البجيرمي، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2003.

7. جيمس دورتي و روبرت بالتسغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة : وليد عبد الحي. الكويت، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1985.

8. صادق الأسود. علم الاجتماع السياسي: أسسه و أبعاده. بغداد، منشورات جامعة بغداد، الطبعة الأول، 1986.

9. فواز جرجس. النظام الإقليمي العربيو القوى الخمس الكبرى: دراسة في العلاقات العربية- الدولية و العربية- العربية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1998.

10. كاظم هاشم نعمة. سياسة الكتل في آسيا. طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، الطبعة الأولى، 1997.

11. كريس براون. فهم العلاقات الدولية. ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، 2004.

12. محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2002.

13. ـــــــ النظام الإقليمي للخليج العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000.

14. محمد السيد سليم و نيفين مسعد (محرران). العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا. القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1997.

15. ـــــ (محرر). آسيا و التحولات العالمية. القاهرة. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى. 1998.

16. ـــــــ. تحليل السياسة الخارجية. بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية، 2001.

17. محمد المجذوب. التنظيم الدولي. بيروت، دار الجامعة، الطبعة الأولى، 1998.

18. مجموعة مؤلفين. الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على الموارد الطاقوية. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2008.

19. ناصيف يوسف حتي. النظرية في العلاقات الدولية. بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1985.

20. هاني إلياس الحديثي. سياسة باكستان الإقليمية 1971- 1994. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1998.

21. هنري كيسينجر. هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي و العشرين. ترجمة: عمر الأيوبي. بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، 2003.

22. وليد عبد الحي. المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010. أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2000.

23. ـــــــ (محرر). آفاق التحولات الدولية المعاصرة. عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع و مؤسسة عبد الحميد شومان، الطبعة الأولى، 2002.

24. وو بن. الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي. الجزء الأول، ترجمة: عبد العزيز حمدي. سلسلة عالم المعرفة، عدد 210، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الطبعة الأولى. 1996.

*** الدوريات:**

1. أحمد إبراهيم محمود. "الهند: القدرات الوطنية و العلاقات الإقليمية". السياسة الدولية: عدد 146، أكتوبر 2001.

2. بشير عبد الفتاح. "الهند و باكستان: صراع متجدد". السياسة الدولية: عدد 149، جويلية 2002.

3. حسن أبو طالب. "رؤية من بكين: الصينيون و الدور الخارجي لبلادهم". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006.

4. خديجة عرفة محمد. "الصين و أمن الطاقة.. رؤية مستقبلية". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006.

5. عبد العزيز حمدي. "قوة الصين النووية و وزنها الإستراتيجي في آسيا". السياسة الدولية: عدد 145، جويلية 2001.

6. محمد نعمان جلال. "تسليم الراية في القيادة الصينية: الأبعاد و الدلالات". السياسة الدولية: عدد 152، أفريل 2003.

7. محمد سعد أبوعامود. "الديمقراطية في الهند: الواقع و المستقبل". السياسة الدولية: عدد 146، أكتوبر 2001.

8. مي قابيل. "العلمانية الهندية: تداول السلطة و تعايش الأديان". السياسة الدولية: عدد 146، أكتوبر 2001.

*** الموسوعات و المعاجم:**

1. موسوعة الأديان في العالم: الأديان القديمة. بيروت، دار كريسبس إنترناشيونال، الطبعة الأولى، 2000.

2. الموسوعة العربية العالمية. جزء رقم04. الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 1999.

3. الموسوعة العربة العالمية. الجزء رقم 15. الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 1999.

4. الموسوعة العربية العالمية. جزء رقم 26. الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 1999.

5. جيوفر روبرت و أليستري إدوارد. المعجم الحديث للتحليل السياسي. ترجمة: سمير عبد الرحيم الحلبي. بيروت، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، 1999.

6. غي هرميه و آخرون. معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية. ترجمة : هيثم اللمع. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2005.

* الرسائل الجامعية:

1. بن عباش حورية. صراع الأدوار لدى المرأة الجزائرية العاملة. رسالة ماجيستير في علم النفس الصناعي، معهد علم النفس، جامعة قسنطينة، 1995.

* الصحف:

1. جاسم تقي. "الهند.. باكستان.. إنها الحرب". جريدة الخبر. عدد 3485، 2 جوان 2002.
2. سليم قلالة. "نصف البشرية في خطر". أسبوعية السفير، عدد 84، 7-13 جانفي 2002.
3. صحيفة الخبر. عدد 3490، 8 جوان 2002.
4. جريدة الشرق الأوسط، العدد 2712538، مارس 2013.

* مواقع الإنترنيت:

1. إيمان الفاروق. "صعود الهند كقوة كونية". قراءات إستراتيجية: المجلد التاسع 2006، العدد الرابع، أفريل 2006. في:

"http:// www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1/READ25.HTM"

2. جوسوا كورلانتزك. "قوة الصين الناعمة.. مقاصدها و أخطارها". ترجمة: عمرو فرحات. موجز لدراسة أعدها معهد كارنيجي للسلام الدولي، بتاريخ 5/ 7/ 2006. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/strategies/topic_04/2006/07/01.shtml

3. جيهان أبو اليزيد. "البريكس قصة نجاح تكتبها دول ناهضة". عن مجلة أعمال، في:

http://www.businesstendersmag.com/ar/.

4. خالد عبد العظيم. "التطورات الإستراتيجية في النظام الدولي". قراءات إستراتيجية: المجلد التاسع 2006، العدد الأول، يناير 2006. في:

"http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1/RE1D17.HTM"

5. داني رودريك. "ماذا يحتاج العالم من دول البريكس؟". نقلا عن صحيفة الاقتصادية السعودية، 15 أفريل 2013، في:

"http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2013/04/15/".

6. جابر سعيد عوض. "الهند الإقليمية و الدولية". دراسات الجزيرة، 7/ 5/ 2006. في:

"http://www.aljazeera.net/NR/exers/AF572700-AF6b-4F42-B5A5".

7. شيرين حامد فهمي. "الصين و جنوب آسيا.. ديناميكيات و معادلات جديدة". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية (الصين- جنوب آسيا في عالم متغير). 25/ 6/ 2005. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21a.shtml".

8. ـــــــ. "العلاقات الصينية الهندية.. تطبيع أم تصادم؟". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية. 25/ 06/ 2005. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21d.shtml"

9. ـــــــ. "الصين و جنوب آسيا.. واقعية جديدة". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية. 25/ 06/ 2005. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21.shtml"

10. ـــــــ. "الصين و جنوب آسيا.. تطور هائل في العلاقات الاقتصادية". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية. 25/ 06/ 2005. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21c.shtml

11. ـــــــ. "العلاقات الباكستانية الصينية". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية، 25/ 6/ 2005. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21e.shtm

12. شيماء عاطف الحلواني. "دبلوماسية الصين الجديدة". قراءات إستراتيجية: المجلد الثامن 2005، العدد الخامس، ماي 2005. في:

http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1/read 155.htm

13. صبحي عسيلة. "الأسلحة النووية في جنوب آسيا: تصورات لضبط التسلح". قراءات إستراتيجية: المجلد الرابع 2001، العدد الثالث، مارس 2001. في:

"http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1/".

14. ظفر الإسلام خان. "خلافات الهند و باكستان تخيم على سارك". عن موقع إسلام أون لاين، 5/ 1/ 2002. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/news/2002-01/05/article30.shtml".

15. عبد الرحمان المنصوري. "الملفات الساخنة في العلاقات الصينية اليابانية". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري 2013. في:

"http://studies.aljazeera.net/issues/2013/02/20132610105032411.htm ».

16. عبد الله المدني. "الهند و الصين و صناعة المعلوماتية". معهد الإمام الشيرازي للدراسات، واشنطن، نقلا عن صحيفة الإتحاد الإماراتية، 9/ 4/ 2006. في:

http:// www.islamonline.org/alabwab/sdar-%20eqtesad(27)/72.htm"

17. عزت شحرور. "مؤتمر 2012 للحزب الشيوعي الصيني: قراءة في أهم النتائج". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 8 جانفي 2013. في:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/1/8/201318950 13907734Conference%20of%20Chinese%20Communist%20Party.pdf.

18. عمرو عبد العاطي. "اللاقطبية: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية". عن الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية، في:

"http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/2061/%D9%85%D9%86-"

19. مروى صبري الإمام. "التوجهات المختلفة في الفكر الإستراتيجي الروسي". قراءات إستراتيجية: المجلد التاسع 2006، العدد التاسع، سبتمبر 2006، في:

"http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RE1D43.HTM".

20. محمد إبراهيم السقا. "هل تغيّر دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي؟". الاقتصادية: 17 إبريل 2012، العدد 6763، في:

http://www.aleqt.com/2012/04/17/article_647816.html

21. محمد فاوي. "تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني والرؤية الجديدة للنهوض". من تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 22 جويلية 2013. في:

"http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/20137228019798472.htm"

22. محمد سعد أبوعامود. "إقليم جنوب آسيا". السياسة الدولية: عدد يوليو 2009، في:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95967&eid=2

23. هنري تشو. "الهند تحاكي النموذج الصيني". معهد الإمام الشيراري للدراسات، واشنطن، 25 فيفري 2004. في:

"http://www.islamonline.org/alabwab/sdar-%20eqtesad(27)/105.htm"

24. دول البريكس. في ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 11 ماي 2013، في:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3

25. نادي النمور الاقتصادية العالمي. عن موسوعة ويكيبيديا الحرة. مارس 2007. في:

"http:// ar.wikipedia.org/wiki/.

26. بنغلاديش. عن موسوعة ويكيبيديا الحرة، جوان 2007، في:

"http://ar.wikipedia.org/wiki%D8%A8%D9%86%"

27. العلاقات الصينية الهندية: الأفضل لم يتحقق بعد. تقرير إخباري لوكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، 20/ 11/ 2006. في

"http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-11/20/content_349422.htm".

II- المراجع الأجنبية:

II-1: المراجع الإنجليزية:

*** Reports:**

1. Amitav Acharya. **Seeking Security In The Dragon's Shadow: China and Southeast Asia In The Emerging Asian Order.** A paper presented to the Asian Security Conference 2003, 27-29

January 2003, Organized by the Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi.

2. Christopher J. Pehrson. String of pearls: meeting the challenge of China's rising power across The Asian littoral. Report of the strategic studies institute. USA. July 2006.

3. Leena Srivastava and Riru Mathur. Global energy security: India's energy security. Fes briefing paper 14, Berlin.September 2007.

4. Pham Quang Minh. "**The South China sea issue and its implications: perspective from Vietnam**".A paper presented for the 6th Berlin conference on Asia security (BCAS), **The U.S and China in regional security: implications for Asia and** Europe. Berlin, June 18-19, 2012.

5. Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Energy Security in Asia: China, India, Oil and Peace. Report to the Norwegian Ministry of Foreign Affairs. International Peace Research Institute, Oslo. April 2006.

6. Tanvi Madan. Energy security series: India. The Brookings foreign policy studies. November 2006.

7. Toufic A. Siddiqui. **Addressing energy security concerns in South Asia**. Paper presented at the international energy workshop, Stanford University, 25-27 June 2007.

*** Books:**

1. Amardeep Athwal. China-India relations: Contemporary dynamics. Routledge, London and New York. 2008.

2. Eric S. Edelman. Understanding America's Contested Primacy. Center for Strategic and Budgetary Assessments, USA, 2010.

3. Evelyn Goh and Sheldon W. Simon (eds). China, the United States and Southeast Asia. Routledge, New York and London, 2008.

4. John Baylis and Steve Smith (eds) . Globalization of world politics. New York. Oxford university press. Third edition. 2005.

5. Ken Booth and Steve Smith (eds). International relations theory today. Pennsylvania state university press. Second edition. 1997.

6. Kevin J. Cooney and Yoichiro Sato. The rise of China and international security. Routledge, New York, 2009.
7. Kriss Brown. Understanding international relations. New York. Palegrave publishers. Second editions. 2001.
8. Michael Wesley (ed). Energy security in Asia. Routledge, New York, 2007.

*** Periodicals:**

1. Andrew Hurrell and Sandeep Sengupta. "**Emerging powers, North–South relations and global climate politics**". International Affairs: **88**, 3 (2012).
2. Donald L. Berlin. "**India in the Indian ocean**". Naval war college review: Spring 2006, Vol. 59, N° 2.
3. George Perkovich. "**A nuclear third way in South Asia**". Foreign policy: n°9, summer 1993.
4. George Perkovich. "**Misperception and opportunity in South Asia**". "**Misperception and opportunity in South Asia**". Studies in conflict and terrorism: vol. 19. N° 4. 1996.
5. Gregory F. Giles and James E. Doyle. "**India and Pakistan views on nuclear deterence**". Comparative strategy: April- June 1996.
6. Itamar Y. Lee. "**Deepening naval cooperation between Islamabad and Beijing**". China Brief: Volume IX, Issue 13, June 24, 2009.
7. John Arquilla. "**Nuclear weapons in South Asia: more may be manageable**". Comparative study: Vol. 19. n° 4. October-December 1996.
8. Tarique Niazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China**

sea to The Caspian sea basin". The China and Eurasia forum quarterly: Volume 4, N° 4, November 2006.

9. Vijay Sakhuja. "**China- Bangladesh relations and potential for regional tensions**". China brief: Volume IX, Issue 15, July 23, 2009.

*** Web sites:**

1- Amitav Acharya. "**Regional institutions and security order in Asia**".
Paper prepared for the second workshop on Security order in Asia-Pacific, Bali, 30 April- 2 May 2000. In:
"http://www0cpdsindia.org/asiapacific/regionalinstitutions.htm".

2- Bjorn Hettn. "**Globalization, The new regionalism and East Asia**". In.
" http://www.edu/unupress/globalism.html.Tucker.html".

3- Col Mona Lisa D. Tucker. "**China and India friends or foes**".
Docummment created: 4 September 2003. Air and space power journal: Fall 2003. In:
"http://www.airpower.maxwel.af.mil/airchronocles/apj/apj03/tucker.html".

4- John w. Garver. "**China's South Asian interests and policies**". A paper prepared for U.S – China economic and security review commission, 22 July 2005. In:
"http://www.uscc.gov/hearings/2005hearings/wriying_testimonies/05_07_21_22wrts/graver_john_wrts.pdf".

5- Malin Gunnarsson. "**Regionalism and security- two concepts in the wind of change**". In "www.omu.se/cerum/publikationer/pdfs-1-00-6-1.pdf".

6- Michael Schiffer. **The U.S. and rising powers.** G r e a t D e c i s i o n s 2 0 0 9. In: "www.greatdecisions.org".

7- Paul H. B Godwin. "**China as regional hegemon?**". In:

http://community.middleburg.edu/scs/docs/Godwin, %20china%20as%20a%20regional hegemon.pdf".

8- Pravakar Sahoo. China's growing presence in India's neighborhood. East Asia forum, February 5th, 2010. In:

"http://www.eastasiaforum.org/2010/02/05/chinas-growing-presence-in-indias-neighbourhood/".

9- Kristen Gunnes. "**China's military diplomacy in an era of change**". A paper prepared for the national defense university. June 20, 2006. "http://www.ndu.edu/inss/symposia/pacific2006/Gunesspaper.pdf".

10- Robin Niblett. **The Economic Crisis and the Emerging Powers: Towards a New International Order?.** 20/02/2012, real instituto Elcano.

Sudhir K. Singh. "**Ethnicity and regional aspirations Pakistan**". 31 December 2001. In:

"http://www.Jammu-Kashmir.com/insights/insight20020101d.html".

11- Steve. J. Campbell. "**Role theory, foreign policy advisors and U.S foreign policy making**". International studies association, 40th annual convention, Washington DC. February 16-20. 1999. In: "http://www.ciaonet.org/isa/cas01/".

12- S. Rajeev. **India's energy security**". IIMB Working paper n° 2010-02-305. Bangalore, 2010. In:

"http://www.iimb.ernet.in/working_paper/details/1854".

13- Tarique Niazi. "**China's march on South Asia**". China Brief: Volume 5, Issue 9. December 31, 2006. "http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews%5Btt_news%5D=3849".

14- Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. IPCS Special Report, n° 132, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, August 2012. In: "http://www.ics.org/special-report/china/south-china-sea-emerging-security-architecture-132.html".

15- Upendra Gautam. "**China-South Asia political relations: A view from Nepal**". China study center, Nepal, spatial to the new nation, 13 Jan 2006. In: "http://nation.ittefaq.com/artman/publish/article_24622.shtml".

16- Wang Jisi. "**China's changing role in Asia**". The Atlantic council of The United states: Asia programs. January 2004. In: "http://en.internationalpolitik.de/archive/2003/fall2003/china-s-changing-role-in-Asia.html".

17- **The EU & South Asia association for regional cooperation (SAARC)**. Directorate general external relations. January 2006. In: "http://ec.europa.eu/external_relations/saarc/itro/index.htm".

18- **Foreign relations of The people's republic of China**. From wikipedia the free encyclopedia. June 8, 2007. In: "http://en.wikipedia.org/wiki/foreign_relations_of_the_People's_Republic_of_China".

19- **Pakistan.** From wikipedia the free encyclopedia. 2 June 2007, In:

"http://en.wikipedia.org/wiki/Pakistan".

20- **Economy of India.** From wikipedia the free encyclopedia. June 25, 2007. In:" http://en.wikipedia.org/wiki/economy_of_India".

21- **South Africa.** Wikipedia the free encyclopedia, In:

"http://en.wikipedia.org/wiki/".

22- **Geographical location of South Asia.** Jul 8th, 2010. In: "http://viewstonews.com/index.php/geo-strategic-importance-of-south-asia/pakistan".

23- **China as regional hegemon?**". In:

"http://community.middleburg.edu/scs/docs/Godwin,

%20china%20as%20a%20 regionalhegemon.pdf".

24- **Foteign relations of the People's republic of China.** From wikipedia the free encyclopedia, June 8, 2007. In:

"http://en.wikipedia.org/wiki/foreign_relations_of_the_People's_repu

blic_of_China".

25- **Pakistan.** From 1996 CIA world fact book. In: "http://www.theodora.com/wfb/pakistan_economy.html"

26 - **Pakistan**. From wikipedia the free encyclopedia. 2 June, 2007. In: "http://en.wikipedia.org/wiki/Pakistan"

27- **The UE and South Asia association for regional cooperation**. Directorate general external relations. January 2006. In: "http://ec.europa.eu/external_relations/saarc/intro/index.htm".

28- **South Asia.** From Wikipedia the free encyclopedia, 13 June 2007. In: "http://en.wikipedia.org/wiki/South_Asia".

29 –**China economy overview**. From CIA factbook 2011. January 2011.

"http://www.theodora.com/wfbcurrent/china/china_economy.htm".

II-2: المراجع الفرنسية:

*** Livres:**

1. Christopher Jaffrelot. L'Inde contemporaine de 1950 à nos jours. Paris, éditions Fayard.
2. Jean Mark Balencie et Arnaud de la grange. Monde rebelle: acteurs, conflits et violence politiques. Paris, éditions Michalon, 1996.

a. Périodiques:

1. Amina Mohammad Arif. "**L'Inde et sa puissance**". Annuaire Françai des relations internationales (AFRI). VOL. III. 2002.
2. Arnaud D'Andurain. "**Bangladesh: dégradation économique**". Etat du monde 2001 (annuaire géopolitique et économique mondial) : Paris, 2001.
3. Christopher Jaffrelot. **Inde:Une alternance pour quel renouveau.** Etat du monde 1991(annuaire géopolitique et économique mondial): Paris, 1991.
4. Gilles Boquérat. "**L'Inde et SAARC**". Relations internationale et stratégique: n° 22, été 1996.
5. Isabelle Cordonnier. "**L' Inde et La Chine: la rivalité de deux titans**". Défense Nationale: 53eme année, n° 10, Octobre 1997.
6. Isabelle Cordonnier. "**L'Inde et La Chine: La rivalité de deux titans**". Défense nationale: 53eme année, n° 10, October 1997.
7. Mariam Abu Zahab. "**Pakistan: marasme économique**". Etat du monde 2001 (Annuaire géopolitique et économique mondial). Paris, 2001.
8. -Roland- Pierre Parignaux. "**Le Cachemire à l'heure Afghane**". Le monde diplomatique: 49° année, n° 574, Janvier 2002.

9. Sayeed Hassan Khan. "**Un douteux allié stratégique**". Le monde diplomatique: 48° année, n° 573, Décembre 2001.

10. -------------------------. **Inde: tensions régionalistes.** Etat du monde 2001 (annuaire géopolitique et économique mondial): Paris, 1995.

11. Valérie Niquet. "**Les relations Sino-pakistanaise depuis la fin de la guerre froide**". Défense nationale : 53eme année, n° 1, Octobre 1997.

*** Sites d'internet:**

1– Françoise Donnay. "**Inde- Pakistan force militaire en présence**". Rapport de GRIP 2001. In: "http://www.rsc.ox.ac.uk/PDFs/workingpaper7.pdf".

2- Urvashi Aneja. "**Pakistan-China relations: recent developments (Jan-May 2006)**". IPCS SPECIAL REPORT 26, Institute of peace and conflict studies, New Delhi, June 2006. In: "http://www.ipcs.org/IPCS-special-Report-26.pdf".



عبد القادر دنـــدن

تاريخ و مكان الميلاد: 27/ 12/ 1980 بالخروب-ولاية قسنطينة- الجزائر

أستاذ العلاقات الدولية بجامعة باجي مختار - عنابة- منذ جانفي 2009.

حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية- تخصص علاقات دولية من جامعة باتنة- الجزائر

عضو مخبر البحث حول "الحكم الراشد و التنمية البشرية المستدامة في جنوب المتوسط".

عدة مقالات منشورة منها: "قانون الانتخابات الكويتي: قراءة نقدية المضمون و مناحي التأثير في التجربة الديمقراطية"، بالمجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 31 صيف 2011.

"الإسلاموفوبيا و حوار الهوية في فرنسا: أبعاد و دلالات"، بمجلة الحكمة، العدد السابع 2011.



مـــركـــز الكتـــاب الأكاديمـــي
عمّان-وسط البلد-مجمع الفحيص التجاري
ص . ب : 11732 عمّـــان (1061) الأردن
تلفاكس: 96264619511+ موبايل: 962799048009+
الموقع الإلكتروني: www.abcpub.net
A.B.Center@hotmail.com / info@abcpub.net

